CEDAW

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

CEDAW/C/VNM/2
15 March 1999
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز
ضد المرأة

النظر في التقارير المقدمة من الدول الأطراف بموجب المادة ١٨ من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

التقارير الدورية الثانية للدول الأطراف

فييت نام*

161199 151199 99-07406
9907406

* للاطلاع على التقرير الأولي الذي قدمته حكومة فييت نام، انظر الوثيقة CEDAW/C/5/Add.25؛ وللاطلاع على دراسة اللجنة لهذا التقرير، انظر الوثيقة CEDAW/C/SR/71، و 76 والوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والأربعون، الملحق رقم ٤٥ (A/41/45)، الفقرات ٢٢٥-١٩١.

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولا -	مقدمة	١ -٩	٤
ثانيا -	قضايا عامة	١٠ -٤٠	٥
	ألف - أرض فييت نام وشعبها	١٠ -٢١	٥
	باء - البيئة السياسة	٢٢ -٣٠	٨
	جيم - إطار القوانين التي تقضي بحماية حقوق الإنسان	٣١ -٣٥	١١
	دال - الإعلام عن القوانين وتعزيز التوعية بها بين الجماهير	٣٦ -٤٠	١٢
ثالثا -	تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة	٤١ -٣٠٢	١٣
	ألف - المادة ١	٤١ -٥٠	١٣
	باء - المادة ٢	٥١ -٧٢	١٤
	جيم - المادة ٣	٧٣ -٨٧	١٨
	دال - المادة ٤	٨٨ -١٠١	٢٢
	هاء - المادة ٥	١٠٢-١١٧	٢٦
	واو - المادة ٦	١١٨-١٤٤	٣٠
	زاي - المادة ٧	١٤٥-١٦٠	٣٦
	حاء - المادة ٨	١٦١-١٦٨	٤٠
	طاء - المادة ٩	١٦٩-١٧٨	٤٢
	ياء - المادة ١٠	١٧٩-٢٠١	٤٣
	كاف - المادة ١١	٢٠٢-٢٢٠	٥٠
	لام - المادة ١٢	٢٢١-٢٣٢	٥٩
	ميم - المادة ١٣	٢٣٣-٢٤١	٦٣

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
نون - المادة ١٤	٢٤٢-٢٥٨	٦٧
سين - المادة ١٥	٢٥٩-٢٦٩	٧٢
عين - المادة ١٦	٢٧٠-٣٠٠	٧٤
فاء - تحفظ بشأن الفقرة ١ من المادة ٢٩	٣٠١-٣٠٣	٨٠
رابعا - خاتمة	٣٠٤-٣٠٩	٨١

المرفقات

الأول - الوثائق القانونية المتعلقة بحقوق المرأة التي أقرتها الحكومة منذ عام ١٩٨٥		٨٣
الثاني - الاتفاقيات الدولية التي وقّعتها الحكومة بشأن حقوق الإنسان		٨٥
الثالث - معلومات إحصائية		٨٦
الرابع - قائمة المراجع		١٠٣

أولا - مقدمة

١ - كانت جمهورية فييت نام الاشتراكية هي سادس دولة توقع على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة لعام ١٩٧٩. وفي ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، صدق مجلس الدولة على الاتفاقية.

٢ - وتنفيذا للمادة ١٨ من الاتفاقية، بدأت فييت نام في وضع تقريرها الأول عن تنفيذ الاتفاقية في فييت نام في آب/أغسطس ١٩٨٤، وقدمت التقرير إلى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة في ١٣ آذار/ مارس ١٩٨٦.

٣ - ومنذ ذلك الوقت، ولعدد من الأسباب الذاتية والموضوعية غير المتوقعة، لم تقم فييت نام بإعداد تقرير متابعة في الوقت المحدد.

٤ - ويتضمن هذا التقرير الثاني استعراضا لتنفيذ الاتفاقية في فييت نام خلال الفترة منذ وضع التقرير الأول وحتى إعداد هذا التقرير. وكانت هذه فترة شهدت تحولات هائلة وعميقة في فييت نام عقب عملية التجديد الشاملة التي استهلها المؤتمر السادس للحزب الشيوعي لفييت نام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦. وفي سياسة الحزب والدولة في فييت نام، تعتبر الكائنات البشرية هي الهدف الأخير للتنمية وقوتها الدافعة. وقد استجابت عملية التجديد الشاملة لتطلعات الشعب. وقوبلت باستجابة ومشاركة واسعتين من جميع أبناء الشعب من جميع الطبقات الاجتماعية، بما في ذلك المرأة، وأسفرت عن منجزات عديدة وكبيرة وهامة ساعدت البلاد على الخروج من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية في أواخر السبعينات.

٥ - وينطوي التقرير على تحديث للبيانات حول فييت نام وشعبها، بما في ذلك التغيرات الحادثة في البنية السياسية والقوانين العامة التي تحمي حقوق الإنسان، ونشر معلومات عن إنفاذ القانون على مدى السنوات العشر الماضية. ويحتوي التقرير على استعراض للتنفيذ الفعلي للاتفاقية (ما تم تحقيقه وما لم يتحقق)، واستعراض توجه للتغلب على الحالة القائمة من حيث تنفيذ مواد الاتفاقية. وعلى الرغم من أن الدولة هي المسؤولة عن تنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقية، فإن التقرير سيتناول أيضا الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات الاجتماعية والجماهيرية والشعب ذاته ومشاركتهم في النهوض بقضية تحرير المواقف إزاء المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين.

٦ - ويتألف التقرير من الأجزاء التالية:

(أ) المقدمة؛

(ب) قضايا عامة؛

(ج) تنفيذ الاتفاقية؛

(د) الاستنتاجات؛

(هـ) معلومات إحصائية.

٧ - ويتألف المجلس المكلف بوضع التقرير من ١١ عضوا يمثلون بعض الوزارات وفروع الحكم وبعض الوكالات ذات الصلة. ويرأس المجلس نائب لوزير الخارجية وهو أيضا نائب رئيس اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية.

٨ - ولدى إعداد التقرير، قام المجلس بجمع وتحليل بيانات إحصائية عن فترات مختلفة، وعقد جلسات عمل وحلقات دراسية لتجميع آراء الشعب من مختلف الفئات الاجتماعية، مثل وكالات الدولة، والمنظمات الاجتماعية والسياسية، والنساء من جميع مشارب الحياة، والأخصائيين العلميين والباحثين والأخصائيين الاجتماعيين.

٩ - ولا يتضمن التقرير فحسب استعراضا لتنفيذ الاتفاقية من جانب الدولة والمرأة وجميع أبناء الشعب الفييتنامي، ولكنه يعبر أيضا عن التزامهم بتنفيذ إعلان بيجين للنهوض بالمرأة بروح من "العمل من أجل المساواة والتنمية والسلم".

ثانيا - قضايا عامة

ألف - أرض فييت نام وشعبها

١٠ - تقع فييت نام في جنوب شرقي آسيا. ومساحة إقليمها تزيد على ٠٠٠ ٣٣١ كيلو متر مربع، وبلغ تعداد سكانها ٧٦,٧ مليون نسمة في عام ١٩٩٧، وتشكل المرأة ٥٠,٨ في المائة من مجموع السكان. ويبلغ معدل نمو السكان ١,٨ في المائة. ويقيم نحو ٢٠,٨ في المائة من السكان في مناطق حضرية؛ و ٣٧,٧ في المائة من السكان دون سن الخامسة عشرة و٥,٤ في المائة فوق سن الخامسة والستين. ومعدل الوفيات للأطفال دون سن الخامسة ٦,١ في المائة، ومعدل وفيات المرأة أثناء الولادة هو امرأة لكل ألف (٠,١ في المائة). وكثافة السكان ٢٣٢ شخصا في الكيلو متر المربع. ونحو ٢٧ في المائة من الأسر المعيشية تترأسها امرأة.

١١ - ويبلغ عدد السكان في سن العمل العادية والقادرين على العمل ٤١,٤ مليون نسمة يمثلون أكثر من ٥٣ في المائة من مجموع السكان. وتشكل المرأة من بينهم ٥٠,٦ في المائة.

١٢ - وكان العاملون من أفراد الشعب في مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني يشكلون قرابة ٣٧ مليون شخص في عام ١٩٩٧، أي ٤٨ في المائة من السكان. وفي عام ١٩٩٤، بلغ متوسط الأجل المتوقع ٦٦ سنة للرجل و ٦٨,٦ سنة للمرأة.

١٣ - ولدى فييت نام ٥٤ جماعة عرقية وغالبيتهم من "الكنه" (الفييت) الذين يمثلون ٨٦,٨ في المائة من مجموع السكان. وتصنف الوحدات الإدارية في البلد إلى أربعة مستويات منها ٦١ إقليما ومدينة تحت إدارة الحكومة المركزية، و٦٠٠ مقاطعة/ دائرة، و ٣٣١ ١٠ وحدة إدارية. وهانوي هي عاصمة الجمهورية.

١٤ - ويعيش قرابة ٨٠ في المائة من سكان فييت نام حاليا على الزراعة التي تقوم على الأعمال اليدوية بصفة رئيسية وتتوقف على الظروف الطبيعية. وكانت أنصبة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للبلد في عام ١٩٩٧ كما يلي: الزراعة والحراجة وصيد الأسماك ٢٦,٢ في المائة، الصناعات والتشييد ٣١,٢ في المائة، الخدمات ٤٢,٦ في المائة.

١٥ - وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٦، عندما تم تقديم التقرير الأول، وضع المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي لفييت نام خطة للتجديد الشامل للبلد أهدافها الأساسية هي: تغيير اقتصاد البلد القائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد متعدد القطاعات يعمل بآلية السوق تحت إدارة الدولة وبتوجه اشتراكي؛ إضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة الاجتماعية على أساس بناء دولة يحكمها القانون للشعب وبالشعب ولصالح الشعب؛ إقرار سياسة للانفتاح بغرض زيادة التعاون والمبادلات مع العالم الخارجي بروح من السلم والاستقلال والتنمية.

١٦ - وفي عام ١٩٩١، اعتمدت الحكومة الفييتنامية استراتيجية للاستقرار الاقتصادي والتنمية حتى عام ٢٠٠٠، على أن يكون الشعب هو محور التنمية الوطنية، مع حفز إمكانيات الأفراد والمجتمع، والجمع بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية على نحو يتسم بالتناسق والانسجام.

١٧ - والهدف العام للاستراتيجية هو إخراج البلد من أزمته، وإنمائه على وجه السرعة، ومضاعفة ناتجه المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٠٠ بالمقارنة بعام ١٩٩٠. وهي استراتيجية إنمائية لصالح الشعب وبالشعب. والهدف منها هو تحسين حياة البشر وسعادتهم وحريتهم. وتعمل هذه الاستراتيجية أيضا كأساس تستند إليه الحكومة لتحقيق التزاماتها تجاه الاتفاقية.

١٨ - وقد حققت عملية التجديد منجزات هامة، وأخرجت البلد من الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، وأدخلتها فترة جديدة من التنمية تتميز بالتصنيع والتحديث. وقد ازداد الناتج المحلي الإجمالي في المتوسط بنسبة ٣,٩ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦-١٩٩٠. وازداد في المتوسط بنسبة ٨,٢ في المائة في الفترة ١٩٩١ ١٩٩٥، و ٩,٣٤ في المائة في عام ١٩٩٦، و٨,٨ في المائة في عام ١٩٩٧، وبلغ دخل الفرد ٣٢٦ من دولارات الولايات المتحدة.

١٩ - وانخفض معدل التضخم من ثلاثة أرقام في الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨ إلى ١٤,٤ في المائة في عام ١٩٩٤، وإلى ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩٧. وفي الزراعة، أمكن بفضل الاستثمارات الكبيرة في إصلاح الإدارة، تحقيق زيادة ضخمة في إنتاج الأغذية، مما أتاح لفييت نام التي كانت ذات يوم مستوردة منتظمة للأرز، أن تحتل المرتبة الثانية في قائمة البلدان المصدرة للأرز في العالم. وفي عام ١٩٩٧، قامت فييت نام

بتصدير ٣,٥ مليون طن متري من الأرز ارتفعت قيمتها الصناعية إلى ١٣,٢ في المائة، وازدادت الصادرات بنسبة ٢٢,٧ في المائة.

٢٠ - وإلى جانب النجاح الاقتصادي، حققت سياسة التجديد تطورات اجتماعية مشجعة، مما أسهم في الاستقرار السياسي ودفع بعجلة الإنتاج في ميادين أخرى:

(أ) توفير فرص للعمالة - وهو برنامج وطني هام. وتقوم الدولة بتهيئة ظروف مواتية من حيث القانون والسياسة لتشجيع المستثمرين الفييتناميين والأجانب على الاستثمار في النهوض بالإنتاج الاقتصادي، وتوفير المزيد من فرص العمالة. وفضلا عن ذلك، أنشأت الدولة صندوقا وطنيا لتوفير فرص للعمالة، ويقدم الصندوق قروضا تفضيلية لدعم الأفراد العاملين لحسابهم. ونتيجة لذلك، تم خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٧، توفير أكثر من مليون فرصة عمل كل عام، مما أدى إلى تقليص معدل البطالة بين السكان في سن العمل من ٩-٨ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦,٠٢ في المائة في عام ١٩٩٧ (وبلغت نسبة البطالة بين النساء ٥,٥ في المائة).

(ب) القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر - غالبا ما يعقب النمو الاقتصادي استقطاب متزايد بين الأغنياء والفقراء. وقد وضعت الحكومة برنامجا وطنيا للقضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر، وأنشأت مصرفا للفقراء وأدمجت أهداف تخفيف حدة الفقر في برامج وطنية أخرى، الأمر الذي أدى إلى تخفيض معدل الأسر الفقيرة من ٢٣,٣ في المائة في عام ١٩٩٤ إلى ١٧,٧ في عام ١٩٩٧ و ١٧,٤ في المائة في عام ١٩٩٨.

(ج) التعليم - وهو يمثل واحدة من السياسات الوطنية الأولية في فييت نام، وقد حقق نتائج طيبة في السنوات الأخيرة. وبلغت نسبة معرفة القراءة والكتابة من بين الذكور ٩١,٤ في المائة ومن بين الإناث ٨٢,٣١ في المائة في ١٩٩٢-١٩٩٣. وحقق ٤٢ إقليما من بين ال ٦١ إقليما على النطاق الوطني، المستويات الوطنية بشأن القضاء على الأمية وتعميم التعليم الابتدائي. ولدى نظام التعليم العام مدارس في كل مكان ومدارس ابتدائية في جميع الوحدات الإدارية. ويمكن ملاحظة التقدم في مجال المساواة بين الجنسين في التعليم من واقع أن المدرسات يشكلن ٧٦,١ في المائة من فِرق التدريس وأن البنات يشكلن ٥٠ في المائة من جميع التلاميذ الذين يلتحقون برياض الأطفال و ٤٧,٧٣ في المائة من جميع تلاميذ المدارس الابتدائية، و٤٧,٠٢ في المائة من جميع تلاميذ المدارس الإعدادية، و٤٦,٥ في المائة من جميع طلبة المدارس الثانوية.

(د) الرعاية الصحية العامة - زادت الدولة من نفقات الميزانية المخصصة للرعاية الصحية إلى ١٥-٢٠ في السنة، ونتيجة لذلك تطورت الرعاية الصحية العامة تطورا إيجابيا. ولدى أكثر من ٩٠ في المائة من السكان إمكانية الحصول على الرعاية الصحية على مستوى الوحدات والأقسام الإدارية الصغيرة. وبلغت نسبة الأطفال المستهدفين والمستفيدين من برنامج التحصين الموسع ٩١,٩ في المائة في الفترة ١٩٩٦-١٩٩٢، وازدادت إلى ٩٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٧، الأمر الذي أدى إلى تخفيض كبير في معدل وفيات الرضَّع

الناجمة عن الأمراض المعدية. وانخفض معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة من ٨,١ في المائة في عام ١٩٩٠ إلى ٦,٨ في المائة في عام ١٩٩٤ و ٦,١ في المائة في عام ١٩٩٧. وانخفض معدل وفيات الأمهات من ٠,١١ في المائة في عام ١٩٩٦ إلى ٠,١٠ في المائة في عام ١٩٩٧.

(هـ) تنظيم السكان والأسرة - أكدت الحكومة أن برنامج السكان وتنظيم الأسرة يمثل برنامجا وطنيا له الأولوية، وأن توعية الجمهور بهذا البرنامج قد ارتفعت بشكل ملحوظ على مدى السنوات الأخيرة. وانخفضت النسبة المئوية لمعدل الوفيات الخام من ٣,٠٤ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٢,٥٨ في المائة في عام ١٩٩٣، و ٢,٤٩ في المائة في عام ١٩٩٤، و ٢,٢٨ في المائة في عام ١٩٩٦، و ٢,٢١ في المائة في عام ١٩٩٧. وهبط عدد الأطفال المولودين لامرأة في سن الإنجاب في المتوسط من ٣,٨ في المائة في عام ١٩٨٩ إلى ٣,٥ في المائة في عام ١٩٩٣، وإلى ٣,١ في المائة في ١٩٩٤، و ٢,٨ في المائة في ١٩٩٥، و ٢,٧ في المائة في ١٩٩٦، وقرابة ٢,٣ في المائة في ١٩٩٧.

٢١ - وقد كان للمرأة إسهام كبير في هذه المنجزات مما يدل على المساواة بين الجنسين في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد. وفي الوقت نفسه، هيأت المنجزات ظروفا مواتية للنهوض بالمساواة بين الجنسين في فييت نام.

باء - البيئة السياسية

٢٢ - أعلن استقلال جمهورية فييت نام الديمقراطية في ٢ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥. وفي السنوات العديدة التالية، خاض الشعب الفييتنامي بقيادة الحزب الشيوعي لفييت نام نضالا بطوليا لاستكمال الثورة الشعبية الوطنية والديمقراطية. وفي ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٧٥، تم تحرير الجنوب وتوحيد البلاد. وفي ٢ تموز/يوليه ١٩٧٦، قررت الجمعية الوطنية لفييت نام الموحدة تغيير اسم البلد إلى جمهورية فييت نام الاشتراكية.

٢٣ - وفي إطار عملية التجديد الوطني الشامل، أقرت الجمعية الوطنية في ٥ نيسان/أبريل ١٩٩٢ الدستور الرابع (وكانت الدساتير الثلاثة السابقة قد تم إقرارها في ١٩٤٦ و ١٩٥٩ و ١٩٨٠). والدستور هو القانون الأساسي للدولة الذي يحدد النظم السياسية والاقتصادية والثقافية والمجتمعية ونظم الدفاع والأمن الوطني، وحقوق المواطنين وواجباتهم الأساسية؛ والعلاقات الرئيسية بين الدولة والمواطنين وبنية ومبادئ تنظيم جهاز الدولة وعمله. كما أنه يضفي الطابع المؤسسي على العلاقة بين قيادة الحزب وممارسة الشعب لحقه في السيادة وإدارة الدولة.

٢٤ - والحزب الشيوعي لفييت نام هو طليعة الطبقة العاملة الفييتنامية، والممثل الحقيقي لمصالح الطبقة العاملة والشعب العامل والأمة بأسرها، والسلطة القيادية للبلد والمجتمع. وتعمل جميع منظمات الحزب في حدود الدستور والقوانين.

٢٥ - والدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية دولة مستقلة وموحدة وذات سيادة على إقليمها بأسره، وهي دولة للشعب وبالشعب ولصالح الشعب، وجميع سلطات الدولة تؤول للشعب.

٢٦ - وجهاز الدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية هو منظومة من الوكالات الحكومية من المستويات المركزية إلى المستويات المحلية، وتنظيمها وعملها يتمان وفقا للمبادئ العامة والموحدة التي ينص عليها الدستور والقوانين، بوصفها آلية موحدة تمارس وظائف ومهام الدولة الاشتراكية التي تحكم بالقانون مع تقسيم رشيد للسلطة فيما بين التشريع وإنفاذ القوانين والقضاء. ويتألف جهاز الدولة من الهيئات الرئيسية التالية:

(أ) الجمعية الوطنية - هي أعلى هيئة تمثيلية للشعب، وأعلى سلطة للدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية، والهيئة الوحيدة التي لها صلاحية إصدار الدستور والقوانين. وتقرر الجمعية الوطنية السياسات الداخلية والخارجية الأساسية، والمهام الاجتماعية والاقتصادية والدفاع والأمن في البلد، والمبادئ الأساسية لتنظيم وتشغيل جهاز الدولة، والعلاقات الاجتماعية وأنشطة المواطنين. وتمارس الجمعية الوطنية حقها الأعلى في الإشراف على جميع أنشطة الدولة؛

(ب) رئيس الجمهورية - هو رئيس الدولة الذي يمثل جمهورية فييت نام الاشتراكية في العلاقات الداخلية والخارجية؛

(ج) الحكومة - هي هيئة الجمعية الوطنية لإنفاذ القانون، وأعلى جهاز إداري للدولة في جمهورية فييت نام الاشتراكية. وتمارس الحكومة رقابتها الموحدة على تنفيذ مهام الدولة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية ومهام الدفاع والأمن والعلاقات الخارجية؛ وتكفل التشغيل الفعال لجهاز الدولة من المستوى المركزي إلى المستويات المحلية؛ وتكفل احترام ومراعاة الدستور والقوانين؛ وتنهض بحق الشعب السيادي في البناء الوطني والدفاع؛ وتعمل على استقرار وتحسين حياة الشعب المادية والثقافية؛

(د) المجالس الشعبية واللجان الشعبية:

'١' المجالس الشعبية هي وكالات سلطة الدولة في الأقاليم والمدن وتتبع مباشرة الحكومة المركزية والمقاطعات والكوميونات، وتمثل إرادة الشعب وتطلعاته وحقوقه. وينتخب أعضاؤها بمعرفة الشعب ويتحملون المسؤولية أمام وكالات الشعب المحلية ووكالات الدولة العليا؛

'٢' اللجان الشعبية، وأعضاؤها ينتخبون بمعرفة المجالس الشعبية على مختلف المستويات، وهي وكالات المجالس الشعبية لإنفاذ القوانين والوكالات الإدارية للدولة في المحليات، ومسؤولة عن مراعاة الدستور والقوانين وسياسات وكالات الدولة العليا وقرارات المجالس الشعبية؛

(هـ) محاكم الشعب ومفوضو الشعب - ومهمة هؤلاء على مختلف المستويات هي الدفاع عن سيادة القانون في النظام الاشتراكي وحق الشعب في السيادة؛ والدفاع عن أملاك الدولة والتعاونيات؛ والدفاع عن حياة المواطنين وأملاكهم وحريتهم وشرفهم وكرامتهم.

٢٧ - جبهة الوطن الفييتنامي ومنظماتها الأعضاء هي القواعد السياسية للإدارة الشعبية. وتنهض الجبهة بتقاليد الوحدة بين صفوف الشعب كافة، وتعزز الوحدة السياسية والروحية للشعب، وتشارك في بناء ودعم الإدارة الشعبية، وتقوم إلى جانب الدولة برعاية وحماية المصالح المشروعة للشعب، وتعبئة الشعب لممارسة حقه في السيادة، والمراعاة الدقيقة للدستور والقوانين، والإشراف على أنشطة وكالات الدولة وأنشطة النواب الذين ينتخبهم الشعب، والمسؤولين الحكوميين والموظفين.

٢٨ - الاتحاد الفييتنامي العام للعمل هو منظمة سياسية واجتماعية ذات قاعدة عريضة وأنشئت طوعيا بمعرفة الطبقة العاملة والمثقفين والعاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية والوحدات الإدارية والوكالات الحكومية والمنظمات الاجتماعية، بغرض تعبئة القوى من أجل بناء فييت نام لتكون بلدا مستقلا وديمقراطيا وقويا على النهج الاشتراكي وإقامة طبقة عاملة فييتنامية قوية لرعاية وحماية المصالح المشروعة للشعب العامل. وهو عضو في جبهة الوطن الفييتنامي بقيادة الحزب الشيوعي لفييت نام، وتربطه علاقات تعاون مع الدولة ومع المنظمات الأعضاء الأخرى على قدم المساواة. ويتسم الاتحاد العام للعمل في فييت نام بالخصائص الجماهيرية والتنظيمية للطبقة العاملة وتتمثل مهامه في رعاية وحماية المصالح القانونية والمشروعة للشعب العامل؛ ويشارك في إدارة الدولة؛ ويراقب أنشطة الدولة؛ ويعمل على تثقيف وتعبئة العمال وغيرهم من أفراد الشعب العامل من أجل إعمال حقهم بالكامل في أن يكونوا سادة في بلدهم؛ ويؤدي التزامات المواطنين، ويضطلع ببناء الوطن الفييتنامي والدفاع عنه. ولدى المنظمات النقابية على جميع المستويات لجان عمل نسائية وهي تنظيم للنساء العاملات.

٢٩ - الاتحاد النسائي الفييتنامي، وهو منظمة سياسية واجتماعية تمثل إرادة وتطلعات جميع النساء الفييتناميات، وتضطلع مع الوكالات الحكومية والمنظمات الاجتماعية والمنظمات الاقتصادية برعاية وحماية مصالح المرأة، ويشارك في إدارة شؤون الدولة والمجتمع، وتشارك في مراقبة أنشطة الوكالات الحكومية وحشد النساء من أجل النهوض بتقاليد "المرأة الباسلة والمخلصة والعاملة والتي لا تقهر" في بناء الوطن والدفاع عنه. وللاتحاد منظومة على أربعة مستويات: مركزي وإقليمي ومحلي وقروي في جميع أنحاء البلد ويبلغ مجموع أعضائه ١٠,١ مليون امرأة يُمثلن ٦٢,٦ في المائة من جميع النساء في سن الثامنة عشرة أو ما يزيد.

٣٠ - اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية وهي وكالة مشتركة بين الفروع أنشأها رئيس الوزراء بموجب القرار 72/TTg المؤرخ ٢٥ شباط/فبراير ١٩٩٣ لتحسين اللجنة الوطنية لعقد المرأة الفييتنامية التي أنشأتها الحكومة أيضا في عام ١٩٨٥ لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. ومهمة اللجنة هي إسداء المشورة ومراقبة تنفيذ السياسات تجاه المرأة؛ والعمل من أجل تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وتقديم تقارير عن التنفيذ. وبحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨، أنشأت جميع

الأقاليم والمدن الحادية والستين تحت إشراف الحكومة والسبعة والأربعين وزارة وفرعا ومنظمة جماهيرية على المستوى المركزي، لجانا من أجل النهوض بالنساء المنتميات للجنة الوطنية بموجب الأمر 646/TTg المؤرخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. وتواصل حاليا الفروع والإدارات على جميع المستويات إنشاء لجان من أجل النهوض بالمرأة على مستوى القواعد الشعبية.

جيم - إطار القوانين التي تقضي بحماية حقوق الإنسان

٣١ - يخصص دستور عام ١٩٩٢ الفصل الخامس، من المادة ٤٩ إلى المادة ٨٢، لتحديد الحقوق والالتزامات الأساسية للمواطنين. وتنص المادة ٥٠ على "احترام حقوق الشعب في الميادين السياسية والمدنية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية في جمهورية فييت نام الاشتراكية، على النحو الوارد في حقوق المواطنين والمنصوص عليه في الدستور والقوانين". ويعني استخدام مصطلح "المواطن" للكافة التعبير بوضوح عن وجهة نظر الدولة الفييتنامية بأنه لا يوجد أي تمييز كان بشأن الجنس.

٣٢ - ومنذ عام ١٩٨٧، أصدرت فييت نام بالإضافة إلى دستور ١٩٩٢، أكثر من ١٣ ٠٠٠ وثيقة قانونية، تشمل أكثر من ٤٠ قانونا ومدونة، وأكثر من ١٢٠ تشريعا، وقرابة ٨٥٠ وثيقة حكومية، وأكثر من ٣ ٠٠٠ وثيقة عن الوزارات والفروع تهدف إلى تجسيد وإنشاء آلية فعالة لتنفيذ الدستور.

٣٣ - والمنجزات الهامة التي حققتها فييت نام في ميدان التشريع في عملية التجديد الوطنية على مدى السنوات العشر الماضية هي أوثق ضمان قانوني للجميع من أجل التمتع بتكافؤ الفرص والظروف في ممارسة الحقوق الأساسية، وخاصة المساواة بين الجنسين. وقد وقّعت فييت نام أو انضمت حتى الآن إلى جميع الاتفاقيات الدولية الهامة تقريبا والصادرة عن الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان (المرفق الثاني). وتحظى حقوق الإنسان والحريات الأساسية المنصوص عليها في هذه الاتفاقيات الدولية بالاحترام في القوانين الفييتنامية من واقع أن الدولة تقبل قيم هذه الاتفاقيات الدولية وتعتبرها جزءا لا يتجزأ من القانون الفييتنامي. وقد أصبح العمل على تطبيق هذه الاتفاقيات في البلد مبدأ في عملية إصدار القوانين في فييت نام.

٣٤ - وتشمل منظومة وكالات الدولة التي تمارس مهام الدفاع عن القوانين، والتي تكفل حقوق المواطنين، محاكم الشعب ومفوضي الشعب، ووكالات التحقيق والتفتيش، وكتّاب العدل التابعين للدولة، ونقابة المحامين، ووكالات التقييم وإنفاذ القوانين. وفي عملية التجديد الشاملة، كان إصلاح تنظيم وعمل هذه الوكالات على الدوام نقطة انطلاق هامة في عملية إصلاح جهاز الدولة، وبناء واستكمال دولة جمهورية فييت نام الاشتراكية. وكان مبدأ إجراء المحاكمات على أساس مستقل ومراعاة القوانين فقط موضع احترام في عملية المحاكمة من جانب المحاكم على جميع المستويات، وخاصة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

٣٥ - وقد كان لأنشطة محلّفي الشعب ولجان التوفيق في الكوميونات والوحدات الإدارية الصغيرة، وخاصة المنتمين للمنظمات الأعضاء في جبهة الوطن الفييتنامي، بما في ذلك الاتحاد النسائي الفييتنامي، إسهام فعال في ضمان ممارسة المواطنين لحقوقهم في الواقع، وخاصة كفالة المساواة بين الجنسين والدفاع

عن الحقوق المشروعة للمرأة ومصالحها. وبالاضافة إلى ذلك، هناك مجموعة من الوكالات المتخصصة تمارس مهمة دراسة ورصد القضايا المتعلقة بحماية حقوق الإنسان في فييت نام بوجه عام، مثل مركز دراسات حقوق الإنسان التابع لمعهد هوتشي منه السياسي الوطني.

دال - الإعلام عن القوانين وتعزيز التوعية بها بين الجماهير

٣٦ - من أجل زيادة وعي الجماهير والسلطات بحماية حقوق الإنسان بصفة عامة وحقوق المرأة بصفة خاصة، بذلت فييت نام في السنوات الأخيرة جهودا كبيرة من أجل التعريف بالوثائق القانونية وتبسيطها وشرحها. ونشرت دار المنشورات السياسية الوطنية باللغة الفييتنامية اتفاقيات الأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان التي وقعتها فييت نام. وأدرجت الجامعات ومعاهد البحث حقوق الإنسان في برامجها التعليمية والبحثية. وتُرجم عدد من الأحكام القانونية إلى لغات الأقليات الإثنية وتم تيسيرها على الفهم. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم وسائط الإعلام برامج قانونية بصفة خاصة تتناول في الغالب حماية حقوق الإنسان بصفة عامة أو المساواة بين الجنسين والجهود الرامية إلى إنهاء التمييز ضد المرأة.

٣٧ - ومن مهمة إدارة تبسيط القانون وتعليمه التابعة لوزارة العدل القيام بتبسيط القانون وتعليمه بين الجمهور. وتتعاون هذه الإدارة بانتظام مع الوكالات الحكومية والمدارس والمنظمات الاجتماعية في تعريف الشعب بالوثائق القانونية وإدراج مادة القانون في المنهج الدراسي بالمدارس.

٣٨ - وتم تبسيط الوثائق القانونية المتعلقة بحقوق الإنسان بأشكال مختلفة لدى الجماهير على مستوى القواعد الشعبية من خلال قنوات مختلفة منها رابطة المحامين الفييتناميين والاتحاد العام للعمل والاتحاد النسائي الفييتنامي، واتحاد الشباب، ومكاتب الاستشارات القانونية. وتم نشر نشرات وكتيبات وملصقات وعقدت محاورات وحلقات دراسية عن حقوق الإنسان.

٣٩ - وبموجب قرار رئيس الوزراء 03/1998/QD - TTg لعام ١٩٩٨ بشأن وضع خطط لتبسيط القانون وتعليمه في الفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ وإنشاء مجالس تعاونية لتبسيط القانون وتعليمه، قامت ٤٧ من ٦١ إقليما ومدينة في أنحاء البلد، بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨، بإنشاء هذه المجالس ووضع خطط لتبسيط القانون.

٤٠ - وأسندت إلى عدد الوزارات أو الفروع أو الوكالات الحكومية الأخرى مثل وزارة الخارجية ووزارة العدل ولجنة حماية الطفل ورعايته واللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية، مهمة إعداد تقارير وطنية لفييت نام بشأن تنفيذ الاتفاقات الدولية المعنية بحقوق الإنسان. وتقوم المنظمات الجماهيرية على الدوام بمشاركة فعالة في إعداد هذه التقارير.

ثالثا - تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة

ألف - المادة ١

المفهوم

٤١ - أدركت الحكومة الفييتنامية بالكامل وبعمق مضمون ومغزى مصطلح "التمييز ضد المرأة" وتوصلت إلى توافق في الرأي حوله قبل أن توقّع الاتفاقية وتصدق عليها في ١٩ آذار/ مارس ١٩٨٢.

٤٢ - ويفسَّر "التمييز ضد المرأة" بأنه يعني أي تفرقة أو استبعاد أو تقييد يتم على أساس الجنس ويكون من آثاره أو أغراضه، توهين أو إحباط الاعتراف للمرأة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو في أي ميدان آخر، أو توهين أو إحباط تمتعها بهذه الحقوق أو ممارستها لها، بصرف النظر عن حالتها الزاوجية وعلى أساس المساواة بينها وبين الرجل.

٤٣ - وقد أدرج الحزب الشيوعي لفييت نام، في تاريخ يرجع إلى تأسيسه في عام ١٩٣٠، "المساواة بين الرجل والمرأة" بوصفها واحدة من المهام العشر الرئيسية للثورة الفييتنامية. وقد قال الرئيس هوتشي منه، الذي ضرب مثلا رائعا في إعلاء روح النضال من أجل تحرير المرأة وحماية الحقوق الأساسية للمرأة، إن ذكر المرأة معناه ذكر نصف المجتمع؛ وما لم تتحرر المرأة فإن نصف البشرية لن يكون محرر، وما لم تتحرر المرأة، لن يبنى سوى نصف الاشتراكية.

٤٤ - وتنص المادة ٦٣ من دستور ١٩٩٢ على "الحظر البات لجميع أفعال التمييز ضد المرأة وجميع الأفعال التي تنال من كرامة المرأة"، وتنص المادة ٧١ على أن "المواطنين يتمتعون بالحرية الشخصية وحماية القانون فيما يتعلق بالحياة والصحة والشرف والكرامة، وأن جميع أشكال التحرش والإكراه والتعذيب وانتهاك شرف و/أو كرامة شخص آخر محظورة حظرا باتا. وتلتزم الوثائق القانونية للدولة وسياساتها في جميع الميادين بالكامل وبوضوح بمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، دون تمييز من أي شكل.

الواقع

٤٥ - يشهد نضال فييت نام من أجل الاستقلال والتوحيد برغبة الشعب الفييتنامي في القضاء على سيطرة الغزاة الأجانب وإلغاء النظام الإقطاعي، الذي أبقى لآلاف السنين على الممارسات المتعصبة للذكر وعدم المساواة في جميع قطاعات الحياة العامة.

٤٦ - ولم يتم الإعراب عن التوجه نحو المساواة في فييت نام في إعلان فحسب، وإنما انعكس أيضا وبصراحة في الخط الذي يلتزم به الحزب وفي سياسات الدولة وقوانينها؛ وهو يلقى الاحترام والتنفيذ في الحياة العامة، وداخل الأسر، ويتفهمه جميع المواطنين الفييتناميين.

٤٧ - والهدف الرئيسي لعملية التجديد الجارية في فييت نام هو بناء دولة يحكمها القانون للشعب وبمعرفة الشعب ومن أجل الشعب، وبلوغ هدف قيام شعب ينعم بالرخاء وإقامة بلد قوي ومجتمع عادل ومتحضر. ويعد هذا بمثابة شرط مسبق لضمان تنفيذ مبدأ المساواة بين الجنسين في الحياة العامة.

٤٨ - وينص التقرير السياسي للمؤتمر الوطني الثامن للحزب الشيوعي لفييت نام على أنه "ينبغي بالنسبة للمرأة وضع وتنفيذ استراتيجية للنهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠٠٠، على أن تكون أولى أهدافها تهيئة ظروف مواتية للنهوض بجميع إمكانيات المرأة وزيادة دورها وإعلاء وضعها وتعزيز المشاركة الكاملة والمتساوية للمرأة في الميادين السياسية أو الاقتصادية أو الثقافية أو الاجتماعية أو أي ميادين أخرى.

٤٩ - وقد تجلت بوضوح روح الديمقراطية وعدم التمييز ضد المرأة في جميع ميادين الحياة العامة مؤيدة تأييدا إيجابيا من جانب المنظمات الجماهيرية، وفي مقدمتها الاتحاد النسائي الفييتنامي والاتحاد الفييتنامي العام للعمل. وقد بذلت فييت نام جهودا وأحرزت تقدما نحو القضاء على جميع أشكال التمييز. وتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. والتقدم ملحوظ خاصة لدى مقارنته بمعدل النمو الاقتصادي المتدني لفييت نام بالمقارنة بكثير من البلدان الأخرى في العالم. واستنادا إلى دليل التنمية الذي أصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨"، فإن ترتيب فييت نام من حيث دليل التنمية المرتبط بنوع الجنس أعلى بأربعين ضعفا عن ترتيبها من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

٥٠ - غير أن فييت نام بلد يقع في منطقة جنوب شرقي آسيا حيث الكونفوشيوسية تؤثر بشكل خطير على الحياة الاجتماعية، وأن بقايا النظام الاقطاعي لم يتم القضاء عليها بالكامل. و "لحضارة الأرز الرطب" لشعوب شرقي آسيا أثر قوي على الإنتاج وعلى حياة السكان، وما زالت الحياة الاقتصادية تواجه صعوبات لا حصر لها، وخاصة في المناطق الريفية والجبلية والمنعزلة. وهذه العوامل جميعا تمثل عقبات وتحديات رئيسية أمام التحقيق العملي لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

باء - المادة ٢

مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة

٥١ - ينص دستور ١٩٩٢ على أن جميع المواطنين سواء أمام القانون (المادة ٥٢) وأن للمواطنين الذكور والإناث حقوقا متساوية في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية (المادة ٦٣). وهذه قاعدة مبدئية تشكل الأساس لجميع الأحكام القانونية المتعلقة بنوع الجنس. ومصطلح "مواطن" معناه شخص يحمل الجنسية الفييتنامية بغض النظر عن نوع الجنس والخلفية الاجتماعية والعقيدة الدينية والمعايير الثقافية والتاريخ الأسري والمركز الاقتصادي وغير ذلك من خصائص. و"المساواة أمام القانون" معناها المساواة في التمتع بالحقوق وأداء الالتزامات في جميع الميادين السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على النحو المحدد في القانون. ويحظى مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة فضلا عن التوجه نحو عدم التمييز ضد المرأة باحترام وتجسيد دقيقين في الوثائق والأنظمة القانونية.

٥٢ - وقد اتخذت تدابير متكاملة لضمان تنفيذ مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وذلك بصفة رئيسية من جانب وكالات الدولة من خلال أنشطة تشريعية وتنفيذية وقضائية، وأيضا من خلال قواعد بشأن تنظيم وعمل المنظمات الشعبية والمنظمات الاجتماعية والمهنية التي كل فرد عضو فيها. وجدير بالذكر أن القانون يعترف بمشاركة المرأة الفييتنامية على قدم المساواة مع الرجل، الأمر الذي يعني أن لها الحق في العمل مباشرة في وكالات الدولة أو المشاركة في جميع أنشطة الحياة في البلد. وهذه أقوى ضمانة لتحقيق مبادئ المساواة بين الرجل والمرأة وعدم التمييز.

٥٣ - وفي مجال وضع القوانين، يحق لوكالات الدولة والمنظمات الاجتماعية والسياسية والمنظمات الجماهيرية ونواب الجمعية الوطنية، وفقا لدستور ١٩٩٢ وقانون سن التشريعات لعام ١٩٩٦، في المبادرة إلى سن أي قانون أو تقديم أي مشروع قانون إلى الجمعية الوطنية. وعلى العموم، فإن تجميع مشاريع القوانين أو المدونات أو المراسيم من مسؤولية الوكالات الحكومية مع قيام وزارة العدل بدور هام في ذلك. وتم ضمان مبدأ المساواة بين الجنسين عن طريق اختيار موظفين للمجالس التشريعية تشكل فيها المرأة ما بين ٣٠ و ٤٥ في المائة. وهذه النسبة هي نفسها تقريبا في وزارة العدل، وتبلغ ٤٠ في المائة. وقام الاتحاد النسائي الفييتنامي بدور هام في تجميع وتنقيح قانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦ وقانون العمل لعام ١٩٩٤. وعن طريق المشاركة في تجميع الوثائق القانونية، تتوفر أمام المرأة فرص أكبر للإشراف مباشرة على إدماج مبدأ المساواة بين الجنسين في القانون.

٥٤ - وفيما يتعلق بالأنشطة التنفيذية، يراعى على الدوام مبدأ المساواة بين المرأة والرجل ويتجلى في أنظمة وسياسات وخطط جميع الفروع والمستويات. وأولت وكالات الإدارة التابعة للدولة اهتماما إلى هذا المبدأ لدى تنفيذ المشاريع المتعلقة بالمنتفعين والمشاركة والإشراف والإدارة. ويشكل استحداث فرق من الموظفات العموميات والمديرات وكبار المسؤولين من النساء، والتشاور مع المرأة، وتشجيع المنظمات واللجان النسائية على الانضمام إلى الإدارة والتنظيم في الدولة، تدابير هامة لضمان التحقيق العملي لهذا المبدأ.

٥٥ - ويراعى مبدأ المساواة بين الجنسين في الأنشطة القضائية وأنشطة المساندة القضائية بموجب تشريعات دقيقة. وقد أظهر العدد المتزايد من الموظفات في هذه الوكالات أيضا المساواة بين الرجل والمرأة. وتمثل المرأة ٣٨ في المائة من الموظفين في محاكم الشعب المحلية، و ٣٠ في المائة من محلّفي الشعب، و ١٥ في المائة من المحامين، و ٢٣ في المائة من كتّاب العدل.

تدابير لحظر التمييز ضد المرأة

٥٦ - ينص دستور ١٩٩٢ في المادة ٦٣ على أن كل عمل من أعمال التمييز ضد المرأة أو النيل من كرامة المرأة محظور حظرا باتا. وتنص المادة ٧٤ على أن كل عمل من أعمال انتهاك مصالح المواطنين سوف يعامل بشدة في وقته. ويحق للشخص الذي تعرض للخسارة و/أو الإصابة الحصول على تعويض عن أي ضرر مادي تعرض له ورد اعتباره.

٥٧ - وفي الوقت نفسه، ينص قانون العقوبات لعام ١٩٨٥ في المادة ١٢٥ على أن أي شخص يستعمل القوة أو يرتكب عملا خطيرا لمنع مشاركة المرأة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية يكون عرضة للتحذير أو الإصلاح غير المقترن بالحبس لمدة تصل إلى سنة أو الحكم بالسجن من ثلاثة أشهر إلى سنة.

٥٨ - وتنص المادة ١١١ من قانون العمل لعام ١٩٩٤ على أنه يحظر حظرا باتا على الموظفين القيام بأي عمل ينطوي على التمييز ضد المرأة أو النيل من شرف المرأة وكرامتها.

٥٩ - وتهدف الأحكام السالفة الذكر إلى معاقبة أي شخص يرتكب عملا من أعمال التمييز ضد المرأة، سواء كان زوجا لها أو إبنا أو أبا أو قريبا أو صاحب عمل أو موظفا. وتعد أيضا بمثابة الأساس القانوني الذي يكفل للمرأة الحق في المساواة مع الرجل في الأسرة والحياة العامة.

٦٠ - وخلال فترة تنفيذ عملية التجديد التي امتدت لأكثر من عشر سنوات، تم إحراز تقدم هام في النضال من أجل حماية حق المرأة في المساواة مع الرجل. وتتمتع المرأة الفييتنامية في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية بالمساواة مع الرجل على مختلف المستويات وفي مختلف المجالات والقطاعات. وتتمتع بالمساواة في فرص العمل والمشاركة في الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية.

٦١ - وبالإضافة إلى إنفاذ التشريعات، اتخذت تدابير عديدة لمنع التمييز ضد المرأة والقضاء عليه. وتشمل التدابير البارزة الأنشطة الإعلامية والتعليمية التي تضطلع بها المنظمات الحزبية، فضلا عن الأنشطة التي تقوم بها المنظومة الثقافية والإعلامية وشبكة التعليم والتدريب والمنظمات الجماهيرية.

٦٢ - وقد وقّعت عقوبات قاسية بشأن عدد من حالات الانتهاك الخطير للقوانين ذات الصلة، واستعمال القوة ضد المرأة، والنيل مباشرة من شرف المرأة أو كرامتها أو الإضرار بصحتها أو حياتها. وينص قانون العقوبات على توقيع أقسى العقوبة ضد مرتكبي جرائم الاغتصاب. غير أن كثيرا من الحالات من هذا القبيل لا تكتشف أو لا تلاحق قضائيا لأن الضحايا يخشون من الحديث عنها. ويمثل ذلك عقبة أمام النضال ضد التمييز والعنف ضد المرأة.

حماية حقوق المرأة

٦٣ - حقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية مكفولة ومحمية بموجب الدستور والقانون. ويحظر حظرا باتا أي تمييز على أساس نوع الجنس بموجب القانون ويلقى إدانة من المجتمع. وينص قانون الدعاوى في مادته الرابعة على أن الدعاوى المدنية تجرى على أساس أن جميع المواطنين سواء أمام القانون بغض النظر عن نوع الجنس، وأن كل من يرتكب جريمة أو جرائم سوف يعامل وفقا للقانون. والمحاكم المختصة في فييت نام، حسب خصائص كل عمل أو انتهاك أو نزاع هي المحكمة المدنية والمحكمة العمالية ومحكمة الجنايات والمحكمة الاقتصادية والمحكمة الإدارية.

٦٤ - وحماية حقوق المرأة هي أيضا مسؤولية الحكومة والإدارة على جميع المستويات على النحو المحدد في المادة ١٢ من قانون تنظيم الحكم لعام ١٩٩٢، الذي يتطلب من هذه الهيئات تنفيذ السياسات واتخاذ التدابير الكفيلة بتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين، واتخاذ تدابير لمنع ومعارضة جميع الأعمال ذات الطابع التمييزي ضد المرأة أو الماسة بكرامتها.

٦٥ - وخلال فترة تنفيذ سياسة التجديد التي امتدت لأكثر من ١٠ سنوات، أمكن للمواطنين الفييتناميين تحسين إدراكهم لحقوقهم والتزاماتهم على النحو المحدد في الدستور والقانون. وازداد وعي المواطنين بمفهوم التمشي مع القانون. وانخفضت حالات انتهاك القانون، وخاصة انتهاك مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة، وكذلك الحالات الخطيرة المتعلقة بالتمييز ضد المرأة. وقد سعت وكالات الدولة، من المستوى المركزي حتى مستويات القواعد الشعبية، والمنظمات الجماهيرية والاقتصادية والاجتماعية على الدوام، إلى تسهيل ممارسة المرأة لحقوقها على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين.

٦٦ - غير أن عددا من المشكلات قد طرأت أثناء إنفاذ القانون، وخاصة فيما يتعلق بالمرأة (سواء ضحية أو مرتكبة جرما). وقد اتخذت، عند الاقتضاء، تدابير قسرية مثل المقاضاة أو تقرير غرامات إدارية أو توجيه تحذيرات أو إدانة علنية، بغرض كفالة حقوق المرأة في المساواة.

٦٧ - وللمرأة الحق في التقدم بشكاوى و/أو بلاغات إلى سلطات الدولة المختصة ضد انتهاك حقها في المساواة أو التحرر من التمييز وفقا للمادة ٧٤ من دستور ١٩٩٢ أو المرسوم المتعلق بادعاءات وبلاغات المواطنين لعام ١٩٩١. وما أن تتلقى سلطات الدولة المختصة طلبات الادعاء أو البلاغات، تكون هي المسؤولة عن التحقيق والنظر في الطلبات ومعالجتها وفقا للقانون. وفي حالات الاختلاف مع قرارات السلطات، يحق للمواطن التقدم بالتماس إلى مستويات أعلى أو عرض الأمر على المحكمة وفقا للقانون.

٦٨ - ويقوم الاتحاد النسائي الفييتنامي والمنظمات الجماهيرية الأخرى بدور إيجابي للغاية في حماية الحقوق المشروعة لأعضائها ومصالحهم. ويراقب أعضاء المنظمات الجماهيرية عمليات الإدارة على جميع المستويات، والمنظمات ومؤسسات الإنتاج، بغية ضمان التنفيذ السليم للقانون وسياسات الدولة. ويدافع الاتحاد أيضا عن أعضائه ويحميهم في حالات انتهاك القانون أو السياسات من جانب هذه المؤسسات. وفي فترة السنوات الخمس من ١٩٩٢ إلى ١٩٩٦، قام الاتحاد بتسوية أكثر من ٠٠٠ ٧٠ طلب ادعاء أو بلاغ بشأن الزواج والأسرة و ٠٠٠ ٥٠ طلب بشأن مسائل أخرى.

حظر مباشرة أي عمل من أعمال التمييز

٦٩ - أدت التشريعات التي تحظر التمييز وكذلك العمليات العادية من جانب الوكالات المكلفة بمراقبة وفرض تنفيذ التشريعات إلى منع أي فرد أو منظمة في فييت نام من المباشرة العلنية لأي عمل من أعمال التمييز ضد المرأة. وفضلا عن ذلك، فإن من واجب وكالات الدولة والإدارة على جميع المستويات اتخاذ التدابير اللازمة لتوفير الفرص والظروف أمام المرأة لممارسة حقوقها على قدم المساواة مع الرجل في جميع الميادين.

٧٠ - غير أن هناك قضايا قائمة فيما يتعلق باحترام حقوق المرأة في المساواة أثناء إنفاذ القانون. ذلك أن خصائص ودرجة التمييز ضد المرأة تتوقف على المعرفة التي لدى المواطنين وحالتهم الخاصة. ففي الجماعات الإثنية والأشخاص الذين يقيمون في مناطق نائية ومنعزلة، والذين ما زالوا يواجهون صعوبات اقتصادية لا حصر لها، ومعرفتهم القانونية ضئيلة وتوجههم العادات المحلية، ما زال عدم المساواة قائما بين الرجل والمرأة وكذلك التمييز ضد المرأة. وفي الحياة الأسرية، يعتمد الأبناء على آبائهم، وتعتمد الزوجات على أزواجهن.

٧١ - ومن ثم، تظل مسألة حماية حقوق المرأة في المساواة، وخاصة المرأة في جماعات الأقليات الإثنية، مهمة كبيرة لوكالات الدولة والإدارات والمجتمعات المحلية.

إلغاء الأحكام الجزائية التي تشكل تمييزا ضد المرأة

٧٢ - أجريت الكثير من التعديلات والإضافات لقانون العقوبات الصادر في ٢٧ حزيران/يونيه ١٩٨٥، وله تأثير كبير في مكافحة الجريمة وحماية المصالح المشروعة للمواطنين، بما في ذلك حق المرأة الفييتنامية في المساواة في جميع الميادين. ولا يتضمن قانون العقوبات أي أحكام تشكل تمييزا ضد المرأة. وهو بمثابة الأساس القانوني الأسمى للمحاكم الفييتنامية في تسوية القضايا المتعلقة بانتهاك حقوق المرأة في المساواة.

جيم - المادة ٣

التدابير التشريعية لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين

٧٣ - يعني مصطلح "التدابير التشريعية" المستخدم في هذا التقرير إقامة نظام تشريعي يكفل التطور والتقدم الكاملين للمرأة؛ وقيام الدولة والمجتمع والمواطنين بتنفيذ التشريعات؛ وزيادة قدرة المرأة على فهم التشريعات والوصول إليها، فضلا عن التطورات المؤسسية والوكالات القضائية لحماية حقوقها ومصالحها المشروعة في التطور والتقدم.

التشريعات

٧٤ - على مدى تنفيذ عملية التجديد التي امتدت لأكثر من عشر سنوات، عملت الدولة بصفة عامة على تحسين الأساس القانوني لكفالة تطور المرأة وتقدمها الكاملين. وينص دستور ١٩٩٢ على منظومة من الحقوق الأساسية للمواطنين في جميع ميادين الحياة العامة، ويقضي بأن للمواطنين الذكور والإناث حقوقا متساوية في جميع الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية، وتنص المادة ٦٣ على أن الدولة والمجتمع سوف يهيئان أمام المرأة الظروف الرامية إلى زيادة معرفتها في جميع الميادين والنهوض باستمرار بدورها في المجتمع. واستنادا إلى دستور ١٩٩٢، سنت الدولة تشريعا آخر يوفر أحكاما تفصيلية بشأن فحوى حقوق المواطنين وطرق ممارستها إلى جانب احترام الحق في المساواة بين الجنسين.

٧٥ - وتمنح الحقوق السياسية للمرأة تأمينا قانونيا للمرأة للمشاركة مباشرة في رسم السياسات ووضع القوانين أو البت في أمور تتعلق بالحقوق والمصالح والتقدم. ولم ينص في الدستور فقط على الحقوق

السياسية للمرأة مع الحق في المشاركة في إدارة الدولة والمجتمع (على النحو المحدد في المادة ٥٣) والحق في الانتخاب إلى وكالات الدولة (المادة ٢٤) ولكنها مدرجة أيضا في اللوائح المتعلقة بتنظيم وعمل جهاز الدولة من المستوى المركزي إلى مستوى القواعد الشعبية. وتنص الفقرة ٤ المتعلقة بواجبات الحكومة من المادة ١٢ من قانون ١٩٩٢ بشأن تنظيم الحكومة على أن الحكومة سوف تنفذ سياسات وتتخذ تدابير لكفالة الحق في المساواة بين الجنسين في جميع الميادين السياسة والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والأسرية، وحماية ورعاية الأم والطفل. ويتطلب القانون أيضا أن تقوم الحكومة بدعوة رؤساء جبهة الوطن الفييتنامي ومنظماتها الأعضاء، بما في ذلك الاتحاد النسائي الفييتنامي، إلى حضور جلسات الحكومة التي تناقش المسائل المتصلة بتهيئة الظروف التي تتيح للمنظمات الشعبية ذات الصلة (بما في ذلك الاتحاد النسائي) التعليق على مشاريع القوانين والأوامر والقرارات والمراسيم المتعلقة بها وبناء السلطات العامة، وكيفية تنفيذ المبادئ التوجيهية للدولة وسياساتها وقوانينها، ومراقبة أنشطة الوكالات التي يقوم بتعيينها الشعب وأنشطة الموظفين العموميين (على النحو المحدد في المادة ٣٩). وقد أصدرت الحكومة المرسوم 29/ND-CP المؤرخ ١١ آيار/ مايو ١٩٩٨ بشأن إصدار اللوائح المتعلقة بالديمقراطية في الكوميونات وأحياء المدن. وتقدم اللوائح أحكاما تفصيلية بشأن الحق في ممارسة الديمقراطية مباشرة بواسطة الشعب بصفة عامة والمرأة بصفة خاصة في الانضمام إلى الإدارات المحلية للبت في القضايا الأساسية لكل شخص ولكل جنس.

٧٦ - وتقدم حقوق المرأة في الميادين الاقتصادية والمدنية والعمل أساسا قانونيا أساسيا للمرأة لاكتساب دور مستقل حقيقي في الحياة العامة والحياة الأسرية، وتعمل كقاعدة ثابتة من أجل تطور المرأة وتقدمها بالكامل في الاتجاهات الاقتصادية والتكاملية المتغيرة بصفة جارية. وخلال فترة التجديد التي امتدت لأكثر من ١٠ سنوات، شهدت حقوق المرأة في الميادين الاقتصادية والمدنية والعمل أشمل تطور بالمقارنة بالسنوات السابقة. وقد أقر دستور ١٩٩٢ (في المادة ٥٨) الحقوق المدنية الأساسية مثل الحق في الملكية والحق في الوراثة، ووردت هذه الحقوق بالتفصيل في القانون المدني لعام ١٩٩٥ والوثائق الموجّهة لتنفيذ القانون؛ وورد الحق في استعمال الأرض في قانون الأراضي لعام ١٩٩٣؛ وأقر دستور ١٩٩٢ لأول مرة الحق في حرية التجارة ووردت تفاصيل هذا الحق في قانون التجارة في عام ١٩٩٧، وقانون تشجيع الاستثمارات المحلية في عام ١٩٩٤، وقانون الاستثمارات الأجنبية في فييت نام في عام ١٩٩٦؛ والقوانين المتعلقة بمختلف أنواع المشاريع. واستند الحق في العمل بالنسبة للمرأة إلى كفالة المساواة مع الرجل في الأعمال الرئيسية المتعلقة بالتعيين والعمالة ودفع الرواتب والتحسين المهني وحماية العمل والتأمين الاجتماعي، فضلا عن تطبيق تدابير تفضيلية خاصة لحماية العاملات والأمهات والأطفال.

٧٧ - ويوفر الحق في الدراسة وإجراء الأبحاث العملية والمشاركة في الأنشطة الثقافية والفنية مساندة قانونية للمرأة في الحصول على التعليم والتدريب والعلم والتكنولوجيا والثقافات التقليدية والحديثة. وهذا شرط حيوي لتطور المرأة وتقدمها خلال المرحلة الحالية من التصنيع والتحديث في فييت نام. وتجلى جزئيا حق المواطنين في الدراسة (كما هو محدد في المادة ٥٩ من دستور ١٩٩٢) في قانون تعميم التعليم الابتدائي لعام ١٩٩١ ومشروع قانون التعليم الذي تنظر فيه الجمعية الوطنية حاليا بغرض اعتماده. وورد حق المواطنين في إجراء الأبحاث العلمية والتقنية والاختراع (كما نصت عليه المادة ٦٠ من دستور ١٩٩٢) بالتفصيل في مشروع القانون المتعلق بالعلم والتكنولوجيا، والقانون المدني لعام ١٩٩٥ (في الفرع المتعلق

بالملكية الفكرية ونقل التكنولوجيا)، وقانون الصحافة لعام ١٩٩٠، وقانون النشر العام ١٩٩٣، ضمن قوانين أخرى.

٧٨ - ولضمان ممارسة المرأة للقوانين السالفة الذكر، أبقى قانون العقوبات لعام ١٩٨٥ على مادة تحظر انتهاك حقوق المرأة في المساواة (المادة ١٢٥)، وتنص على أن أي شخص يستعمل العنف أو يرتكب جرائم خطيرة أخرى لمنع المرأة من المشاركة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والاجتماعية، سوف يقع تحت طائلة القانون الجنائي.

برامج وخطط عمل الدولة من أجل تطور المرأة وتقدمها

٧٩ - أعلنت الحكومة الفييتنامية في المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في عام ١٩٩٥، استراتيجيتها الإنمائية للنهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠٠٠، وهي تتضمن وجهة نظر الدولة بشأن تحرير المرأة، على النحو التالي:

(أ) يشكل تحرير المرأة واحدا من الأهداف الهامة للثورة الفييتنامية، وله تأثير مباشر وطويل الأمد على تطور البلد؛

(ب) يتمثل أحد الأهداف الهامة في عملية التجديد في التحسين العملي للحياة المادية والروحية للشعب وإعلاء شأن المرأة في المجتمع؛

(ج) النهوض بالمرأة ليس في صالح المرأة وأسرتها فحسب وإنما أيضا في صالح المجتمع بأكمله؛

(د) بذلت الحكومة الفييتنامية جهودا هائلة لتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واستراتيجية نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة، وهي ملتزمة بمواصلة رصد المخصصات من ميزانية الدولة لبلوغ أهداف النهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠٠٠ في ضوء روح مؤتمر بيجين.

٨٠ - ولدى تنفيذ الاستراتيجية، اعتمد رئيس الوزراء في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، في القرار 822/TT9، خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠٠٠، وهي تضم ١١ هدفا تتناسب مع المتطلبات المحددة في الفقرة ٢٩٧ من منهاج عمل بيجين. وتحدد خطة العمل مبادئ توجيهية للحزب والدولة في فييت نام، وتعيد تأكيد الالتزامات ببلوغ هدف العمل من أجل المساواة والتنمية والسلام. وتعمل الفروع المركزية والإدارات المحلية على التعجيل بالأعمال الرامية إلى تنفيذ خطة العمل.

التدابير العملية المتخذة لكفالة تطور المرأة وتقدمها بالكامل

٨١ - بالإضافة إلى التدابير التشريعية السالفة الذكر، وضعت الدولة ونفذت تدابير عديدة لكفالة تطور المرأة الفييتنامية وتقدمها.

استحداث منظمات للعمل من أجل المرأة

٨٢ - بالإضافة إلى المنظمات المنشأة بموجب القانون، بما في ذلك اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية، والاتحاد النسائي الفييتنامي، واللجنة المعنية بعمل المرأة التابعة للاتحاد العام الفييتنامي للعمل، والتي تعمل من الصعيد المركزي إلى صعيد القواعد الشعبية، تم إنشاء أكثر من ٢٠ مؤسسة للمرأة، بما في ذلك مجلس النهوض بالشابات، ومتحفان للمرأة، ودار نشر للمرأة، وخمس صحف نسائية، ومدرستان تقوم بتدريب المسؤولين في الاتحاد النسائي الفييتنامي، وشبكة تضم أكثر من ٣٠ مركزا للتدريب المهني والتنسيب الوظيفي لصالح المرأة. وتتلقى هذه المؤسسات دعما ماليا وحوافز مختلفة من الدولة.

تطوير أبحاث تتعلق بالمرأة ونوع الجنس والتدريب

٨٣ - هناك مؤسستان تابعتان للدولة: هما مركز أبحاث الأسرة والمرأة (تابع للمركز الوطني للعلوم الاجتماعية والإنسانية) ومركز أبحاث العاملات (تابع لوزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية)، وقرابة ١٠ مؤسسات أخرى في البلد تقوم بإجراء أبحاث وتنظيم تدريب بشأن قضايا المرأة والجنسين. وتلقى الأعمال البحثية وبرامج التدريب مساعدة مالية من الحكومة والمنظمات الأخرى. ووفقا لخطة العمل الوطنية، يجري إنشاء شبكة من مشاريع البحث المتعلقة بالجنسين والمرأة يقوم بإدارتها وتشغيلها المركز الوطني للعلوم الاجتماعية والإنسانية حسب تكليف الحكومة. وقد حققت كثير من المشاريع البحثية نتائج قيّمة، وأسهمت بدرجة كبيرة في وضع القوانين المتعلقة بموظفات الدولة وفي الحركة النسائية العامة وأنشطة المنظمات الجماهيرية الأخرى.

٨٤ - وسمحت الحكومة للفروع والإدارات على جميع المستويات وشجعت المنظمات الجماهيرية بأن تقوم بإنشاء صناديق لدعم الموهوبات وتدريب المرأة. وفيما بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، اضطلع قطاع التعليم والتدريب بتدريب ٣٠٠ من الكوادر النسائية على القيادة، ويقوم بتنظيم دورة دراسية لما بعد التدريب بشأن الإدارة أيضا. وبالإضافة إلى ذلك، تم تزويد أكثر من ٣ ٠٠٠ مسؤول، من الذكور والإناث، بمعلومات عن قضايا الجنسين، وتم تدريب أكثر من ٥٠٠ ١ من الإناث في مراكز المسؤولية على مهارات القيادة قبل انتخابهم إلى الجمعية الوطنية والمجالس الشعبية.

تدابير أخرى للدعم

٨٥ - استحدثت اللجنة المركزية للحزب مبادئ توجيهية لإنشاء فرق عمل تهدف إلى التوسع في قاعدة المسؤولين وأعضاء الحزب من الإناث.

٨٦ - وتم إيلاء اهتمام خاص إلى استحداث تدابير للدعم من خلال مشاريع مصممة للمرأة وحدها. وأصبحت المرأة من الشواغل الأولى في البرامج الوطنية للقضاء على الفقر، وتوفير فرص العمل، والسكان وتنظيم الأسرة، ومكافحة عدد من الأمراض السارية، والأمراض القاتلة وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والمياه المأمونة والمرافق الصحية. وتلقت المشاريع التي يضطلع بها الاتحاد النسائي والمنظمات الجماهيرية والفروع الأخرى مساعدة مالية من الدولة والمنظمات الدولية. وتلقى الاتحاد النسائي الفييتنامي أكثر من ١٠ ملايين من دولارات الولايات المتحدة من المساعدة الإنمائية الرسمية والمعونة الإنسانية الأجنبية فيما بين

عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٧. وقامت الحكومة بتعيين اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة الفييتنامية لإجراء مشروع بشأن دعم القدرة على تنفيذ خطة العمل الوطنية بتمويل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بلغ أكثر من ١,٥ مليون دولار خلال الفترة ١٩٩٦-١٩٩٩. وحققت هذه المشاريع إسهامات عملية في تحسين الحياة المادية للمرأة.

٨٧ - وتم تنظيم حملات للتنافس والتقدير بانتظام في جميع الفروع وعلى جميع المستويات. وحصلت الجماعات والأفراد من النساء البارزات على تقدير من الدولة. وخلال الفترة ١٩٩٢-١٩٩٧، مُنحت ٧٥ من الجماعات والأفراد من النساء أوسمة من جانب الدولة، ومُنحت ٥٥٣ ٤٠ امرأة في أنحاء البلد لقب "الأم الفييتنامية البطلة". وبحلول عام ١٩٩٦، مُنحت ٣١٨ امرأة لقب "بطلة العمل" أو "بطلة القوات المسلحة"؛ ومنحت ثلاث نساء لقب "مدرسة الشعب"؛ و ٣٧٢ امرأة لقب "المدرسة الجديرة بالثناء"؛ وثلاث نساء لقب "طبيبة الشعب"، و ٤١ امرأة لقب "الطبيبة الجديرة بالثناء" وحصل عشرات الألوف من النساء العاملات على لقب "العاملة الجديرة بالثناء" ومنحتهن الدولة والإدارات والمنظمات الجماهيرية شهادات جدارة لمنجزاتهن البارزة في الإنتاج والدراسات والبحث العلمي والميادين الثقافية والفنية والرياضية وفي الأنشطة الاجتماعية والإنسانية. ومنحت شهادات "العمل الخلاق" إلى ٤٦٧ من الموظفات العموميات كما منح الاتحاد العام للعمل شهادات "الامتياز في العمل والبيت" إلى ٠٠٠ ٥٦٨ عاملة. ويدل هذا على تقدير لتقدم المرأة وإسهاماتها في جميع ميادين الحياة العامة.

دال - المادة ٤

مفهوم جمهورية فييت نام الاشتراكية للمادة ٤ من الاتفاقية

٨٨ - كما ورد ذكره في المواد السابقة، وضع الجهاز التشريعي الفييتنامي أساسا قانونيا كاملا نسبيا لتحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. غير أنه ما زالت هناك في الواقع معاملة غير متساوية تجاه الرجل والمرأة. في أعمال الحقوق الأساسية للمواطنين، بما في ذلك تقييد الأوضاع والفرص المهيأة للمرأة بالمقارنة بمثيلاتها المتوفرة للرجل.

٨٩ - وبغية التسليم بوجود فوارق بين الجنسين، وخاصة الفوارق المتعلقة بوظيفة الأمومة، فضلا عن المساواة بين الرجل والمرأة، اتخذت الدولة تدابير عديدة، بما في ذلك تدابير قانونية خاصة، لحماية مصالح المرأة.

٩٠ - وتبدو هذه التدابير الخاصة تمييزية في الظاهر. ولكن مضمون التدابير وأثرها على المرأة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلد أمر ضروري ولا يمكن اعتباره تمييزيا بالمعنى الذي تأخذ به الاتفاقية. وتعتبر هذه التدابير تمييزا إيجابيا يسهم في التعجيل بالمساواة الفعلية بين الرجل والمرأة، وتحظى بقبول ودعم المجتمع. وهي تدابير خاصة مؤقتة وسوف تتوقف لدى إنجاز أهداف المساواة.

تدابير خاصة مؤقتة تستهدف التعجيل بالمساواة بين الرجل والمرأة وحماية الأمومة

٩١ - يؤكد دستورا ١٩٨٠ و ١٩٩٢ مسؤولية الدولة والمجتمع عن توفير الأوضاع اللازمة لرفع مستوى المرأة في جميع الميادين، وتخفيف الأعباء العائلية، والمشاركة في الإنتاج والعمل والأنشطة العمالية، والحصول على العلاج الطبي، والتمتع بفترات راحة، والاضطلاع بمهمة الأمومة. وتنص المادة ٦٣ على أن للمرأة الموظفة الحق في معاملة تفضيلية أثناء الحمل وفترة الولادة. ويحق للموظفة العمومية أو العاملة بأجر الحصول على أجازة مدفوعة الأجر قبل الولادة وبعدها وعلى المرتب والبدلات المنصوص عليها في القانون.

٩٢ - وفي سوق العمل، يتضمن قانون العمل لعام ١٩٩٤ في المادة ٤ من الفصل العاشر أحكاما مستقلة تتعلق بالنساء الموظفات تجسد حقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل وتنطوي على تدابير تستهدف كفالة تحقيق المساواة، وتشمل سياسات تفضيلية تجاه الموظفات وأرباب العمل بالنسبة للعاملات، وخاصة الموظفات أثناء الحمل، وأجازة الأمومة، أو عند القيام بإرضاع طفل. والسياسات هي كما يلي:

(أ) التوظيف: ينبغي لصاحب العمل أن يعطي الأفضلية للأنثى التي تستوفي جميع معايير التوظيف في وظيفة شاغرة تلقى قبولا لدى كل من الذكور والإناث في مؤسسة ما (المادة ١١١، الفقرة ٢). ويتضمن المرسوم رقم 23/CP المؤرخ ١٨ نيسان/أبريل ١٩٩٦ توجيها تفصيليا بشأن تنفيذ عدد من مواد قانون العمل التي تنص على أحكام خاصة بشأن العاملات، وينص في الفقرة ٢ من المادة ٩ على حظر الأعمال المقيّدة لإمكانية توظيف المرأة؛

(ب) استخدام الموظفات: لا يسمح لصاحب عمل أن يستخدم الموظفات في أعمال تنطوي على مشقة أو خطر أو التعرض لمواد سامة قد يكون لها أثر سلبي على وظائف الولادة والرضاعة، أو في أعمال تنطوي على التعدين تحت الأرض أو غمر الجسم في مياه عميقة. وأصدرت وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العمومية ضمن التعميم الوزاري المشترك رقم ٣ المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، قائمة تتضمن ٤٩ مهمة يحظر على أصحاب العمل استخدام المرأة فيها. وتنص المادة ١٣ من قانون العمل لعام ١٩٩٤ على أن أي مؤسسة تستخدم موظفات في الأعمال المذكورة أعلاه عليها أن توفر تدريبا مهنيا ومزيدا من التدريب وتحسين ظروف العمل بالنسبة للموظفات؛

(ج) ضمان الأمن وظروف العمل الصحية والرفاه الاجتماعي: ينص قانون العمل لعام ١٩٩٤ في المواد ١١٦ إلى ١١٨ على أنه يتعين على المؤسسات التي تستخدم موظفات أن توفر لديها غرف لارتداء الملابس وغرف للاغتسال ومراحيض للسيدات، وأن تكون مسؤولة عن المساعدة في تنظيم دور للحضانة ورياض للأطفال أو الإسهام بجزء في التكاليف التي تتحملها الأمهات اللاتي أطفالهن في سن دور الحضانة أو رياض الأطفال. وينبغي تعيين عضو من الإدارة العليا في المؤسسة تكون مهمته الاعتناء بالقضايا المتعلقة بحقوق ومصالح المرأة والطفل. وينبغي لصاحب العمل أن يستشير ممثلة الموظفات لدى البت في هذه القضايا. ويتعين أن تشمل فرق تفقد العمل نسبة ملائمة من النساء؛

(د) أفضليات لأصحاب الأعمال الذين لديهم أعداد كبيرة من الموظفات: تتمتع المؤسسة التي لديها عدد كبير من الموظفات (من ١٠ إلى ١٠٠ موظفة يعملن بانتظام وتكون نسبة الموظفات أكثر من ٥٠ في المائة من قوة العمل؛ أو مؤسسة لديها ١٠٠ أو أكثر من الموظفات يمثلن ٣٠ في المائة على الأقل من قوة العمل المنتظمة) بأفضليات على النحو المحدد في المادة ٥ من المرسوم 23/CP لعام ١٩٩٦. وتشمل الأفضليات قروضا منخفضة الفائدة، ودعما ماليا لمشاريع تحويل النساء من الأعمال المحظورة إلى الأعمال المناسبة؛ والحق في استخدام جزء من رأس المال الاستثماري السنوي في تحسين ظروف العمل بالنسبة للموظفات؛ والاستفادة من التخفيض الضريبي (لا تقل قيمته الكلية عن الزيادة في النفقات نتيجة لاستخدام عدد كبير من الموظفات). وينص المرسوم 23/CP أيضا في مادتيه السادسة والسابعة على أنه في حالة عدم حصول المؤسسة على أرباح تعتبر الزيادة في النفقات بسبب استخدام عدد كبير من الموظفات انفاقا سليما؛

(هـ) تدابير خاصة لحماية الموظفات الحاملات أو المربيات لأطفال: ينص قانون العمل في المادتين ١١١ و ١١٢ على عدم السماح لصاحب عمل بأن يفصل أو ينهي من جانب واحد عقد عمل موظفة لكونها حاملا أو في أجازة أمومة أو قيامها برعاية طفل يقل عمره عن ١٢ شهرا، ما لم تتوقف المؤسسة ذاتها عن العمل؛ وأن يكون من حق الموظفة الحامل أن تنهي عقد عملها من جانب واحد دون أن يطلب منها دفع أي تعويض إذا ما ثبت في شهادة طبيب خطية أن استمرار العمل سيكون له آثار ضارة على الجنين. وفي الوقت نفسه، تنص المادتان ١١٤ و ١١٥ على ألا يطلب من الموظفة ابتداء من شهرها السابع من الحمل أو الموظفة التي تقوم برعاية طفل يقل عمره عن ١٢ شهرا، القيام بعمل إضافي أو العمل ليلا أو في أماكن بعيدة. وأن من حق الموظفة الحصول على أجازة قبل الولادة وبعدها تتراوح مجموعها بين أربعة إلى ستة أشهر، والحصول على أجازة لإجراء فحوصات للحمل أو لرعاية طفل مريض يقل عمره عن سبع سنوات. ولدى قيامها بأجازة مرضية تحصل الموظفة على بدل تأمين اجتماعي يعادل ١٠٠ في المائة من أجرها مع ضمان استخدامها لدى عودتها إلى العمل.

٩٣ - وعلى الرغم من أن الاقتصاد الوطني ينمو ببطء، وأن العمال غير المهرة يتحولون إلى عمالة زائدة، وأن المستوى الثقافي والمهني للموظفات منخفض بالمقارنة بمثيله لدى الموظفين، فإن الدولة تتخذ باستمرار عددا من التدابير الخاصة على النحو المذكور أعلاه بهدف مساعدة المرأة على تحقيق المساواة الفعلية مع الرجل على نحو يناسب خصائصها البيولوجية والفسيولوجية ودورها كأم. ولا يعتبر الجمهور هذه التدابير تمييزية.

٩٤ - وفي ميدان الزواج والأسرة، يسير مبدأ المساواة بين الزوج والزوجة جنبا إلى جنب مع المبدأ القائل بأن الدولة والمجتمع سوف يحميان الأم وأبنائها وسوف يساعدان الأم في أداء مهام الأمومة النبيلة، وذلك على النحو المحدد في المادة ٣ من قانون الزواج والأسرة الصادر في عام ١٩٨٦. وتنص المادة ١١ على أن من واجب الزوج، إلى جانب حقوقه والتزاماته التي تتقاسمها معه الزوجة فيما يتعلق بجميع مجالات الحياة الأسرية، أن يهيء الظروف اللازمة للزوجة لكي تقوم بدورها كأم.

٩٥ - واتباعا لمبدأ حماية الأم وأبنائها، ينص قانون الزواج والأسرة في المادة ٤١ على أنه لا يجوز للزوج أن يلجأ إلى إجراءات الطلاق عندما تكون زوجته حاملا أو خلال السنة الأولى بعد ميلاد الطفل، وأن هذا النص لا ينطبق على طلب الزوجة الطلاق. ولدى تقسيم أموال الزوجين عقب الطلاق، فإن المال المشترك يقسم من حيث المبدأ إلى جزأين مع مراعاة حالة الأسرة وإسهام كل من الطرفين، ولكن لدى تقسيم المال يتعين ضمان مصالح الزوجة والطفل البالغ (على النحو المحدد في المادة ٤٢). وينبع هذا النص من واقع أن غالبية الفييتناميات يقمن مع أسر أزواجهن عقب الزواج. وخلال الفترة التي تقضيها المرأة التي تقيم مع أسرة زوجها، فإنها غالبا ما تعمل بكد واجتهاد وتسهم في بناء المال المشترك وإنمائه، ومن ثم ينبغي لدى الطلاق أن يكفل لها مسكنا لبدء حياة جديدة، خاصة عندما تقيم مع أبناء بالغين.

٩٦ - وفي ميدان العقوبات، ينص النظام التشريعي بصراحة على مبدأ حماية الأم والطفل، كما أن قانون العقوبات ينص في المادة ٣٨، الفقرة ١ (هـ)، على أنه عندما تكون المذنبة حاملا فإن ذلك يعتبر عاملا مخففا، وأن الفقرة ١ (د) من المادة ٣٩ من قانون العقوبات بصيغتها المعدلة والمستكملة وفقا لقانون ١٩٩٧ بشأن التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون العقوبات، تنص على أن ارتكاب جريمة ضد الطفل أو المرأة الحامل يعتبر عاملا تشديديا.

٩٧ - وقد حرص واضعو القوانين على مراعاة وضع المرأة، وأدخلوا في قانون العقوبات أحكاما خاصة ترمي إلى حماية الأم والطفل في الحالات المتعلقة بالجنايات. وتنص الفقرة ٤ من المادة ١٠١ من قانون العقوبات بصيغته المعدلة والمستكملة وفقا لقانون ١٩٨٩ بشأن التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون العقوبات المتعلقة بجرائم القتل، على أنه إذا أقدمت الأم مدفوعة بقوة بمعتقدات قديمة أو في ظروف استثنائية أخرى، على قتل طفلها الوليد أو إهماله مما يتسبب في وفاته، سوف تخضع لإصلاح غير مقترن بالحبس لمدة تصل إلى سنة أو السجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وثلاث سنوات. وهذه هي أخف عقوبة تفرض على قاتل. وقد أرغمت الوقائع التي شهدتها السنوات الأخيرة الجمعية الوطنية الفييتنامية على إصدار قانون في أيار/مايو ١٩٩٧ بشأن التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون العقوبات، توقيع عقوبات أشد على أفعال الاعتداء الجنسي على الأطفال والمراهقين. وفيما يتعلق بجرائم استعمال المخدرات، تنص المادة ١٨٥ (ط) و (م) على أنه عند ارتكاب جريمة ضد امرأة حامل، فإن ذلك يعتبر عاملا تشديديا، ويوقع على المذنب حكم بالسجن فترة تتراوح بين ٧ و ١٥ سنة (المستوى ٢) بدلا من ٢ إلى ٧ سنوات (المستوى ١).

٩٨ - وفي الميادين الأخرى تأمر وزارة التعليم والتدريب بانتظام الإدارات التعليمية المحلية والبلدية باتخاذ تدابير لتوسيع فرص الالتحاق بالمدارس أمام البنات من أجل موازنة النسبة بين الطلبة والطالبات وتخفيض عدد حالات التسرب بين التلميذات. ويقدم عدد من المحليات بدلات تدريب للكوادر من الإناث تفوق بنسبة ٢٠ إلى ٥٠ في المائة عن البدلات الممنوحة للكوادر من الذكور، وذلك من أجل تشجيع الإناث على تحسين قدراتهن ومركزهن.

٩٩ - وهناك أيضا عدد من السياسات الخاصة تستهدف النساء، ولا سيما المسنات والعزباوات والمعوقات أو النساء اللاتي يستفدن من المعاملة التفضيلية للدولة. وفي الحركات الاجتماعية، مثل الحركة التي تروج لمفهوم أن يعلم الشعب مصدر المياه التي يشربها، وكذلك في حالات المعونة المقدمة لإغاثة ضحايا الكوارث الطبيعية والأنشطة الخيرية، تمنح الأولوية للنساء والأطفال.

١٠٠ - وتقوم الإدارة والشعب والمنظمات الجماهيرية، بما في ذلك الاتحاد النسائي، ولجنة تشغيل المرأة، بدراسة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالتدابير السالفة الذكر.

١٠١ - وبالإضافة إلى الأنظمة العامة فيما يتعلق بالمساواة بين الجنسين، أسهمت التدابير الخاصة في تخفيف الصعوبات أمام المرأة المحرومة ووفرت حماية إيجابية للأم قبل فترة حملها وأمومتها وأثناءها وبعدها. وطرح تنفيذ هذه التدابير الخاصة أثناء الحالة الاجتماعية والاقتصادية السريعة التغيُّر أسئلة مختلفة للدراسة. وكانت هناك أسئلة تتعلق بسن الإحالة إلى التقاعد الذي يطبق على مختلف أنواع العمل، وقوائم بالأعمال التي يحظر تشغيل المرأة فيها، والمعاملة التفضيلية للمؤسسات التي لديها عدد كبير من الموظفات. وسوف تدرس هذه المسائل من أجل ضمان تلبية الأفضليات للتطلعات المشروعة لغالبية النساء ومطابقتها للحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة. ويطلب من الوكالات ذات الصلة اتخاذ تدابير لتخفيض عدد حالات التسرب من المدارس فيما بين الطالبات، وتنفيذ برامج محو الأمية فيما بين النساء في المناطق الجبلية والنساء من الأقليات الإثنية، وتسهيل فرص حصول المرأة على التدريب المهني وتحسين مستواها المهني، وتطبيق السياسات الاجتماعية على المرأة الريفية.

هاء - المادة ٥

١٠٢ - فييت نام بلد يقع في شرق آسيا وحضارته قائمة على الأرز الرطب وتتخللها تأثيرات كونفوشيوسية قديمة. وكل هذه العوامل تشكل عقبات رئيسية أمام النهوض بالمرأة. وقد اعترفت الدولة بهذه المشكلة عقب قيامها، واتخذت تدابير إيجابية ترمي إلى القضاء على التحيُّزات والعادات المتخلفة والممارسات الأخرى من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين.

التحيُّزات والعادات والممارسات الأخرى التي تؤثر على النهوض بالمرأة

١٠٣ - لم تتغير المواقف كثيرا على مدى التاريخ. وتحتوي الأمثلة الشعبية التالية على تحيُّزات قائمة على أساس الجنس ترسخت في أعماق اللاشعور لدى الشعب لأجيال عديدة:

(أ) "الشؤون الخارجية للرجل والشؤون الداخلية للمرأة"، وهو ما يعني أن للرجل الحق في المشاركة في الأنشطة السلفية والوطنية، وعليه واجب تحمل أعباء العمل الاجتماعي، في حين أنه ينبغي للمرأة أن تعنى بالبيت والأطفال. ويعتبر الرجل عنوان البيت مثلما يقول المثل الشعبي "بيت بلا رجل أشبه بالصحراء"، بينما تعتبر المرأة عنوان المطبخ مثلما يقول المثل الشعبي "مطبخ بلا امرأة مثل الغرفة الخالية"؛

(ب) "الزوج هو السيد والزوجة هي التابع"، وهو ما يعني أن الرجل هو القائد الذي يبت في جميع شؤون الأسرة الرئيسية والمرأة هي المنفذ وعليها طاعة الزوج وخدمة الأطفال؛

(ج) "التوابع الثلاثة" بمعنى أن المرأة ينبغي أن تراعي بدقة المبدأ القائل بأن تتبع أباها عندما تكون عزباء وأن تتبع زوجها عندما تكون متزوجة وأن تتبع إبنها بعد وفاة زوجها.

(د) "للإبن الواحد قيمة بينما ليس لعشر من البنات أي قيمة"، وهو يفيد أن قيمة الرجل جديرة بالثناء بينما قيمة المرأة مرفوضة تماما.

العادات والممارسات

١٠٤ - تمثل شعوب الأقليات الإثنية قرابة ١٥ في المائة من مجموع سكان البلد وهم متناثرون في أنحائه. ولكل جماعة من الأقليات الإثنية عاداتها وممارساتها التي تطورت على مدى فترة طويلة من الزمن وتنتقل من جيل إلى جيل. وكثير من العادات والممارسات تتسم بالتقدمية مثل الزواج بقرين واحد طول الحياة لدى جماعات تاي ونونغ وداو وخمير وغيا راي وبانا؛ والمال المشترك للأسرة لدى جماعات ايدي وهمونغ. وما زالت هناك عادات وممارسات متخلفة تعوق تقدم المرأة والرجل، وتشمل الزواج دون السن، والزواج بالإكراه، والمطالبة بهدايا العرس، وحظر الزواج بين الرجل والمرأة من قوميات مختلفة. ودور الزوج والزوجة ومسؤولياتهما وسلطاتهما ليست واحدة على الدوام. ففي الجماعات الإثنية التي تشدد على الأبوة، تعتمد الزوجة على الزوج، ولكن في الجماعات التي تشدد على الأمومة يتعين على الزوج أن يبقى لدى أسرة الزوجة إلى الأبد؛ وليس له أن يحوز مالا مستقلا، وليس من حقه أن يبت في شيء أو أن يقبل ميراثا أو ينقله.

١٠٥ - وأسفرت هذه العادات والممارسات التمييزية عن اتجاهات وسلوك تعير المرأة نظرة دونية وتهمل رعايتها هي والأطفال، وسوء معاملة للزوجات والأطفال.

التدابير المتخذة بغية القضاء على التحيُّزات والعادات والممارسات الرجعية

١٠٦ - إدراكا من الدولة للضرر الناجم عن العادات والممارسات الرجعية فيما يتعلق بتقدم المرأة وتحقيق المساواة بين الجنسين، قامت باتخاذ العديد من التدابير الإيجابية للقضاء على هذه الممارسات. وينص دستور ١٩٩٢ في المادة ٣٠، بهدف تطوير الثقافة الفييتنامية، على أن الدولة والمجتمع سوف يقومان بحفظ وتطوير الثقافة الفييتنامية ذات الخصائص الوطنية والتي تتميز بالحداثة والإنسانية، وحظر القيام بأي دعاية لجميع الأفكار والثقافات الرجعية والفاسدة؛ والقضاء على الخرافات والعادات الضارة. وفي الوقت نفسه، يعيد القانون المدني لعام ١٩٩٥ تأكيد المبدأ القاضي باحترام الأخلاق والتقاليد الحميدة (المادة ٤)، ومبدأ احترام الحقوق الشخصية وحمايتها (المادة ٥)، بما في ذلك الحق في سلامة الحياة والصحة والجسم (المادة ٣٢)، والحق في حماية الشرف والكرامة والسمعة (المادة ٣٣).

١٠٧ - وبعد أن قامت فييت نام بتحليل العادات والممارسات التي تؤثر على تطور المرأة، وضعت نهجا موضوعيا وعلميا إزاء هذه العادات والممارسات لتحديد ماهو إيجابي أو سلبي في الأنماط الثقافية وأنواع السلوك، وتقرير أنواع الأنماط التي يتعين تعديلها أو النهوض بها. وتحترم جميع التشريعات ومشاريع القوانين والقوانين المنقحة مبدأ احترام العادات والممارسات والتقاليد الرفيعة والنهوض بها، وتعديل العادات والممارسات والتقاليد الرجعية التي تتعارض مع القانون والقضاء عليها في نهاية الأمر.

١٠٨ - ولدى تنفيذ عملية التجديد التي امتدت لعشر سنوات بغية بناء مجتمع عادل ومتحضر، وضعت الحكومة خططا هامة للتصدي للآراء والممارسات القائمة على التحيُّز الجنسي والقضاء عليها في نهاية الأمر. وحظيت الخطط باستجابة حارة من جميع الإدارات وبدعم من الشعب من جميع مشارب الحياة، وخاصة المرأة والمنظمة التي تمثلها، وهي الاتحاد النسائي الفييتنامي. وتركز الخطط على تدابير الإعلام والتعليم والتحرك بشكل بارز نحو إقامة أسلوب متحضر للحياة والدعوة على الصعيد الوطني من جانب الدوائر الثقافية لإقامة نوع جديد من الأسرة الثقافية، وأصدرت اللجنة المركزية للحزب في منتصف عام ١٩٩٨ القرار رقم ٥ بشأن إقامة ثقافة متقدمة ذات هوية وطنية.

١٠٩ - وأدخلت إلى المدارس مواد تعليمية بشأن المفاهيم والسلوك من خلال موضوعات مثل "تعليم المواطنين" وموضوعات أخرى، ومن خلال عمل فرق الرواد واتحادات الشباب والرابطات الشبابية. وتم تدريب الطلبة في مجال القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين، والعادات الرفيعة لفييت نام، وواجب الأبناء تجاه آبائهم وواجبات المواطنين تجاه المجتمع.

١١٠ - وأدخلت القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين لأول مرة في فييت نام في أوائل التسعينات، وقام بدراستها المسؤولون الإداريون والمنظمات النسائية. ووزارة التعليم والتدريب في سبيلها لإدخال الدراسات المتعلقة بنوع الجنس في مدارس التعليم العام والكليات والجامعات.

١١١ - وتشجع الحكومة وسائط الإعلام على نشر معلومات وتثقيف أبناء الشعب في مجال المساواة بين الجنسين. ويجري تشجيع وكالات الإعلام على أن تعكس بصدق وعلى نحو كامل دور المرأة ومكانتها في الحياة العامة. وتحظر في أجهزة الإعلام أي مواد تتعلق بالعنف والتحرش الجنسي وتسويق الصور الأنثوية. وجميع وسائط الإعلام تقريبا في فييت نام، بما في ذلك الإذاعة والتليفزيون والصحافة على الصعيد الوطني، تنظم برامج مستقلة أو تنشر أعمدة عن المرأة، وتمتدح فضائل الشعب الفييتنامي، وتحيي النساء البارزات، وتنتقد الآراء والممارسات والشرور الاجتماعية الضارة بالمرأة والفتاة. وتنتقد الإدارة والمجتمع بعض الإعلانات التي تسيء استغلال المرأة. ونادرا ما تشاهد في فييت نام صور سلبية للمرأة في الإعلانات.

١١٢ - وتتصدى التدابير التشريعية والإدارية والتربوية بشدة للعادات المتخلفة مثل الـــزواج دون السن أو المطالبة بهدايا العرس، والأعمال المنتهكة لنظم الزواج بقرين واحد، وسوء معاملة الزوجة والأطفال. ونتيجة لذلك، تم التخلي عن عدد من هذه الحالات، مع استمرار بقاء بعضها في المناطق النائية أو في المنـــاطق

التي تقطنها جماعات من الأقليات الإثنية. وأدى عمل المنظمات الجماهيرية، ومن بينها الاتحاد النسائي ورابطة الفلاحين واتحاد الشباب وجبهة الوطن الأم، إلى تهيئة ظروف وفرص مناسبة للمرأة لكي تشارك في الأنشطة الاجتماعية وتسهم فيها بدرجة أكبر.

١١٣ - ومع استخدام التدابير السالفة الذكر في وقت واحد، أمكن تحويل الرأي العام إلى الأفضل: وتم جزئيا تعديل الوعي الهزيل بقضايا الجنسين، وتقليص العادات والممارسات المتخلفة، وأخذ المجتمع يبدي بعض التقدير للدور الصحيح للمرأة ومكانتها.

التربية الأسرية

١١٤ - وتقوم الأسرة، في فييت نام، بدور خاص وهي "نواة المجتمع". وتحمل التقاليد الفييتنامية تقديرا للقيم الأسرية، وتمتدح المشاعر والمسؤولية فيما بين أفراد الأسرة، وتحترم كبار السن والمرأة وتحمل الحب للأطفال. ويحظى دور الزوجة والأم في الأسرة والحياة العامة بقبول حسن. وينص قانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦ على أن للزوجة والزوج حقوقا والتزامات متساوية في جميع ميادين الحياة الأسرية (المادة ١٠)، وأن على الآباء التزاما بحب وتنشئة وتعليم الأبناء ويتقاسمون الواجبات المتعلقة بالدراسة والتنمية الصحية بدنيا وعقليا (المادة ١٩)، وإعطاء أولوية أولى لمصالح الطفل (المادتان ٤١ و ٤٢).

١١٥ - وقد أولت الحكومة والإدارات اهتماما إلى التربية الأسرية. وأصدرت اللجنة المعنية بنوع جديد من أسلوب الحياة في ٢٠ تموز/يوليه ١٩٨٩، التعميم رقم ٣٥ بشأن تعجيل العمل من أجل بناء نوع جديد من الأسرة الثقافية يرمي إلى بناء الأسر في ظل "الثراء والمساواة والتقدم والسعادة". واستجابة للسنة الدولية للأسرة، ١٩٩٤، أنشأت الحكومة مجلسا توجيهيا وطنيا لإدارة الأنشطة المتعلقة بموضوع "الأسرة، المسؤوليات والموارد في عالم متغير". وأصبحت قضايا الأسرة موضوعا لمشاريع بحثية على مستوى الدولة ترمي إلى اكتشاف وتعزيز التقاليد الرفيعة في الأسر الفييتنامية الحديثة. ونظم الاتحاد النسائي الفييتنامي في عام ١٩٩٠ حملتين بعنوان "النساء يساعدن إحداهن الأخرى في تطوير الاقتصاد الأسري" و "حسن تنشئة الأطفال"، وذلك للمساعدة في تقليص عدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية وعدد حالات التسرب من المدارس. وفي مؤتمره الثامن في عام ١٩٩٧، نظم الاتحاد حملة بشأن موضوع "المرأة تدرس بنشاط وتعمل بإبداع وتنشىء الأطفال نشأة حسنة وتبني أسرة سعيدة"، في حين نظم الاتحاد العام للعمل حملة بين الموظفات العموميات بعنوان "حسن العمل في الدولة والمنزل" ونظمت جبهة الوطن الأم حملة بشأن موضوع "الأجداد يعيشون حياة تتميز بالقدوة والأحفاد يعيشون بشعور من الواجب". وقد ساعدت هذه الحملات، هي والأنشطة في المدارس ومن خلال الأوساط الإعلامية، على أن يتفهم الشعب بشكل أفضل دور كل فرد من أفراد الأسرة، وأن يتقاسم الزوج أعباء العمل مع الزوجة والأم، ومن ثم إقامة روابط وثيقة فيما بين أفراد الأسرة وفقا للتقاليد الرفيعة للأسر الفييتنامية.

١١٦ - وقد تغيرت أدوار الزوجة والزوج: وأصبح الزوج الآن، بدلا من السيطرة على جميع شؤون الأسرة والبت فيها، يناقش الشؤون الأسرية مع الزوجة ويرعى الأسرة والأطفال مع الزوجة. ويحظى الأطفال بأقصى

رعاية واستثمار من جانب جميع الأفراد في الأسرة الفييتنامية. وتحسنت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في البلد خلال عملية التجديد، وهيأت ظروفا مواتية للأسرة لكي ترعى الأطفال على نحو أفضل.

١١٧ - وعلى الرغم من التغيير التدريجي في الوعي العام، فما زالت بعض الآراء غير الصحيحة فيما يتعلق بدور الرجل والمرأة لم يتم القضاء عليها نهائيا. ففي الحياة العامة، هناك كثيرون يعتقدون أنه من المستحيل أن تضطلع المرأة بمهام رئيسية. وفي الحياة الأسرية، تقضي المرأة المتأثرة بالتقاليد معظم وقتها في الأعمال المنزلية ورعاية كبار السن والأطفال دون الاهتمام بصحتها. وتتطلب هذه المشكلة قدرا أوسع وغير متقطع من التعليم بشأن القضايا المتعلقة بنوع الجنس من أجل جميع أفراد المجتمع.

واو - المادة ٦

مقدمة

١١٨ - يعتبر الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة من الشواغل المشتركة على نطاق العالم. والرذيلة في علو وتبلغ مستويات مقلقة في بعض البلدان النامية، بما في ذلك بلدان جنوب شرقي آسيا. ومن ثم، ينبغي أن توضع حلول لهذه المشكلة في هذا الإطار الإقليمي والدولي.

١١٩ - ومن الواضح لدى فييت نام أن النمو الاقتصادي يقترن في عملية "الانفتاح" وتطوير اقتصاد متعدد القطاعات، بشرور اجتماعية متزايدة. وعلى الرغم من أن القانون وسياسات الحزب والدولة في فييت نام تحظر أي عمل ينال من كرامة المرأة أو ينطوي على تمييز ضدها، فإن الاتجار بالمرأة والبغاء عبر الحدود الوطنية وداخل البلد يظل عند مستوى يثير القلق في واقع الأمر.

١٢٠ - والاتجار بالمرأة في فييت نام عميق الجذور في التجارة الرائجة لشبكات الاتجار الدولية في المرأة والطفل. وبالإضافة إلى ذلك، أصبح البغاء والاتجار بالمرأة، بوصفه نتيجة سلبية لاقتصاد السوق، تجارة مربحة للغاية بالنسبة للبعض. وتمثل الأمية والبطالة والفقر أسبابا مباشرة تؤدي بكثير من النساء والفتيات في كل من المناطق الحضرية والريفية إلى البغاء. ومن الأسباب الأخرى نقص المعلومات المتوفرة عن المشكلة، والحيل التي يلجأ إليها المتجرون، والفهم الهزيل للقانون من جانب النساء والفتيات، والإجراءات الإدارية والتشريعية التي غالبا ما تأتي متأخرة ومتهاونة من جانب السلطات والهيئات القضائية ذات الصلة على جميع المستويات، لمحاربة هذه الممارسة. وتعتبر فييت نام الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة أعمالا غير شرعية تنطوي على آثار اجتماعية خطيرة وطويلة الأجل، وعلى انتهاك لحقوق الإنسان وكرامة المرأة، وتتسبب في أضرار نفسية وبدنية طويلة الأجل للضحايا، وتعمل على تسهيل انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وخاصة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتؤثر سلبا على سعادة الأسرة والتقاليد الفييتنامية. ويبذل الحزب والحكومة جهودا ضخمة للقضاء على هذه الشرور.

الحلول الرامية إلى منع الاتجار بالمرأة واستغلال بغاء المرأة

١٢١ - هناك ارتباط وثيق بين الاتجار بالمرأة والبغاء، ومن ثم يتطلب الأمر حلا مشتركا. وخلال السنوات الماضية، أخذت فييت نام بحلول متكاملة على أساس تنسيق الأنشطة بين جميع الفروع وجميع مستويات الإدارة والمنظمات، مع قيام الحكومة بالدور القيادي.

التدابير التشريعية

١٢٢ - يحظر الدستور والقوانين في فييت نام جميع الأعمال التي تنطوي على تمييز ضد المرأة وانتهاك لكرامة المرأة. وتنص المادة ٧١ من دستور ١٩٩٢ على أن يتمتع المواطن بحرمة شخصه وحماية القانون فيما يتعلق بحياته وصحته وشرفه وكرامته وأن جميع أشكال الإكراه والعقوبة الجسدية وانتهاك شرف المواطن وكرامته محظورة حظرا باتا. وعلى الرغم من أنه لا يوجد في فييت نام قوانين مستقلة بشأن الاتجار بالمرأة والبغاء، فقد عولجت هاتان المشكلتان في وثائق قانونية مختلفة، وخاصة قانون العقوبات.

١٢٣ - وقد أقرت الجمعية الوطنية قانون العقوبات في عام ١٩٨٥ وتم تعديله واستكماله في ١٩٨٩ و ١٩٩١ و ١٩٩٢ و ١٩٩٧. وتنص المادة ١١٥ من القانون على أنه يمكن معاقبة الذين يتورطون في الاتجار بالمرأة والطفل بالسجن لمدة تتراوح بين سنتين وسبع سنوات. وينص القانون أيضا على توقيع عقوبات بالسجن تتراوح بين ٥ و٢٠ سنة على تنظيم الاتجار بالبشر، والاتجار بالمرأة إلى بلد آخر و/أو العودة إلى ارتكاب جرائم خطيرة من هذا النوع. ويحدد القانون عددا من الجرائم المتصلة مباشرة بالاتجار بالمرأة، مثل تنظيم إكراه شخص آخر على المغادرة غير القانونية إلى بلد آخر أو الإقامة غير القانونية فيه (المادة ٨٨)، والخروج أو الدخول غير القانونيين أو الإقامة غير القانونية في بلد آخر (المادة ٨٩)، وجرائم الاغتصاب (المادة ١١٢)، والجماع الجنسي بالإكراه (المادة ١١٣)، والجماع الجنسي مع أشخاص دون سن السادسة عشرة (المادة ١١٤)، وابتياع الجنس من القصّر والتحرش الجنسي بالطفل، وخاصة إيواء أو قوادة البغايا (المادة ٢٠٢).

١٢٤ - وعقب صدور قانون العقوبات، صدرت مجموعة من الوثائق الهامة بما في ذلك القرار الحكومي 05/CP المؤرخ ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ بشأن منع البغاء ومكافحته، والمرسوم الحكومي 87/CP لعام ١٩٩٥ بشأن تكثيف الرقابة على الأنشطة والخدمات الثقافية والقضاء على عدة شرور اجتماعية خطيرة (بما في ذلك (البغاء)، والمرسوم الحكومي 53/CP لعام ١٩٩٤ الذي ينص على فرض عقوبات على الكوادر والعمال العموميون وغيرهم من الأشخاص الذين يرتكبون أعمالا تتعلق بالدعارة وإساءة استعمال المخدرات والقمار والسكر. وهناك أيضا المرسوم الحكومي 88/CP لعام ١٩٩٥ بشأن توقيع غرامات إدارية في الأنشطة الثقافية والخدمات الثقافية ومنع الشرور الاجتماعية ومحاربتها، فضلا عن كثير من وثائق محكمة الشعب العليا، ووزارة الثقافة والإعلام، ووزارة الأمن العام.

١٢٥ - وتدل الوثائق واللوائح القانونية على تصميم فييت نام الراسخ على محاربة الاتجار بالمرأة والبغاء. ويتبين من هذه الوثائق أيضا مدى سمو وإنسانية الدولة والمجتمع في حماية كرامة وحقوق ومصالح المرأة والطفل، مع حماية صحة البيئة الاجتماعية الفييتنامية في الوقت نفسه.

الآليات والتنظيم

١٢٦ - اتخذت الحكومة مبادرة لإقامة آلية مناسبة لمكافحة وقمع الاتجار بالمرأة والطفل والبغاء.

١٢٧ - وبموجب قرار رئيس الوزراء 08/TTg لعام ١٩٩٤، أنشئت لجنة توجيهية لمنع ومحاربة الشرور الاجتماعية، بما في ذلك البغاء، وذلك على الصعيد المركزي بمشاركة ممثلين من مختلف الوزارات والإدارات والمنظمات، بما في ذلك الاتحاد النسائي الفييتنامي. وانطلاقا من ذلك، أنشئت أيضا لجان توجيهية لمنع ومحاربة البغاء على جميع المستويات الإدارية وفي جميع المحليات. وتساعد اللجان التوجيهية إدارة مكافحة الشرور الاجتماعية التابعة لوزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية. وأقرت الحكومة أيضا في عام ١٩٩٣ برنامجا مشتركا بين الإدارات بشأن مكافحة البغاء والقضاء عليه، وخصصت أموالا لتشغيل البرنامج.

١٢٨ - وفي ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أصدر رئيس الوزراء الأمر 766/TTg الذي يسند إلى سبع وزارات وإدارات تحت رقابة الحكومة المركزية وإلى رؤساء اللجان الشعبية في جميع الأقاليم والمدن، مسؤولية اتخاذ تدابير لوقف النقل غير المشروع للنساء والأطفال إلى بلدان أخرى. وفي الآونة الأخيرة، وقّع رئيس الوزراء القرار 138.1998/QD/TTg في ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨، يعتمد بموجبه برنامجا وطنيا بشأن منع الجريمة والقضاء عليها، ويشمل أهدافا وتفاصيل للمكافحة الرسمية للاتجار بالمرأة والطفل.

١٢٩ - وبالإضافة إلى ذلك، وضعت المنظمات الجماهيرية، وخاصة الاتحاد النسائي واتحاد الشباب، برامج عمل خاصة بها لمنع ومكافحة البغاء والاتجار بالمرأة.

التدابير الاجتماعية والاقتصادية

١٣٠ - يشكل الفقر واحدا من أهم الأسباب التي تدفع بالمرأة إلى أحضان الرذيلة الاجتماعية. وأكدت الحكومة أن القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر يشكلان قوة دفع للتنمية الاقتصادية وتدبيرا فعالا لكفالة المساواة الاجتماعية والأمن الاجتماعي. ويعد ذلك أيضا وسيلة إيجابية لمنع الاتجار بالمرأة والبغاء والقضاء عليهما.

١٣١ - وفي عام ١٩٩٠، نظمت الحكومة حركة نحو القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر، واعتمدت برنامجا وطنيا بشأن القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر، وبرنامجا وطنيا للعمالة، وعهدت إلى وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية إدارة تنفيذ هذين البرنامجين. وفي عام ١٩٩٦، أنشأت الحكومة مصرفا للفقراء لتقديم القروض إلى المزارعين الفقراء لتنمية الإنتاج. واستفادت الكثير من النساء من هذه البرامج. وبالإضافة إلى ذلك، ساعدت أيضا نظم التدريب الوظيفي التي تديرها كثير من الإدارات والمنظمات والمحليات، الفقراء من النساء على إيجاد فرص للعمل في المناطق الريفية والحضرية على السواء.

١٣٢ - وبالإضافة إلى برامج الدولة، قامت المنظمات الجماهيرية بدور هام في القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر، وخاصة بين المزارعات. ولدى شبكة فروع الاتحاد النسائي الفييتنامي، وخاصة في مناطق

الحدود، خبرة كبيرة في دعم الجماعات النسائية اللاتي ترتفع مخاطر أن يصبحن ضحايا الشرور الاجتماعية. وفي إطار حملة "النساء يساعدن إحداهن الأخرى على إنماء اقتصاد منزلي" في الفترة ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧، استفادت نحو مليوني امرأة فقيرة من الأنشطة الائتمانية للاتحاد النسائي. وكان لهذه الأنشطة دور هام في منع الاتجار بالمرأة والبغاء، فضلا عن مساعدة الضحايا على الاندماج من جديد في المجتمع وفي أسرهن.

التدابير الإدارية

١٣٣ - عقب السياسة التي وضعها الحزب والدولة بشأن مكافحة الاتجار بالمرأة والبغاء خلال السنوات الأخيرة، قامت الإدارة والشرطة على الصعيدين المركزي والمحلي بتكثيف مراقبتهما لمؤسسات وأنشطة الترفيه. وفرضت أيضا عقوبات إدارية متزايدة على الانتهاكات. وتحدد الغرامات الإدارية وفقا للمرسوم الحكومي رقم ٤٩ الصادر في ١٥ آب/أغسطس ١٩٩٦ بشأن الغرامات الإدارية على انتهاكات الأمن والنظام الاجتماعي. وتحدد المادة ٢٣ من المرسوم أن الأعمال المتعلقة بالبغاء أو التحرش الجنسي أو الاستغلال الجنسي من أجل الربح تخضع لغرامات إدارية تصل قيمتها إلى ٥٠ مليون دونغ.

١٣٤ - كذلك اتخذت المنظمات السياسية والاجتماعية تدابير لزيادة مراقبتها لهيئات تنفيذ القوانين في التحقيق مع القائمين بالاتجار بالمرأة وملاحقتهم ومحاكمتهم، وأيضا في المساعدة على الاكتشاف المبكر لخطط القائمين بالاتجار وإحباطها.

التدابير التشريعية

١٣٥ - وبالتوازي مع التدابير الاجتماعية والاقتصادية، تم اتخاذ خطوات تشريعية لمكافحة البغاء والاتجار بالمرأة. وجميع القضايا التي تستوفي متطلبات الادعاء تعرض على المحاكم طبقا للقانون. وفي الفترة من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٧، تم اكتشاف ٤٠٠ ٧ دار للبغاء على نطاق البلد وتم إلقاء القبض على ٣٠٠ ٦ من القوادين. ونظرت محاكم الشعب على جميع المستويات في ٦٤٥ ٢ قضية تتعلق بالبغاء وتشمل ٧٠٠ ٣ متهم، وتم الحكم بالسجن على ٠٠٠ ٣ شخص. وفي الفترة من ١٩٩١ إلى ١٩٩٧، اكتشفت الشرطة ٧٧٩ حالة تتعلق بالاتجار بالمرأة، وألقت القبض على ٣١٣ ١ من المجرمين. ووقعت المحاكم عقوبات غليظة على منظمات وأفراد متورطين في الاتجار بالمرأة وإيواء البغايا، وحكمت بالسجن على ٨٠ في المائة من المتهمين، منهم ٨ في المائة حكم عليهم بالسجن لمدة تتراوح بين ١٠ و ٢٠ سنة.

١٣٦ - غير أن عمليات التحقيق في الرذيلة واكتشافها والقضاء عليها تواجه صعوبات كبيرة نظرا لطبيعة الرذيلة والتغيرات الكثيرة في تنظيم الاتجار بالمرأة واستغلالها في البغاء وتأثير العوامل الخارجية.

تدابير لتعزيز الرقابة على تسجيل الأسر المعيشية على مستوى القواعد الشعبية وأنشطة الدخول والخروج عند بوابات الحدود

١٣٧ - تتوافر تدابير هامة للمساعدة في إحباط واكتشاف الأنشطة المتعلقة بالاتجار بالمرأة والبغاء. وتقوم قوة حرس الحدود والشرطة التي تشرف على تسجيل الأسر المعيشية بدور كبير في مراقبة الحدود والسكان والهجرة لمنع الاتجار بالمرأة على نحو فعال. وتباشر المديرية العامة للسياحة التنسيق مع وزارة الأمن العام والسلطات المحلية من أجل التنظيم الوثيق للسياحة وإجراءات الدخول والخروج لمنع المتجرين بالمرأة من سوء استغلال هذه الخدمات.

الإعلام والتعليم والبحث

١٣٨ - تقوم أجهزة الإعلام بإسهامات فعالة في النهوض بالتوعية العامة بالاتجار بالمرأة والبغاء، وتعزيز اتجاهات محاربة هذه الرذائل، وخاصة لدى النساء. وتسارع أجهزة الإعلام بنشر معلومات عن سياسات الحزب والحكومة والمنظمات الاجتماعية. ومساعدة الإذاعات المحلية والوطنية، في السنوات الأخيرة، على النهوض بتوعية الشعب وتشكيل رأي عام قوي ضد هذه الرذائل. غير أنه نظرا لبقاء قطاع من السكان على مستوى منخفض من المعرفة، وضعف الحياة المادية، فلا تتوفر أمام الشعب كله، وخاصة الفئات الأكثر ضعفا، فرصة الاطلاع على معلومات أجهزة الإعلام. وهذا يمثل تحديا كبيرا أمام محاولات نشر المعلومات، سواء في محتوى أو وسائل الوصول إلى الذين بحاجة إلى معلومات.

١٣٩ - ولم تقم فييت نام باستعراض رسمي لمسألة الاتجار بالمرأة والبغاء نظرا لافتقار البلد إلى المرافق اللازمة لإجراء استقصاءات على الصعيد الوطني. غير أن عددا من الوزارات والإدارات والمحليات، بما في ذلك إدارة مكافحة الشرور الاجتماعية، ووزارة الأمن العام والاتحاد النسائي الفييتنامي، واتحاد هوتشي منه للشباب الشيوعي، بذلت جهودا لإجراء استقصاءات خاصة بها وتجميع إحصاءات والإعلان عن عدد من نتائج هذه الاستقصاءات. وتم تنظيم حلقات دراسية لمناقشة الوضع والاهتداء إلى حلول لإحباط ومكافحة الاتجار بالمرأة والبغاء، وأجدرها بالذكر الأنشطة المنسقة بين الاتحاد النسائي الفييتنامي والمنظمة الدولية للهجرة لوضع مشروع لتوسيع الحملة الدعائية في ١٠ مقاطعات بشأن إحباط ومكافحة الاتجار بالمرأة.

المساعدة في إعادة إدماج النساء المعاد تأهيلهن في المجتمع

١٤٠ - أنشأت السلطات في جميع المحليات مراكز لإعادة التأهيل وعلاج الإدمان من أجل توفير العلاج الطبي لضحايا الشرور الاجتماعية والمساعدة على إصلاحهم.

١٤١ - وقد اضطلعت المنظمات السياسية والاجتماعية، وخاصة الاتحاد النسائي الفييتنامي، على الصعيد المركزي والمحلي، ولاسيما القائمة في أقاليم ومدن الحدود، بأنشطة عملية لمساعدة الضحايا على إعادة اندماجهم في المجتمع، وتقديم المشورة والخدمات في مجال الرعاية الصحية والتعليم والتدريب الوظيفي، فضلا عن الدعم الرأسمالي والتقني، وذلك لتبديد أي شعور بالدونية لديهن وسرعة إدماجهن في المجتمع ومباشرة حياة شريفة.

١٤٢ - وحتى الآن قامت الدولة بتوفير التعليم والعلاج الطبي لنحو ٩٤١ ٢٢ من البغايا، وإتاحة التدريب الوظيفي وفرص العثور على وظائف أمام ٦٥٦ ١١ منهن (٥٠ في المائة).

اقتراحات

١٤٣ - حقق التعامل مع الاتجار بالمرأة والبغاء في فييت نام في السنوات الأخيرة تقدما ملحوظا في التوعية واتخاذ إجراءات على جميع أصعدة الإدارة والمجتمع. واتخذ الكثير من التدابير. غير أن الوضع مازال خطيرا في كثير من الأماكن. ويتطلب الوضع إعادة بحث نواحي القصور في التوعية والنظرية والحلول. ومن أجل تحسين الكفاءة في مكافحة الاتجار بالمرأة واستغلال البغاء، ينبغي تركيز الاهتمام على البحث والاهتداء إلى حلول للقضايا التالية:

(أ) التوصل إلى اتفاق بشأن المفاهيم والتعاريف وتقييم الوضع والاهتداء إلى حلول بشأن الاتجار بالمرأة والبغاء بمعرفة الهيئات الإدارية والوكالات الحكومية والمنظمات غير الحكومية والمجتمع والأفراد؛

(ب) إقامة تنسيق وثيق بشأن مكافحة البغاء وأنشطة الاتجار بالمرأة بين وزارات الأمن العام، والثقافة والإعلام، والعدل، والخارجية، فضلا عن المحاكم والإدارات المحلية؛

(ج) النهوض بدور المنظمات الاجتماعية والسياسية في نشر المعلومات وتعبئة الرأي العام، واكتشاف الأنشطة المحظورة وقمعها، وإسداء المشورة للضحايا وتسهيل إعادة إدماجهن في المجتمع؛

(د) زيادة توعية المرأة والمجتمع بشأن حقوق المرأة والقانون بصفة عامة، وخاصة أساليب الخداع التي تستهدف النساء والفتيات من جانب القائمين بالاتجار؛

(هـ) التركيز على تخفيض البطالة والفقر والجوع التي من شأنها زيادة التعرض للشرور الاجتماعية في مجالات هامة؛

(و) النهوض بالقوانين عن طريق الاستمرار في تعديل القوانين واستكمالها للتعامل مع جميع أنواع الجرائم، ورفع مستوى العقوبات لردع المجرمين وإنزال العقوبة بهم.

١٤٤ - وينبغي أيضا للتدابير الرامية إلى القضاء على الاتجار بالمرأة والبغاء أن تعالج الأسباب الجذرية لهذه الشرور، وخاصة المشكلات القائمة في عملية التنفيذ. وينبغي تشجيع المجتمع بأسره على المشاركة بقدر أكبر في الاضطلاع بهذه المهمة. ويتعين تعزيز التنسيق فيما بين دول المنطقة وعلى نطاق العالم، ودور ومشاركة وكالات الأمم المتحدة من أجل التصدي لمشكلة الاتجار بالمرأة واستغلالها في أغراض الدعارة.

زاي - المادة ٧

وجهة نظر فييت نام وسياساتها إزاء مشاركة المرأة في الحياة السياسية والعامة

١٤٥ - للمرأة في فييت نام حقوق مساوية للرجل، وتقوم بدور هام في الحياة السياسية وفي المجتمع. وقد عملت ثورة آب/أغسطس المظفرة التي أدت إلى تأسيس جمهورية فييت نام الديمقراطية (جمهورية فييت نام الاشتراكية الآن) على الوصول بالمرأة إلى مناصب قيادية في المجتمع والتمتع بحقوق مساوية للرجل في جميع النواحي. وقد تأكد حق المرأة في المساواة في الحياة السياسية وفي المجتمع في دستور فييت نام لعام ١٩٤٦ وفي دستور ١٩٩٢ (المادة ٥٠). وفيما يتعلق بدور المرأة، قال الرئيس هوتشي منه ذات مرة: "المرأة هي نصف المجتمع. وما لم تتحرر المرأة، فإن نصف البشرية لن يتحرر".

١٤٦ - وإدراكا لدور المرأة الهام، عمل الحزب والدولة في فييت نام على تشجيع إمكانيات المرأة بالكامل في الحياة السياسية للبلد. وجاء في القرار ٤ الصادر في ٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ عن المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب بشأن تجديد وتعزيز أعمال التعبئة المتعلقة بالمرأة في الوضع الجديد أن تحرر المرأة هدف ومضمون هامين لقضية التجديد، وحدد القرار المهمة الاستراتيجية لبناء فرقة من الكوادر النسائية، وتهيئة الظروف أمام المرأة للكفاح والنضوج وزيادة أعداد النساء في الصفوف القيادية للحزب، والدولة، وإدارة الاقتصاد والثقافة والمجتمع، والقضاء على عدم احترام المرأة والتمييز وضيق الأفق في تقييم المسؤولين من النساء والارتقاء بهن. وقد صاغت الكثير من الوثائق القانونية للدولة بعبارات ملموسة الحقوق المتساوية للرجل والمرأة وتحظر بشدة أي تمييز ضد المرأة في الأنشطة السياسية والعامة. وتجتذب الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية قدرا أكبر من المشاركة من جانب المرأة، وتتولى أعداد متزايدة من النساء مناصب في الحكومة والمنظمات الأخرى.

حق المرأة في التصويت والترشيح للانتخاب

١٤٧ - ينص دستور فييت نام وقوانينها على أن للمرأة حقا مساويا للرجل في التصويت والترشيح للانتخاب. وتنص المادة ٢ من دستور عام ١٩٩٢ والقوانين الصادرة عام ١٩٩٧ بشأن انتخاب نواب الجمعية الوطنية وقانوني ١٩٨٩ و ١٩٩٤ بشأن انتخاب أعضاء المجالس الشعبية على أن المواطنين الفييتناميين عند بلوغ سن الثامنة عشرة لهم الحق في التصويت دون تمييز على أساس العرق أو الجنس أو الوضع الاجتماعي أو الدين أو التعليم أو المهنة أو فترة الإقامة، وأن المواطنين عند بلوغ سن الحادية والعشرين لهم الحق في الترشيح للانتخاب لعضوية الجمعية الوطنية والمجالس الشعبية وفقا للقانون.

١٤٨ - وفي انتخابات الجمعية الوطنية والمجالس الشعبية على جميع المستويات، تهيئ الظروف الملائمة للمرأة لكي تشترك في التصويت والترشيح للانتخاب على قدم المساواة مع الرجل. وبلغ معدل اشتراك المرأة في التصويت في انتخابات الجمعية الوطنية لعام ١٩٩٧، ٩٩,٩ في المائة. وأثناء الانتخابات، تطبق جميع مستويات الحكومة والمنظمات الجماهيرية أساليب مرنة لكفالة المشاركة الكاملة من جانب النساء الفقيرات، والنساء في الأماكن النائية، والنساء من الأقليات الإثنية، والمعوقات والأميات. ويولى الاعتبار الواجب لمشاركة المرأة في الانتخابات: إذ تعترف قوانين الانتخاب بأن المرأة تشكل فئة من الفئات الأربع المستهدفة التي يتعين كفالة مشاركتها في التصويت وفي الترشيح للانتخاب. وقد اضطلع بمجموعة من الأنشطة لدعم المرشحات أثناء الانتخابات، وبصفة خاصة تتولى فروع الاتحاد النسائي الفييتنامي على جميع المستويات مهمة تسمية المرشحات وتضطلع بحملات دعما للمرشحات، فضلا عن التدريب وتنظيم

الاجتماعات مع الناخبين من أجل المرشحات. وقد ازداد دور المرأة الفييتنامية في الحياة السياسية وفي المجتمع. وارتفعت نسبة الإناث فيما بين نواب الجمعية الوطنية من ١٧ في المائة في دور الانعقاد الثامن (١٩٨٧-١٩٩٢) إلى ١٨,٨٤ في المائة في دور الانعقاد التاسع (١٩٩٢-١٩٩٧) وإلى نسبة مشجعة تبلغ ٢٦,٢٢ في المائة في دور الانعقاد العاشر (١٩٩٧-٢٠٠٢)، وبلغ عدد النواب الإناث ١١٨ من مجموع نواب الجميعة الوطنية وعددهم ٤٥٠ نائبا. وتفيد إحصاءات الاتحاد البرلماني الدولي أن فييت نام تحتل الآن المرتبة التاسعة فيما بين الدول الأعضاء في هذه المنظمة وعددها ١٣٥ دولة، والمرتبة الثانية في منطقة آسيا - المحيط الهادئ من حيث عدد النواب الإناث في الجمعية الوطنية.

١٤٩ - ومدة ولاية نواب الجمعية الوطنية خمس سنوات لكل من النواب الإناث والذكور. ومنذ أن انضمت المرأة إلى الجمعية الوطنية، تقوم بدور حقيقي في الحياة السياسية في البلد على أعلى مستويات السلطة في الدولة، وتشارك مباشرة في وضع الوثائق القانونية، بما في ذلك ما يتعلق بحماية حقوق المرأة ومصالحها.

١٥٠ - وجدير بالذكر أن مؤهلات البرلمانيات قد تحسنت بوضوح. وفي دور الانعقاد السابع، كانت نسبة ١١,١ في المائة فقط من النواب الإناث يحملن درجات جامعية أو درجات في التعليم العالي. وازداد المعدل إلى ٤٨,٩ في المائة في دور الانعقاد الثامن، وإلى ٥٨,٩ في المائة في دور الانعقاد التاسع، وإلى ٨٧,٢٨ في المائة في دور الانعقاد العاشر. وتتسم البرلمانيات بالاقتدار وتمثل مختلف ميادين النشاط في المنظمات الجماهيرية. وفي دور الانعقاد العاشر، كان لدى جميع المدن والأقاليم الواقعة تحت إدارة الحكومة المركزية تمثيل نسائي في الجمعية الوطنية. وشهد معدل الأعضاء الإناث في المجالس الشعبية زيادة أيضا على جميع المستويات: فعلى مستوى الأقاليم ازداد المعدل من ١٢,١ في المائة في دور الانعقاد ١٩٨٩-١٩٩٤ إلى ٢٠,٤ في المائة في دور الانعقاد ١٩٩٤-١٩٩٩؛ وعلى مستوى المقاطعات ازداد المعدل من ١٢,٢ في المائة في دور الانعقاد ١٩٨٩-١٩٩٤ إلى ١٨,٤ في المائة في دور الانعقاد ١٩٩٤-١٩٩٩. وعلى مستوى القواعد الشعبية، هبط المعدل من ١٦,٥ في المائة في دور الانعقاد ١٩٨٩-١٩٩٤ إلى ١٤,١ في المائة في دور الانعقاد ١٩٩٤-١٩٩٩.

١٥١ - ويمكن القول أن الحق في المساواة بين الرجل والمرأة في التصويت والترشيح للانتخاب يراعى بكل دقة في فييت نام. وبفضل ذلك، شاركت المرأة الفييتنامية في وضع القوانين والاستراتيجيات الإنمائية في البلد. غير أن معدل النساء في الجمعية الوطنية والمجالس الشعبية على جميع المستويات لا يتماشى مع إمكانياتهن وقدراتهن الحقيقية.

حق المرأة في المشاركة في إدارة الدولة وتنظيم المجتمع والاقتصاد

١٥٢ - تنص المادة ٥٣ من دستور ١٩٩٢ على أن لكل مواطن الحق في إدارة الدولة وتنظيم المجتمع، ومناقشة مشكلات البلد والمنطقة، وله الحق في رفع التماسات إلى أجهزة الدولة والتصويت في الاستفتاءات

التي تنظمها الدولة. وفي جميع الوثائق المتعلقة بتنظيم وموظفي الأجهزة الإدارية للدولة ووكالات إدارة المجتمع والاقتصاد، لا توجد أي أحكام مهما كانت تمنع أو تحد أو تميز ضد التحاق المرأة بجميع مراكز العمل أو الترقي في وظائفها.

١٥٣ - وقد أكد أيضا القرار ٤ السالف الذكر والصادر عن المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب أن "المرأة الفييتنامية التي لديها هذه الإمكانيات الكبيرة هي قوة هامة في قضية التجديد والتنمية الاجتماعية والاقتصادية". وأصدرت اللجنة المركزية للحزب أيضا الأمر رقم ٣٧ في عام ١٩٩٤ بشأن عمل المرأة، وجاء فيه أن "الزيادة في عدد الكوادر النسائية المشاركة في إدارة الدولة وتنظيم المجتمع والاقتصاد هي مطلب هام للممارسة الحقة لحق المرأة في المساواة وشرط للتعبير الكامل عن مواهب المرأة وفكرها وتعزيز وضعها الاجتماعي". وقد أصبح لهذه السياسات طابعا مؤسسيا في سياسة الحكومة، وخاصة القرار ١٦٣ الصادر في عام ١٩٨٨ عن مجلس الوزراء (الحكومة الآن) بشأن المسؤولية على جميع مستويات الإدارة لضمان مشاركة فروع الاتحاد النسائي الفييتنامي في إدارة الدولة. وبموجب القرار، يطلب من جميع مستويات الإدارة مناقشة فروع الاتحاد على مستويات متكافئة وضع خطط وسياسات التنمية الاجتماعية والاقتصادية المتعلقة بالمرأة والطفل؛ ودعوة ممثلي الاتحاد إلى المشاركة في إعداد هذه الوثائق وفي مجالس المشاورات بشأن سياسات الرفاه الاجتماعي؛ وتهيئة ظروف ملائمة للاتحاد لمراقبة وتقييم تنفيذ السياسات المتعلقة بالمرأة والطفل؛ والتعامل مع مقترحات الاتحاد والاستجابة لها؛ وتوفير الأموال والوسائل اللازمة لعمليات الاتحاد. وبالإضافة إلى ذلك، يطلب من اللجان الشعبية على جميع المستويات عقد دورات عمل منتظمة مع فروع الاتحاد على مستويات متكافئة كل ثلاثة إلى ستة أشهر. ويتم تنفيذ هذه النظم وتقوم الإدارة وفروع الاتحاد الآن باستعراض تنفيذها على مدى عشرة أعوام.

١٥٤ - ويفيد الواقع أن المرأة شاركت بفعالية في وضع القوانين والسياسات وساهمت في ذلك. وفي الفترة ١٩٩٢ إلى ١٩٩٧، أسهمت ٣,٦ مليون امرأة بنحو ١,٦ مليون من الآراء بشأن قانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦، والقانون المدني لعام ١٩٩٥، وقانون العمل لعام ١٩٩٤. وإلى جانب الوثائق القانونية، سَنت الدولة أيضا الكثير من السياسات والنظم التفصيلية الرامية إلى تشجيع مواهب المرأة، ووضعت الخطط اللازمة لتدريب كتيبة القيادات النسائية والمديرات. ويتضمن المرفق الثالث - واو من هذا التقرير إحصاءات تفصيلية بشأن مشاركة المرأة في الأعمال الإدارية.

١٥٥ - ولا يدل مشاركة المرأة في أدوار القيادة والإدارة في وكالات الدولة على جميع المستويات وفي جميع الفروع على المساواة بين الرجل والمرأة في المجتمع الفييتنامي الراهن وحسب، وإنما تكفل أيضا ممثلات للمرأة لحماية حقوقها ومصالحها في تنفيذ السياسات على جميع المستويات وفي جميع الفروع.

١٥٦ - وتشغل الكثير من النساء مناصب هامة في جميع مستويات هيئات السلطة. وتوجد حاليا امرأة عضو في المكتب السياسي للجنة المركزية للحزب، ونائبة لرئيس الجمهورية ونائبة لرئيس إحدى اللجان في الجمعية الوطنية، وخمسة وزراء في الحكومة. وفي اللجنة المركزية للحزب، تشكل المرأة ١٠,٥٨ في

المائة من العضوية. وفي عام ١٩٩٧، كان لدى الحزب ٠٠٠ ٣٧٠ امرأة عضو، أي ١٧,٣ في المائة من عضوية الحزب، مما يمثل زيادة عن الفترة السابقة.

١٥٧ - وعلى العموم، شاركت المرأة الفييتنامية في القيادة والإدارة في جميع أنشطة البلد تقريبا. غير أن دور المرأة ووضعها في أعمال القيادة والإدارة لا يتناسب مع إمكانياتها وتطلعاتها. وفي بعض المواقع، تنخفض النسبة المئوية للعضوات في جميع مستويات لجان الحزب والهيئات الإدارية والمنتخبة، وتتجه هذه النسبة نحو النقصان. ومن شأن العدد القليل من الكوادر النسائية على المستويات الأدنى أن تعيق ارتقاءها إلى المستويات الأعلى. وعادة ما تشغل المسؤولات في الوقت الحالي مناصب من المستوى الثاني، نظرا لأن لجان الحزب والسلطات على جميع المستويات وفي جميع الفروع ليست على وعي كامل بدور القيادات النسائية وقدراتها، ومن ثم تنعدم السياسات والتدابير الرامية إلى تدريب وتعزيز القيادات النسائية والنهوض بها. وفي بعض المواقع، مازال الافتقار إلى احترام الكوادر النسائية والثقة بها شائعا. ويوجد أيضا نقص في التوجيه الوثيق والمنتظم بشأن تطوير كتيبة الكوادر النسائية. ويفتقر عدد من الكوادر النسائية إلى الطموح وروح التقدم إلى الأمام.

١٥٨ - وقد وضعت الدولة الفييتنامية هدفا استراتيجيا لزيادة نسبة النساء في الأجهزة القيادية إلى ٢٠-٣٠ في المائة في الهيئات المنتجة شعبيا، و ١٥-٣٠ في المائة في جميع مستويات الإدارة ووكالات المشورة الحكومية بحلول عام ٢٠٠٠. وينبغي أن تشغل المرأة مناصب قيادية رئيسية في الوزارات والفروع التي لديها أعداد كبيرة من الموظفات. وينبغي أن تتولى امرأة منصب المدير أو نائب المدير في مؤسسات الإنتاج التي تديرها الدولة حيث تمثل المرأة ٣٠ في المائة أو أكثر من القوى العاملة.

١٥٩ - وتحقيقا لهذا الهدف، ينبغي لجميع الفروع والمستويات الإدارية أن تضع خططا لتطوير كتيبة الكوادر النسائية، وأن تتخذ تدابير لتعزيز كتيبة الكوادر والقيادات النسائية، بما في ذلك تعيين المرأة في الوكالات التنظيمية ووكالات شؤون العاملين، واستكمال السياسات الرامية إلى دعم تدريب الكوادر والاستفادة الفعالة منها، وزيادة المعرفة لدى الكوادر بصفة عامة والكوادر النسائية بصفة خاصة.

حق المرأة في المشاركة في المنظمات السياسية والاجتماعية

١٦٠ - تتيح المادة ٦٩ من دستور ١٩٩٢ لجميع المواطنين، بغض النظر عن نوع الجنس، تكوين جمعيات. وهذا هو السبب في نشأة الكثير من المنظمات الجماهيرية ونحو ٢٠٠ من الرابطات غير الحكومية، وهي تباشر عملها حاليا في فييت نام. وقد أُنشئ الاتحاد النسائي الفييتنامي في عام ١٩٣٠ وتبلغ عضويته الآن ١٠,١ مليون من الأعضاء يمثلون ٦٢,٦ في المائة من النساء اللاتي بلغن الثامنة عشرة من العمر. ولدى الاتحاد العام الفييتنامي للعمل أكثر من ٤٠ في المائة من الأعضاء من النساء، وتمارس مجالس العمل النسائية أعمالها على جميع المستويات. كذلك تشكل المرأة ٤٧ في المائة من عضوية اتحاد هوتشي منه للشباب الشيوعي و ٣١ في المائة من عضوية رابطة المزارعين الفييتناميين. وبالإضافة إلى ذلك، تشارك المرأة في كثير من المنظمات التي تقوم بدور هام في الحياة الاجتماعية والسياسية، مثل جبهة الوطن الفييتنامي، ورابطة قدماء المحاربين الفييتناميين، واتحاد منظمات السلام والصداقة. وتشغل المرأة أيضا مناصب هامة

في هذه المنظمات. وهي تشغل منصب الرئيس في ٢٠ في المائة من المنظمات على المستوى المركزي، و ٣١ في المائة من المنظمات على مستوى الأقاليم. وفيما يتعلق بمنصب نائب الرئيس، تبلغ النسبة ٤٤ و ٤٩,٦ في المائة على التوالي. وتشغل المرأة منصب عضو المكتب التنفيذي في ٢٦,٦ في المائة من المنظمات المركزية و ٤٥,٤ في المائة من المنظمات الإقليمية. وتمثل المرأة أيضا جانبا كبيرا من العضوية في اتحاد الرابطات العلمية والتقنية، واتحاد رابطات الآداب والفنون، والصليب الأحمر، وتحقق إنجازات وإسهامات بارزة في أعمالها.

حاء - المادة ٨

١٦١ - تمارس المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة ممارسة حقة في أنشطة فييت نام الدولية. وتنص المادة ٦٣ من الدستور على أن للمرأة، مثل الرجل، الحق في المشاركة في الشؤون المحلية والدولية في ميادين السياسة والاقتصاد والعلوم والعلاقات الخارجية. وثمة وثائق قانونية فرعية أخرى وسياسات حكومية تضفي الطابع المؤسسي على توجيهات الحزب والدولة. وفي السنوات الأخيرة، ارتفعت أعداد النساء اللاتي يشغلن مناصب في مختلف فروع أجهزة العلاقات الخارجية في البلد.

١٦٢ - ولدى وزارة الخارجية، وهي الهيئة الرئيسية للعلاقات الخارجية في فييت نام ٢٨ في المائة من الموظفين من النساء، منهن ٦٦ في المائة يشتركن مباشرة في الشؤون الخارجية في مهام تشمل البحث أو رسم السياسات أو أنشطة المحافل. وغالبية النساء يحملن درجات جامعية ودرجات أعلى وتم تدريبهن في فييت نام أو في بلدان أجنبية. وتشغل المرأة حاليا مناصب قيادية: واحدة تعمل مساعدة لوزير الخارجية و ١٠ مديرات للإدارات، وسفيرتان، و ١٠ مستشارات، و ١٣ رئيسة قسم. وتولت امرأة لمدد طويلة رئاسة التنظيم النقابي بالوزارة. وكثير من النساء خبيرات في أحوال البلدان الأخرى والقوانين الدولية والاقتصاد الدولي والمنظمات الدولية.

١٦٣ - ومن خلال التسهيلات المقدمة من الحزب والدولة، التحقت المرأة الفييتنامية بأنشطة العلاقات الخارجية للبلد في وقت مبكر يعود إلى عام ١٩٥٤. وكان دور المرأة الفييتنامية قويا في الخدمة الخارجية للبلد وخاصة في الستينات والسبعينات. وقد تأكد ذلك في مؤتمر باريس بشأن فييت نام. وقد أصبحت كثير من النساء دبلوماسيات قديرات، ومن الأمثلة الدالة على ذلك، نغوين ثاي بنه نائبة رئيس الجمهورية، وكانت تعمل وزيرة للخارجية ورئيسة وفد الحكومة الثورية المؤقتة لجمهورية فييت نام الجنوبية إلى مؤتمر باريس؛ ونغوين نغوك دونغ السفيرة لدى الأمم المتحدة، وهي عضو في اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة (١٩٨٧-١٩٨٩)؛ والمتحدثة الرسمية الحالية باسم وزارة الخارجية.

١٦٤ - وإلى جانب السياسات العامة للدولة، تقوم وزارة الخارجية بصياغة نظمها الرامية إلى تشجيع المرأة على تحسين معارفها وتعزيز دورها في أنشطة العلاقات الخارجية وتمكينها من أداء مهامها والاضطلاع بمناصب هامة في الوزارة.

١٦٥ - ويزداد عدد النساء العاملات في مكاتب فييت نام التمثيلية بالخارج، وتشغل المرأة مناصب عليا بما في ذلك منصب السفير. وتعمل حاليا ١٢٦ امرأة في مكاتب فييت نام التمثيلية الدبلوماسية في الخارج، ويمثلن ٢١ في المائة من مجموع الموظفين. وتعمل المرأة أيضا بنفس شروط عمل الرجل. وبالإضافة إلى ذلك، تشجع المرأة وتهيأ أمامها فرص مواتية للعمل في المنظمات الإقليمية والدولية.

١٦٦ - وفي الأنشطة الدبلوماسية المتعددة الأطراف أتيحت الفرصة أمام كثير من النساء العاملات لحساب الوكالات الحكومية ومنظمات الصداقة مع الشعوب لتمثيل بلادهن في المحافل الدولية. وتقوم المرأة الفييتنامية بتمثيل بلادها في المؤتمرات والحلقات الدراسية الدولية بصفة نائب رئيس، ووزير، ونائب وزير أو ما يعادله، ومدير إدارة، ونائب مدير إدارة أو ما يعادله، وخبير. ويتراوح معدل مشاركة المرأة من ٢٠ إلى ٤٠ في المائة، حسب نوع النشاط. ويشارك المسؤولون الإناث في كثير من الفروع (بما في ذلك التجارة والتخطيط والاستثمار والمالية والعدل) بنشاط وفعالية في إعداد الوثائق والتفاوض من أجل تحرك فييت نام نحو الانضمام إلى المنظمات الإقليمية والدولية مثل رابطة أمم جنوب شرقي آسيا، ومنظمة التعاون الاقتصادي في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنظمة التجارة العالمية. وبادرت المرأة أيضا بالاضطلاع بعدد من مشاريع التعاون الدولي في العلوم الطبيعية والتكنولوجيا والعلوم الاجتماعية والإنسانيات، مما أسفر عن نتائج اجتماعية واقتصادية عملية والارتفاع بمكانة ووضع المرأة الفييتنامية في العلاقات الدولية.

١٦٧ - وقد شهد اندماج فييت نام في المنطقة والعالم زيادة ملحوظة في الأنشطة الدبلوماسية التي تضطلع بها المرأة من حيث الكم والنوع، وقام بالدور الرئيسي في هذا الشأن الاتحاد النسائي الفييتنامي. والاتحاد عضو في اتحاد المنظمات النسائية في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وفي الاتحاد الديمقراطي الدولي للمرأة، وفي الاتحاد النسائي الدولي من أجل السلام والحرية، وكثير من المنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وإلى جانب تبادل المعلومات وتبادل الزيارات والأنشطة المشتركة الأخرى، بادر الاتحاد النسائي الفييتنامي بتنظيم واستضافة عدد من الأنشطة الرامية إلى تقاسم خبراته وخاصة فيما يتعلق بالمرأة في السياسة والقضاء على الجوع والحد من الفقر. وقد شرفت المرأة الفييتنامية بأن منحت السيدة هوانغ ثاي ماي من جماعة همونغ الإقليمية الإثنية جائزة على جهودها في القضاء على الجوع والحد من الفقر في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ من جانب الأمين العام للأمم المتحدة.

١٦٨ - وينبغي إيلاء الاهتمام الواجب إلى تدريب الكوادر النسائية لكي تشارك المرأة الفييتنامية بقدر أكبر من الفعالية في الأنشطة الدولية. وينبغي إجراء التدريب في مجال المعارف المهنية والإدارية للمسؤولين عن الإناث على أساس منتظم بغية زيادة معدل شغل المرأة لمناصب قيادية وإدارية تتناسب مع قدراتها.

طاء - المادة ٩

١٦٩ - تكفل دستور فييت نام وأحكام قانون الجنسية حقوقا للمرأة مساوية لحقوق الرجل فيما يتعلق بمسألة الجنسية، مما يعكس روح الاتفاقية وتجسيد المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في اكتساب الجنسية الفييتنامية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها وكذلك جنسية أطفالهما.

المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها

١٧٠ - في إطار عملية تجديد وتوسيع التبادل الدولي، يعتبر قانون الجنسية الذي صدر في عام ١٩٨٨ هو أول قانون للجنسية في فييت نام يمنح المرأة حقوقا مساوية بالكامل للرجل في اكتساب جنسيتها أو تغييرها أو الاحتفاظ بها.

١٧١ - وتنص المادة ٤ من قانون الجنسية لعام ١٩٨٨ على أن الزواج أو الطلاق أو إلغاء زواج غير شرعي أو تغيير الجنسية من جانب أي من الزوج أو الزوجة لا يؤثر على جنسية الطرف الآخر. ويكفل هذا النص للمرأة الحق في تقرير ما إذا كانت تتخلى عن الجنسية الفييتنامية أو الجنسيات الأجنبية أو تكتسبها حسب رغبتها، ويكفل ألا تصبح المرأة عديمة الجنسية.

١٧٢ - ولا يتضمن قانون عام ١٩٨٨ بشأن الجنسية الفييتنامية أي تمييز ضد الرجل أو المرأة في اكتساب الجنسية الفييتنامية (المادة ٧) أو التخلي عنها (المادة ٩) أو استعادتها (المادة ١٤).

١٧٣ - وقد ساعد تنفيذ القانون في السنوات العشر الماضية على حل القضايا المتعلقة بجنسية المواطنين، ومن بينهم المرأة. وسمح لأكثر من ١٤ ٠٠٠ شخص بالتنازل عن الجنسية الفييتنامية. وتلقت الدولة أيضا نحو ١ ٠٠٠ طلب لاكتساب الجنسية الفييتنامية وقامت بالبت فيها. وتتمتع المرأة التي تحمل الجنسية الفييتنامية والتي تعترف الدولة بها كمواطنة فييتنامية على قدم المساواة الفعلية بجميع حقوق المواطن التي ينص عليها الدستور والوثائق القانونية، بغض النظر عن حالتها الزواجية. وتمنح المرأة بطاقة هوية شخصية وجواز للسفر إلى الخارج دون حاجة إلى الحصول على موافقة من الزوج أو من وليها.

١٧٤ - وفي أيار/ مايو ١٩٩٨، أقرت الجمعية الوطنية قانونا جديدا بشأن الجنسية يبدأ سريانه في ١ كانون الأول/يناير ١٩٩٩، ليحل محل قانون ١٩٨٨. وبالإضافة إلى الاحتفاظ بأحكام القانون السابق بشأن المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة في اكتساب الجنسية أو تغييرها أو الاحتفاظ بها (المواد ٩ و ١٠ و ٢٠ و ٢١ و ٢٤ و ٢٦)، يتميز القانون الجديد بطابع تقدمي من حيث أنه يكفل في المادة ١ الحق في الحصول على جنسية بغض النظر عن نوع الجنس والحق المتساوي لجميع الفئات الإثنية في الحصول على الجنسية الفييتنامية.

منح المرأة حقوقا متساوية فيما يتعلق بجنسية أطفالها

١٧٥ - بموجب المرسوم 53/SL الصادر في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥ (استمر نافذا حتى ١٥ تموز/يوليه ١٩٨٨)، كان أطفال الأب الذي يحمل الجنسية الفييتنامية هم وحدهم الذين يمنحون تلقائيا الجنسية الفييتنامية عند الولادة . أما أطفال الأم التي تحمل الجنسية الفييتنامية فكانوا لا يمنحون الجنسية الفييتنامية عند الولادة إلا إذا كان الأب غير معروف أو عديم الجنسية. وتم تعديل هذا النص بموجب قانون الجنسية لعام ١٩٨٨ الذي منح المرأة المساواة الكاملة مع الرجل في تقرير جنسية أطفالها.

١٧٦ - ووفقا للمادة ٦ من قانون ١٩٨٨، يقوم الأبوان بتقرير جنسية الطفل الذي يولد من زواج مختلط بين مواطن فييتنامي، سواء ذكر أو أنثى، وأجنبي. وللمرأة أيضا الحق في المشاركة في اتخاذ القرار المتعلق بجنسية أطفالها عندما يحدث تغيير في الجنسية من جانب أي من الأب أو الأم (الفقرة ٢ من المادة ١٢)، والحق في طلب اكتساب الجنسية الفييتنامية لإبنها المتبنى أو التخلي عنها (الفقرتان ٢ و ٣ من المادة ١٤).

١٧٧ - ويقضي قانون الجنسية لعام ١٩٩٨ على المبدأ الوارد في قانون ١٩٨٨ بشأن المساواة بين الرجل والمرأة في التعامل مع القضايا السالفة الذكر (المواد ١٦ و ١٧ و ٢٨ و ٢٩). غير أنه فيما يتعلق بتقرير الجنسية الفييتنامية لطفل عند الولادة، تنص المادة ١٧ من قانون ١٩٩٨ على أنه في حالة الطفل الذي تحمل أمه الجنسية الفييتنامية وأبوه غير معروف، فإن الطفل يكتسب الجنسية الفييتنامية. ويطبق هذا النص المبدأ الذي يقضي بتقرير جنسية الطفل وفقا لجنسية الأم. وبالمقارنة بالمرسوم السابق 53/SL، يدل هذا النص والنص السالف الذكر بشأن تقرير جنسية الطفل الذي يولد من زواج مختلط، على تقدم نوعي في كفالة المساواة بين الرجل والمرأة فيما يتعلق بالجنسية.

١٧٨ - والخلاصة أن قوانين فييت نام لا تنطوي على أي تمييز ضد المرأة في تنفيذ المساواة في الحقوق بشأن الجنسية. وتولي قوانين فييت نام اهتماما خاصا إلى حماية حقوق المرأة ومصالحها في الحالات التي يحدث فيها تغيير في جنسية الزوج الأجنبي. وتمنح قوانين فييت نام المرأة حقوقا متساوية في المشاركة في اتخاذ القرار بشأن عدد من القضايا المتعلقة بجنسية أطفالها. وسوف يكفل قانون الجنسية لعام ١٩٩٨ على نحو أفضل تمتع النساء والأطفال بالحقوق المتعلقة بالجنسية، ويهيئ أوضاعا أكثر مواءمة للمرأة لكي تمارس حقوقها وواجباتها كمواطنة.

ياء - المادة ١٠

١٧٩ - في إطار المبدأ القائل بأن التعليم والتدريب لهما الأولوية الأولى في فييت نام، حددت الدولة الهدف من التعليم بأنه تشكيل وتعزيز شخصية المواطن ومؤهلاته وقدراته، دون تمييز بين الرجل والمرأة. ويؤكد كل من دستور ١٩٤٦ ودستور ١٩٩٢ أن التعلم حق وإلزام للمواطن (المادة ٥٩). وهذا معناه أن الدولة لا تعترف فحسب بحق المواطن في التعلم، وإنما تعتبره أيضا من مسؤولية المواطن بغض النظر عن نوع جنسه، وذلك لاكتساب الشخصية والمؤهلات والقدرات والمعارف من أجل خدمة البناء الوطني والدفاع (المادة ٣٥). ويواصل قانون رعاية الطفل وحمايته لعام ١٩٩١، وقانون تعميم التعليم الابتدائي لعام ١٩٩١، والقرار رقم ٤ المؤرخ ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٩٣ والصادر عن الاجتماع العام الرابع للجنة المركزية للحزب، في

فترة ولايتها السابعة، بشأن تجديد قضية التعليم والتدريب، والقرار رقم ٢ المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ الصادر عن الاجتماع العام الثاني للجنة المركزية للحزب، في فترة ولايتها الثامنة، بشأن استراتيجيات تطوير توجهات التعليم والتدريب، تأكيد هذه السياسات وتنقيحها.

١٨٠ - وتعكف الدولة حاليا على إعداد قانون للتعليم، والاستمرار في التأكيد على الأولوية الممنوحة للتعليم، والدفاع عن الطابع الاشتراكي للتعليم، وإضفاء الطابع المؤسسي على التعليم والتدريب، بهدف كفالة الحق في التعليم لجميع المواطنين، ومن بينهم النساء.

التعليم والتدريب من أجل كل من الرجل والمرأة

١٨١ - شهدت برامج فييت نام للتعليم والتدريب، منذ عام ١٩٨٦، مراحل مختلفة من التطور. وقبل عام ١٩٩٢، وبسبب الصعوبات الاقتصادية، انهار نظام التعليم قبل المدرسي في كثير من المناطق، وتدهور التعليم الابتدائي، مما أسفر عن معدلات ضخمة للتسرب من المدارس، كما تدهورت نوعية التعليم الجامعي والعالي. ومنذ عام ١٩٩٢، وتمشياً مع النمو الاقتصادي، شهد التعليم والتدريب انتعاشا سريعا وتقدما في كثير من النواحي. وتم تعديل بنية التعليم والتدريب، وتنويع طرائق التعليم والتدريب، وتطوير التعليم غير النظامي. وتوسعت شبكة المدارس الابتدائية لتشمل الكوميونات، في حين امتدت شبكة مدارس التدريب الوظيفي والتدريب المهني إلى مستوى المقاطعات. ويتطور التعليم الجامعي والدراسات العليا بقوة. وأصبح لدى الكثير من الأقاليم والمقاطعات في المناطق النائية والجبلية مدارس داخلية للأطفال المنتمين للجماعات الإثنية وللأسرة المحدودة الدخل. وتحسنت نوعية التعليم، وخاصة في أسلوب وشكل التدريب. وأتاح هذا التقدم فرصا جديدة لتلبية الاحتياجات التعليمية لدى جميع أفراد الشعب من مختلف المراحل السنية، بما في ذلك النساء والبنات.

١٨٢ - وفي العام الدراسي ١٩٩٧/٩٦، توسع التعليم قبل المدرسي بمعدل ١,٣ مرة عن العام ١٩٩١/٩٠، وازداد التعليم الابتدائي بمعدل ١,٢٥ مرة، والتدريب المهني بمعدل ١,٢٢ مرة، وتوسع التعليم الجامعي بمعدل ٢,٧ مرة. وتلقى أكثر من ٠٠٠ ٦٠ تلميذ من مختلف الجماعات الإثنية تعليمهم في جميع الصفوف في ٢٧٧ مدرسة داخلية. وانخفض معدل التسرب من ١٢-٢٥ في المائة إلى ٥,٩-٧,٤ في المائة في جميع الصفوف. وازداد تخرج التلاميذ من المدارس أيضا من ١٥ إلى ٢٧ في المائة. وشهد الاستثمار في ميدان التعليم من جانب الدولة والمجتمع والأسر ارتفاعا ملحوظا. كما شهد الأساس المادي لشبكة التعليم بأسرها تحسنا وتحديثا. ويولي المجتمع والآباء الآن قدرا أكبر من الاهتمام إلى تعليم الأطفال. وتشكلت حركة للتعليم بين موظفي الدولة وعمالها. وبالإضافة إلى تعميم مهارات الحاسوب واللغات الأجنبية في المدارس، أصبحت معرفة الإدارة الاقتصادية والقانون والمالية أوسع انتشارا من خلال برامج مرنة ومتنوعة للتدريب داخل المدرسة وخارجها.

المساواة في التعليم والتدريب الوظيفي

١٨٣ - تنص المادة ٥٩ من دستور ١٩٩٢ على أن لكل مواطن الحق في التعليم والتدريب الوظيفي في كثير من الأشكال، وأن التعليم الابتدائي إلزامي وبالمجان. ومنذ عام ١٩٩١، قررت الدولة أن التعليم من الصف الأول إلى الصف الخامس إلزامي لجميع الأطفال في سن ٦ إلى ١٤. وللتلاميذ الإناث والذكور حقوق متساوية في التعليم. وتم تطبيق السياسة على الوجه الصحيح في جميع مراحل التعليم في فييت نام، من تعليم قبل مدرسي وابتدائي وثانوي وتدريب مهني وتعليم جامعي ودراسات عليا، دون أي تمييز يتعلق بنوع الجنس. وهذا الواقع تؤكده الإحصاءات المتعلقة بالنسبة المئوية للطالبات، وخاصة على المستوى الجامعي:

السنة الدراسية	التعليم قبل المدرسي	المدرسة الابتدائية	المدرسة الثانوية	معاهد فنية وعالية	تدريب مهني	جامعي
١٩٨٧/٨٦	٥٢,٧٠	٤٧,٣٠	٥١,٩٠	٤٦,٧٠	-	٢٤,٩٠
١٩٩١/٩٠	٥٢,٧٠	٤٧,٢٠	٤٩,٩٠	٤٧,٢٠	-	٣٩,١٠
١٩٩٥/٩٤	٥٢,٧٠	٤٩,٥١	٤٩,١١	٤٤,٧٥	٥٣,٥٧	٤٣,٨٩
١٩٩٨/٩٧	٥٠,٠٠	٤٧,٧٣	٤٧,٠٢	٤٦,٥٠	٤٤,٦٨	٤٤,٣٠

١٨٤ - وقد امتدت الآن شبكة المدارس الابتدائية إلى الكوميونات. وتم افتتاح فصول متكاملة في القرى في المناطق النائية أو الجبلية لتمكين الأطفال من الالتحاق بالمدارس. ويوجد كثير من الفصول الخاصة من أجل الأطفال الفقراء والمحرومين والمعوقين. غير أن معدل التحاق الأطفال في سن المدرسة بالمدارس في المناطق الريفية، وخاصة المناطق الجبلية والمنعزلة، مازال منخفضا. وينخفض معدل التحاق البنات بالمدارس بنحو ٤ إلى ٦ في المائة عن نسبة الرجال والنساء في مجموع السكان. وتشكل البنات في المدارس الداخلية الخاصة بأطفال الأقليات الإثنية، نحو ٣١ في المائة من مجموع التلاميذ. والأسباب الرئيسية لذلك والوضع هي الصعوبات الاقتصادية (الأسر لا تستطيع تحمل نفقات المزيد من التعليم لأطفالها)، والاعتقاد الخاطئ بأن المرأة ليست بحاجة إلى التعليم العالي، واتجاه الآباء إلى تفضيل البنين على البنات. غير أن البنات تسجل عادة نتائج أفضل من البنين في المدارس الابتدائية والثانوية؛ وأن معدل البنات الحائزات على جوائز في المسابقات الوطنية في الصفوف من الخامس إلى التاسع أعلى من معدل البنين. ولرفع معدل الالتحاق بالمدارس، نظمت وزارة التعليم والتدريب يوما لإيفاد جميع الأشخاص أبناءهم إلى المدارس في الخامس من أيلول/سبتمبر في كل عام، وأصدرت التعليمات إلى دوائر التعليم المحلية للبحث عن تدابير لموازنة معدل الالتحاق في كل مرحلة تعليمية بين البنات والبنين.

النسبة المئوية لالتحاق البنات والبنين بالمدارس، ١٩٩٥

المرحلة التعليمية	بنين	بنات
الابتدائية	٨٤,٩	٨٤,٩
الإعدادية	٧٠,٠٠	٦٠,٠
الثانوية	٢٧,٢	١٩,٣

١٨٥ - وازداد بشكل ملحوظ عدد الطالبات الملتحقات بالكليات، وبلغ معدل التحاق الإناث بمدارس تدريب المعلمين ٦٤ إلى ٧٠ في المائة من مجموع المقيدين بهذه المدارس. وبعد عشر سنوات. ازداد معدل التحاق الطلبة بالكليات خمس مرات ليبلغ ١٠٠ طالب لكل ٠٠٠ ١٠ من السكان.

النسبة المئوية لخريجات الجامعات، ١٩٩٧

التدريب الطبـــي	التدريب التقنـــي	القانون	العلوم	الزراعة	الاقتصاد
٤٨,٤	٩,١١	٤٨,٥	٤٥,٨	٢٣,٣	٣٥,٠

١٨٦ - وبعد إتمام التعليم الابتدائي والثانوي، للبنات والبنين حرية الاختيار بين العمل أو مواصلة دراساتهم. وفي السنوات الأخيرة، طبقت الدولة سياسة لزيادة الإرشاد في المدارس فيما يتعلق باختيار الوظائف وذلك لمساعدة التلاميذ على اختيار مستقبلهم العملي. ويفيد الواقع أن البنات على قدر أكبر من الوعي بهذه المسألة ويتجهن نحو اختيار مهن تعتبر مناسبة لنوع جنسهن، مثل التدريس والرعاية الصحية والصيدلة واللغات الأجنبية والقانون. ويمكن للمرأة أن تلتحق بأي فرع من فروع التدريب وبأي مدرسة للتدريب في نظام التعليم والتدريب، بما في ذلك الفروع التي يعتقد من الناحية التقليدية أنها مناسبة للرجل، مثل البناء والنقل وتصنيع الآلات. غير أن عدد النساء المقيدات للدارسة في هذه الميادين ليس مرتفعا. وتختار النساء عادة الميادين التي تناسب قواهن وقدراتهن ويلتحقن بالمدارس ذات امتحانات القبول السهلة بناء على نصيحة أسرهن وأصدقائهن.

المساواة في ظروف التعليم

١٨٧ - تنص المادة ٣٦ من دستور ١٩٩٢ على أن الدولة تتولى الإدارة العامة للنظام الوطني للتعليم فيما يتعلق بالأهداف والمضمون والخطط والمعايير اللازمة للمدرسين والنظم التي تحكم الامتحانات ونظام الدبلومات والشهادات. ومن ثم، لا توجد مدارس مستقلة للطلبة والطالبات. وفي جميع المراحل ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة إلى الجامعة والدراسات العليا، تحضر الطلبة والطالبات سويا الفصول الدراسية. غير

أن هناك فوارق في نسبة الطلبة والطالبات حسب ميدان التدريب-ويرتفع بدرجة كبيرة معدل التحاق الاناث بكليات تدريب المعلمين لمرحلة ما قبل المدرسة والمرحلة الابتدائية.

١٨٨ - ويحضر الطلبة والطالبات سويا الفصل ذاته في المدارس، ويدرسون المنهج الدراسي ذاته، ويتقدمون للامتحانات والاختبارات ذاتها بالمضمون ذاته، ويستخدمون مرافق ومعدات التعليم ذاتها، ويتلقون الدراسة على أيدى مدرسين لديهم المستويات ذاتها من المؤهلات. وفي الواقع، لم تكن هناك مساواة حقيقية في المزايا التعليمية بين المناطق الريفية والحضرية بسبب اختلاف مستويات التنمية الاقتصادية فيما بين المناطق. وتفتقر المناطق الجبلية والنائية والمنعزلة إلى المدرسين. ويفتقر المدرسون في هذه المناطق أيضا إلى الأوضاع المناسبة لتحسين معارفهم. والتسهيلات اللازمة للتدريس والتعلم مثل الكتب المدرسية واللوازم التعليمية غير كافية في أغلب الأحيان، والمدارس والفصول الدراسية غير قوية البناء. ولا تبدي الأسر في هذه المناطق اهتماما كافيا بتعليم أطفالها بسبب الصعوبات الاقتصادية.

القضاء على المفاهيم النمطية لدور الرجل ودور المرأة في جميع مراحل التعليم بجميع أشكاله

١٨٩ - قامت وزارة التعليم والتدريب بإصلاح المنهج الدراسي ابتداء من مرحلة ما قبل المدرسة حتى المرحلة الجامعية لتلبية احتياجات التنمية الاجتماعية والاقتصادية عامة واحتياجات الشعب إلى التعليم خاصة. وفي السنوات العشر الأخيرة، أجرت الوزارة تنقيحا تدريجيا لجميع الكتب المدرسية، وتجديد مضمون المنهج الدراسي في كل مرحلة. وتعلق الكتب المدرسية أهمية على تعليم الطلبة قيم المواطنة وزيادة وعيهم بالمساواة والعدل الاجتماعيين. ولا تحتوي المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم على أي مضمون أو صور للتمييز بين الجنسين. وتم أيضا تنقيح طرق التدريس في جميع مراحل الدراسة لتحسين نوعية التدريب وكفاءته وأعطيت الأولوية للتعليم عن بُعد والتدريب أثناء الخدمة لمساعدة المرأة على الدراسة مع الاستمرار في العمل ورعاية أسرتها. وأدرج في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم على سبيل التجربة التعليم المتعلق بنوع الجنس والجنس والديمغرافيا. وأولى اهتمام إلى استحداث فرقة من المدرسات وتطويرها. ولدى قطاع التعليم والتدريب حاليا ٧٣٤ ٧٤٢ مدرسا من بينهم ٢٥١ ٥٦٥ امرأة يمثلن ٧٦,١ في المائة (لمزيد من المراجع، انظر المرفق الثالث، الفرع هاء - ٣).

١٩٠ - ويتجلى استحداث فرقة من المدرسات في العدد المتزايد من النساء فيما بين العدد الكلي للمدرسين، على نحو ما يتبين أدناه (بالنسب المئوية).

	الجامعات والمدارس	المدارس المهنية العالية	مدارس التدريب الوظيفي	المدارس الثانوية	المدارس الإعدادية	المدارس الابتدائية
١٩٨٦	٢٩,٠٠	٤٢,٥	٢٠,٩	٤٥,٤٩	٦٨,٢٤	٧١,٧١
١٩٩٧	٣٦,٢	٤٤,٦٥	٢٥,٧	٥٠,٨٣	٦٨,٥٩	٧٧,٤١

١٩١ - وتمثل المرأة حاليا في المناصب القيادية والإدارية لقطاع التعليم والتدريب ١٤,٨ في المائة من مديري الإدارات، و ٥,٥ في المائة من رؤساء الجامعات، و ٩,٨ في المائة من مديري الخدمات التعليمية. وقد أثبت الواقع نوعية وقدرات المديرات في مجال العمل. غير أن عدد النساء اللاتي يشغلن مناصب إدارية قليل بالنسبة لعدد الموظفات في القطاع. ومن أجل الارتقاء بعمل المرأة، أنشأت وزارة التعليم والتدريب نظاما لمجالس النهوض بالمرأة من الوزارة إلى الخدمات التعليمية الإقليمية والجامعات. وأصدرت الوزارة أيضا ١٥ توجيها في ١٩ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ بشأن تجديد الحركات النسائية والنهوض بها. ونظم التنظيم النقابي حملة فيما بين العضوات موضوعها "مُدرسة جيدة في المدرسة وزوجة حسنة في البيت".

المساواة في الاستفادة من المنح الدراسية والإعانات الدراسية الأخرى

١٩٢ - الطلبة والطالبات متساوون في الاستفادة من المنح الدراسية والإعانات الاجتماعية. ولا يوجد فارق في مقدار المنح الدراسية. وفي الوقت نفسه، غالبا ما تمنح الطالبات ذوات النتائج العلمية الجيدة أولوية على الطلبة. ويمنح طلاب الكليات من ذكور وإناث منحا دراسية كاملة أو جزئية حسب نتائجهم العلمية. ويقبل تلاميذ المدارس الذين يستوفون المعايير المطلوبة، بغض النظر عن نوع الجنس، في المراحل التعليمية الأعلى وفي الجامعة دون إلزامهم بالتقدم إلى امتحانات للقبول.

محو الأمية ومواصلة التعليم

١٩٣ - أنشئت اللجنة الوطنية لمحو الأمية في عام ١٩٨٩. وفي عام ١٩٩٠، كان لدى فييت نام نحو ٢,١ مليون طفل تتروح أعمارهم بين ٦ و ١٤ وغير ملتحقين بالمدارس و ١,٤ مليون من الأميين في الفئة العمرية ١٥-٣٥. ويلتحق نحو ٠٠٠ ٢٥٠ شخص كل عام بفصول محو الأمية وأكثر من ٠٠٠ ١٠٠ بفصول لاحقة لمحو الأمية (معادلة للصف الثالث). واليوم هناك قرابة ٦٩ في المائة من الأقاليم والمدن الخاضعة للحكومة المركزية، و ٦٧,٦ في المائة من المقاطعات و ٨٢,٩ في المائة من الكوميونات، تم الاعتراف بأنها استوفت المعايير الوطنية لمحو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي.

١٩٤ - وتتخذ الدولة وقطاع التعليم والتدريب تدابير إيجابية لتحقيق هدف استيفاء جميع المدن والأقاليم في البلد للمعايير الوطنية لمحو الأمية وتعميم التعليم الابتدائي بحلول عام ٢٠٠٠. وحظيت حملة محو الأمية باستجابة حارة من المنظمات السياسية والاجتماعية، بما في ذلك الاتحاد النسائي الفييتنامي. وأعدت وزارة التعليم والتدريب والاتحاد النسائي الفييتنامي برنامجا مشتركا لمحو الأمية بين النساء. وعلى الرغم من منح المرأة فرصا متكافئة مع الرجل للقضاء على الأمية، فإنها تواجه المزيد من الصعوبات، ومن ثم فإن ثلثي الأميين حاليا هم من النساء. وتمثل المرأة في المناطق الريفية نحو ٨٨,٧ في المائة من العدد الكلي للأميات. وتضطلع وزارة التعليم والتدريب حاليا بتنفيذ برنامج على سبيل التجربة لمحو الأمية يستهدف المرأة فقط.

١٩٥ - وقد ازداد عدد الأشخاص الملتحقين بدورات تعليمية تكميلية من ٠٠٠ ٥٠ في عام ١٩٨٩ إلى ٥١٠ ٢٢٧ في عام ١٩٩٧، ومن بين العدد الأخير قرابة ٦٠ في المائة من العاملين والموظفين العموميين من كبار السن. وفي السنوات العشر الأخيرة، ازداد عدد الأشخاص الملتحقين بالدورات التدريبية في المكاتب من ٠٠٠ ٣٠ إلى ٠٠٠ ٢٤٠ في السنة.

١٩٦ - ويجذب نظام التعليم المستمر في ٣٥٥ من مراكز الأقاليم والمقاطعات أكثر من مليون طالب. وتهيئ أوضاع مواتية أمام المرأة للحصول على فرص متكافئة للتعليم، ويقوم عدد من المحليات والوحدات بمنح مساعدات مالية للمرأة للدراسة.

معدل تسرب الطالبات

١٩٧ - انخفض معدل تسرب الطالبات انخفاضا ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية. وتشكل الإناث نحو ٧٠ في المائة من عدد الطلاب المتسربين في المناطق الريفية. واتخذت الدولة والمحليات تدابير كثيرة للتغلب على هذا الوضع، بما في ذلك تنظيم فصول دراسية مرنة للأطفال الذين يضطرون إلى ترك الدراسة في وقت مبكر. ويتم النهوض بالتطبيع الاجتماعي للتعليم من خلال أنشطة مجالس التعليم المحلية ورابطات الآباء.

١٩٨ - وعلى الرغم من الجهود المبذولة من جانب الدولة والمجتمع، فإن معدل الطالبات المتسربات العائدات إلى الدراسة منخفض. وتتمثل العقبة الرئيسية في الصعوبات الاقتصادية والأوضاع الأسرية غير المواتية التي تحول دون عودة المرأة إلى الدراسة أو تلقي تدريبا وظيفيا.

تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في المشاركة في الألعاب الرياضية والتربية البدنية

١٩٩ - الألعاب الرياضية والتدريبات البدنية مادة إجبارية لكل من الطلبة والطالبات في مدارس فييت نام من مرحلة ما قبل المدرسة إلى المرحلة الجامعية بهدف تحسين صحتهم. وتقوم مدارس الألعاب الرياضية والتدريبات البدنية المتخصصة باختبار وتدريب الطلبة القادرين بغض النظر عن نوع الجنس. وتتهيأ أمام الرجل والمرأة أوضاع وفرص متكافئة للمشاركة في الألعاب الرياضية والتدريبات البدنية والمسابقات المحلية والوطنية والدولية. وقد حققت كثير من الفرق النسائية انجازات مجيدة في كل من المسابقات الوطنية والدولية في الشطرنج والمصارعة وكرة القدم النسائية وألعاب المضمار. وفي المناطق الحضرية والصناعية، بصفة خاصة، اجتذبت حركة التدريب البدني للكبار مشاركة كثير من المتزوجات والكبيرات في السن. أما في المناطق الريفية والجبلية، فإن الفرص أقل أمام النساء والفتيات للمشاركة في الألعاب الرياضية وأنشطة التدريب البدني.

حصول المرأة على معلومات تربوية محددة للمساعدة على كفالة صحة الأسرة ورفاهها

٢٠٠ - وبمقتضى تعليمات الدولة تقوم وسائط الإعلام وجميع مستويات الحكومة بنشر معلومات تربوية لتصل إلى كل منطقة وإلى الشعب كافة بغض النظر عن نوع الجنس، وخاصة المعلومات التربوية المتعلقة بالسياسات الرئيسية مثل الرعاية الصحية، وحماية السعادة في الأسرة، والسكان وتنظيم الأسرة، والرضاعة الطبيعية، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وإساءة استعمال المخدرات. وتحصل المرأة على هذه المعلومات من خلال برامج الإذاعة والتليفزيون والصحف والمجلات المخصصة للمرأة. ولدى الاتحاد النسائي الفييتنامي، ولجان العمل النسائية التابعة للاتحاد الفييتنامي العام للعمل، واتحاد هوتش منه للشباب الشيوعي، واتحاد المزارعين، برامج إعلامية وتربوية موجهة نحو أعضائها.

٢٠١ - وباختصار، تتوفر لدى فييت نام سياسة مناسبة بشأن تعليم المرأة وتدريبها مما يتجلى معه تفوق النظام الاشتراكي. غير أنه مازالت توجد ثغرة بين الرجل والمرأة في هذا القطاع. ولكفالة المساواة التامة للمرأة والفتاة في ميدان التعليم، يلزم في الواقع سياسات أكثر تحديدا للمساعدة في التعيين والتدريب، وينبغي الاستمرار في تحسين أساليب ونماذج تدريبية للمرأة في المناطق الريفية، وخاصة المناطق الجبلية. ويتعين تنفيذ إدراج التعليم القائم على نوع الجنس في المناهج الدراسية في جميع مراحل التعليم، والنهوض بعمل المرأة في القطاع التربوي والتدريبي.

كاف - المادة ١١

٢٠٢ - تكفل سياسة الدولة بشأن العمالة تمتع المرأة بالمساواة مع الرجل في الحق في العمل، وفرص العمالة، وحرية اختيار المهنة وجميع ما يقترن بذلك من استحقاقات اجتماعية. وقد تجلى ذلك بوضوح في الوثائق القانونية للحزب والحكومة وسياساتهما التي يتم استعراضها وتعديلها وفقا لكل مرحلة من مراحل التنمية في البلد.

٢٠٣ - وانطلاقا من مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة في جميع الميادين، يؤكد دستور ١٩٩٢ أن للمواطن الحق والواجب في العمل (المادة ٥٥) وسوف تصدر الدولة النظم بشأن سلامة ظروف العمل والتأمين الاجتماعي لموظفي الدولة والعاملين بأجر، وتشجع وتنهض بالأشكال الأخرى للتأمين الاجتماعي للعاملين (المادة ٥٦)، وأن "العاملات والعمال يحق لهم المساواة في الأجر عند أداء عمل متساو في القيمة. وتتمتع المرأة بنظام يتعلق بالأمومة وتتمتع النساء الموظفات في الدولة والعاملات بأجر بأجازات مدفوعة الأجر قبل الولادة وبعد الولادة يتقاضين خلالها جميع أجورهن. وعلاواتهن المحددة في القانون" (المادة ٦٣). ويؤكد قانون العمل الصادر في عام ١٩٩٤ في مادته الخامسة أن "لكل فرد الحق في العمل، وحرية اختيار مهنته وحرفته، والالتحاق بتدريب مهني وتحسين مؤهلاته الفنية دون تمييز على أساس الجنس أو الأصل الإثني والاجتماعي أو المعتقد الديني". ويتضمن القانون بصفة خاصة في الفصل العاشر ١٠ أحكام تتعلق حصرا بعمل المرأة. والمضمون الرئيسي للفصل هو أن الدولة تكفل حق المرأة في العمل على قدم المساواة في جميع الجوانب، وتتخذ من السياسات والتدابير لمساعدة العاملات على الاستخدام الكامل لقدراتهن المهنية والجمع بانسجام بين أعمالهن وحياتهن الأسرية. وصدرت أكثر من ١٠ وثائق قانونية فرعية منذ صدور قانون العمل، تنص على تعليمات عملية لكفالة حق المرأة في العمل:

(أ) تشغيل المرأة: يتضمن المرسوم الحكومي 23/CP لعام ١٩٩٦ أحكاما وتعليمات عملية لتنفيذ عدد من مواد قانون العمل بشأن الأحكام المحددة المتعلقة بعمل المرأة، ويتضمن المرسوم 72/CP لعام ١٩٩٥ أحكاما وإرشادات عملية لتنفيذ عدد من مواد قانون العمل فيما يتعلق بالعمالة، بما في ذلك توظيف العمال، والاستحقاقات في حالة فقدان العمل نتيجة للتغيُّر في التكنولوجيا، وإنشاء صناديق للإغاثة وتوفير تدريب وظيفي إضافي للعاملات؛ والقرار 120/HDBT المؤرخ ١١ نيسان/أبريل ١٩٩٢ والصادر عن مجلس الوزراء (الحكومة الآن) بشأن المبادئ التوجيهية والحلول في السنوات المقبلة؛

(ب) الحق في المساواة في الأجر: تنص المادة ٧ من قانون العمل على أن "العمال يتقاضون أجورهم حسب الإتفاق مع صاحب العمل على ألا تقل عن الحد الأدنى للأجور الذي حددته الدولة، ووفقا لإنتاجية عملهم ونوعيته وكفاءته"؛ وتنص المادة ١١١ من قانون العمل على أنه "يتعين على صاحب العمل أن يطبق مبدأ المساواة بين الجنسين في توظيف واستخدام العمال، وفي زيادة الأجور ومدفوعات العمال"؛ ويتضمن المرسوم 197/CP المؤرخ ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٤ أحكاما وإرشادات تفصيلية لتنفيذ أحكام القانون فيما يتعلق بالأجور؛

(ج) الحق في التدريب وتلقي التدريب المهني: تنص المادة ١١٠ من قانون العمل لعام ١٩٩٤ على أن أجهزة الدولة مسؤولة عن توفير المزيد من أشكال التدريب الملائم لعمل المرأة، وتحتوي الفقرة ٣ من المادة ١٨ من المرسوم 90/CP الصادر في عام ١٩٩٥ على أحكام وإرشادات تفصيلية لتنفيذ عدد من أحكام قانون العمل بشأن التدريب المهني؛ وتتضمن الفقرة الثالثة من التعميم 19/LDTBXH-TT الصادر عن وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية إرشادات بشأن التدريب الوظيفي وإعادة التدريب الوظيفي، وتدريبا مكملا ومنشطا وتدريبا مهنيا إضافيا للعاملات في المؤسسات؛

(د) الحق في التأمين الاجتماعي: يقرر قانون العمل الأجازات وفقا لسياسات الدولة، ومنها أجازة سنوية مدفوعة الأجر ومشفوعة باستحقاقات في التأمين الاجتماعي كما ينص القانون (المادة ٧)، وأجازة سنوية مدفوعة الأجر (المادتان ٧٤ و ٧٧)، وأجازة في حالات العجز بسبب حوادث العمل وأمراض المهنة (المواد ١٠٧ و ١٢٥ و ١٢٧ و ١٤٣)، وأجازة مرضية (المادة ١٤٢)، واستحقاقات ما بعد الولادة للعاملات (المادة ١٤٤)، وشرط التمتع باستحقاقات التقاعد بموجب نظام التأمين الاجتماعي (المادة ١٤٥). وينص على حقوق العاملات واستحقاقاتهن في أنظمة التأمين الاجتماعي الصادرة مع المرسوم الحكومي 12/CP لعام ١٩٩٥؛ وأحكام بشأن النظام وفترة الأجازة للأبوين لرعاية الطفل المريض (المادة ٨)؛ وأحكام بشأن مستوى المساعدات التي تقدم للعمال المرضى أو الذين يقومون بأجازة لرعاية الأطفال المرضى (المادة ٩)؛ وأحكام بشأن استحقاقات الأمومة (المادتان ١٠ و ١٤). وأصدرت وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية التعميم 06/LDTB-XH-TT المؤرخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٥ للاسترشاد به في تنفيذ الأنظمة.

(هـ) الحق في الوقاية الصحية وسلامة ظروف العمل والنظافة الصحية لبيئة العمل: يتضمن قانون العمل لعام ١٩٩٤، ١٤ مادة تنص على مسؤوليات أصحاب العمل في توفير سلامة وصحة ظروف العمل. وتنص المادتان ١١٣ و ١١٥ على أنه يحظر على صاحب العمل استخدام عاملات في مهام خاصة منصوص عليها؛ وتنص المادة ١١٦ على وجوب توفر حمامات ومراحيض للعاملات في أماكن العمل؛ ويحدد التعميم المشترك بين الوزارات 09/TT-LB المؤرخ ٢٩ أيلول/سبتمبر ١٩٨٦ والتعديلات الواردة في التعميم المشترك بين الوزارات 03/TT-LB المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ والصادر عن وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة العامة، المهام التي يحظر فيها على أصحاب العمل تشغيل العاملات. وتنص المادة ١١ من الأمر الصادر في عام ١٩٨٨ بشأن واجبات العمل العام والمادة ١٤ من المرسوم 56/HDBT المؤرخ ٣٠ أيار/ مايو ١٩٨٩ والصادر عن مجلس الوزراء (الحكومة الآن) الذي يتضمن إرشادات

بشأن الأمر المتعلق بواجبات العمل العام، على الإعفاء المؤقت للمرأة أثناء الحمل أو المرأة التي ترعى طفلا دون سن الثالثة من أداء واجبات عملهن العام خلال فترة التعبئة السنوية؛

(و) الحق في الحماية القانونية لحقوقها ومصالحها المشروعة في علاقات العمل: ينص المرسوم الحكومي 38/CP المؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٦ على عقوبات إدارية على الأعمال التي تنتهك قانون العمل (المواد ٧ و ٩ و ١١).

٢٠٤ - ويفيد الواقع أن السنوات العشر الماضية من عملية التجديد تدل على أن فييت نام حققت الكثير من المنجزات في هذا الميدان.

حق المرأة في العمل على قدم المساواة مع الرجل

٢٠٥ - بموجب القانون في فييت نام، للمرأة والرجل اللذين بلغا سن الخامسة عشرة الحق في الانضمام إلى قوة العمل. ويحق للنساء العاملات إيجاد أعمال لأنفسهن أو اختيار أعمال في قطاع الدولة أو القطاعين الجماعي أو الخاص. ويفيد الواقع أنه لا يوجد أي اختلاف في استخدام الرجل أو المرأة. والنسبة المئوية للعاملات بصفة عامة من بين عدد الشاغلين لوظائف منتظمة آخذة في الازدياد:

	معدل استخدام المرأة	المناطق الريفية	المناطق الحضرية
١٩٩٦	٤٩,٨٠	٥١,١٠	٤٩,٣٠
١٩٩٧	٥٠,٠٠	٥٠,٣٠	٤٨,٨٧

٢٠٦ - ويتبين من الجدول أعلاه أن عدد العاملات مساو لعدد العاملين. وقد حققت المرأة في السنوات القليلة الماضية تقدما ملحوظا نحو عمالة أكثر تنوعا من الناحية الاجتماعية وأكثر إيجابية. وكان من شأن الانتقال من اقتصاد قائم على التخطيط المركزي إلى اقتصاد متعدد القطاعات أن أتاح بوضوح قدرا أكبر من فرص العمل وتحقيق دخل أكثر استقرارا. ويتأكد ذلك من خلال معدل البطالة بين النساء في سن العمل والبالغ ٥,٥ في المائة، وهو معدل أقل من معدل البطالة العام في المناطق الحضرية (٦,٠٢ في المائة في عام ١٩٩٧).

٢٠٧ - وفيما يتعلق بتنظيم العمل، للمرأة أيضا الحق في هيكل مرن للعمل. وقد طبقت الكثير من الوكالات ومشاريع الأعمال نظاما لأيام العمل لفترة من الوقت ولأسابيع العمل لفترة من الوقت، مما يتيح للمرأة العمل في البيت وتحقيق كفاءة أعلى في العمل فيما بين النساء والعاملات.

فرص العمالة أمام المرأة

٢٠٨ - في الاقتصاد القائم على التخطيط المركزي، يكون توظيف النساء والرجال في الوكالات والمشاريع التي تديرها الدولة محدودا بالحصة التي تحددها الدولة للعمالة. وقد عمل اقتصاد السوق على تغيير سياسة التوظيف عن طريق استخدام عقود للعمل في مؤسسات الدولة وفقا للمادة ٤٧ من القرار 217/HDBT الصادر عن مجلس الوزراء (الحكومة الآن) في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٧. ويقضي القرار برسم سياسة لتجديد أعمال وضع الخطط والمحاسبة في مؤسسات الدولة، والتي عوملت فيها حقوق واستحقاقات العاملين بشكل أفضل. فقد منحت مزايا أكبر للمرأة العاملة بصفة خاصة. وقد أثبتت الآلية الجديدة في الواقع تفوقها وتلقى قبولا واسعا لدى المجتمع. وفيما يتعلق بمعايير التوظيف، تتمتع النساء العاملات بمساواة كاملة مع العاملين من الذكور. ووفقا للتعميم 16/LDTBXH-TT لعام ١٩٩٦ الصادر عن وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية والذي يسترشد به في تنفيذ مرسوم الحكومة 72/CP لعام ١٩٩٥، فإن عمل المرأة هو من الأولويات في سياسة التوظيف. ومنذ عام ١٩٨٦، كان من شأن النمو الاقتصادي والتحول إلى نظام الاقتصاد الكلي واستحداث مناطق صناعية مركزة ومناطق لتجهيز الصادرات، أن تهيأت الكثير من فرص العمل أمام المرأة. وفي عام ١٩٩٧، كانت النساء التي تشغل وظائف منتظمة تمثل قرابة ٥٠,٣ في المائة من مجموع عدد الأشخاص الذين لديهم عمل منتظم، وبلغ المعدل ٥٠,٩ في المائة في الزراعة، و ٤٩,٤ في المائة في الخدمات، و ٤٨,٤ في المائة في الصناعة والتشييد. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية، حماية لعمل المرأة، التعميم ٢٠ المؤرخ ٣ آب/أغسطس ١٩٩٥، يتضمن قائمة بعدد من المهن التي يحظر على المرأة مباشرتها في الخارج، وتشمل الخدمات المنزلية والرقص والغناء والقيام بأعمال التدليك في المطاعم والفنادق ومؤسسات الترويح العامة.

٢٠٩ - وعلى الرغم من أن الدولة اتخذت الكثير من التدابير لضمان فرص العمل أمام المرأة، فمازالت كفاءة العاملات وقدراتهن على المنافسة في سوق العمل متدنية. ويحجم عدد من المؤسسات وأصحاب العمل الفرديين عن توظيف المرأة، كما أن عمالة المرأة غير مستقرة. وتتطلب هذه المشكلة المزيد من التحسين في سياسة العمالة وسياسات ضرورية أخرى لدعم عمل المرأة. ولحل هذه المشكلات، اعتمد رئيس الوزراء في عام ١٩٩٨ أهداف البرنامج الوطني للعمالة في عام ٢٠٠٠. (القرار 126/1998/TTg) بهدف كفالة فرص العمل أمام العاملين بصفة عامة والعاملات بصفة خاصة من القادرين والراغبين في العمل، وتحقيق العمالة الكاملة والفعالة وحرية اختيار العمل. وتعكف حاليا وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية، المسؤولة عن إدارة البرنامج، على تنفيذ هذا البرنامج على نحو إيجابي.

الحق في إعادة التدريب والتدريب المتقدم والترقي

٢١٠ - يمثل انخفاض مستويات التعليم والمهارات الفنية لقوة العمل أكثر المشكلات إلحاحا في الوقت الذي تضطلع فيه الدولة بتصنيع البلاد وتحديثها. والهدف الماثل في تدريب ٢٢-٢٥ في المائة من قوة العمل بحلول عام ٢٠٠٠ هو الوسيلة لتأمين الحق في تلقي إعادة التدريب والتعليم والمزيد من التدريب لكل من المرأة والرجل. وأدت عملية نقل التكنولوجيا وتنويع المنتجات واستحداث المزيد من المهن والحرف إلى توفير المزيد من فرص التدريب أمام العاملين، بمن فيهم المرأة. وبالإضافة إلى ذلك، تكفل الدولة للمرأة الحق في حرية اختيار التدريب المهني الإضافي دون أن يكون عليها سداد تكاليف التدريب عندما تقوم

بتغيير عملها لأسباب تتعلق بالأمومة. وتهيئ أمام المرأة العاملة ذات القدرات الإدارية والفنية أوضاعا مواتية لتحسين معارفها وترقيتها إلى مناصب إدارية مناسبة، وخاصة في قطاع الدولة. غير أنه نظرا للصعوبات الاقتصادية وعملية إعادة الهيكلة الجارية، لا يتم تلبية الحاجة المتزايدة لتدريب المرأة العاملة بالقدر الكافي. ومن ناحية أخرى، يؤثر انخفاض مستويات التعليم والأعباء الأسرية والرضا الذاتي على حصول بعض النساء على التدريب، ولم يتم تدريب سوى ١٧,٨ في المائة فقط من قوة العمل حتى عام ١٩٩٨.

الحق في المساواة في الأجر والاستحقاقات

٢١١ - تنص المادة ٦٣ من دستور ١٩٩٢ على حق كل من العاملة والعامل في الحصول على أجر متساو عند أداء عمل ينطوي على قيمة متساوية. ويحق للمؤسسات أن تحدد الشكل الذي يتم به دفع الأجور وفقا لأنظمة الدولة بشأن الحد الأدنى من الأجور، وجداول الأجور وكشوف المرتبات. وتقضي السياسة أيضا بوضوح بأن تمنح المرأة أولوية في المطالبات بزيادة الأجور عندما يستوفي العمال من الذكور والإناث الاشتراطات ذاتها وتتوفر لديهم المؤهلات ذاتها انطلاقا من روح المادة ١٦ من المرسوم الحكومي 197/CP لعام ١٩٩٤، الذي يتضمن أحكاما وإرشادات عملية لتنفيذ عدد من الأحكام الواردة في قانون العمل فيما يتعلق بالأجور. وبالإضافة إلى ذلك، لا تتضمن جميع الوثائق التي يسترشد بها في تنفيذ هذه السياسة على أي تمييز فيما يتعلق بمقدار المرتبات والعلاوات، والمدفوعات التكميلية بما في ذلك الأجور التكميلية لكبار المسؤولين في وكالات الدولة، والمكافآت ومعايير تقييم العمل. وتضم المجالس التي تحدد الزيادات في الأجور والمرتبات ممثلين عن العمال ومجالس العمل النسائية وفروع الاتحاد النسائي الفييتنامي. ويحق لها أيضا التعبير عن آرائها ومراقبة عملية التنفيذ. والواقع أن السياسة تنفذ على الوجه الصحيح ولم تحدث أي انتهاكات تنطوي على تمييز ضد المرأة. وتعكف وزارة التخطيط والاستثمار حاليا على إجراء بحوث بشأن عمل المرأة غير المدفوع الأجر وذلك لحساب العمل من هذا النوع في محاسبات الدولة وإحصاءاتها. غير أن القضايا القائمة التالية تحتاج إلى البحث والحل: متوسط دخل المرأة يعادل حاليا ٧٠ في المائة فقط من دخل الرجل وذلك لأن المرأة تقوم في الأغلب بأعمال بسيطة تتطلب مستوى أدنى من المهارات الفنية والتقنية؛ كما أن دخل المرأة العاملة في القطاعات غير المنظمة والزراعة منخفض وغير مستقر.

الحق في التأمين الاجتماعي والإجازة المدفوعة الأجر

٢١٢ - بموجب المادة ١٤١ من قانون العمل لعام ١٩٩٤، تمنح الدولة تأمينا اجتماعيا للعمال والموظفين العموميين في خمس حالات: التقاعد والوفاة والمرض وحوادث وأمراض المهنة والأمومة، مع اشتراطات مختلفة فيما يتعلق بالسن وفترة التأمين الاجتماعي والاشتراكات والأقدمية. وقبل أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، كانت الدولة تتحمل جميع احتياجات التأمين وكان العاملون يحق لهم تلقائيا الحصول على التأمين سالف الذكر. وكانت المرأة العاملة تتمتع بأجازة مدفوعة الأجر بالكامل في حالات الأمومة ورعاية الطفل، فضلا عن بدل إضافي مقابل الغيارات الصحية واللبن. وقد تم تحسين النظام بعد كثير من السنوات، وتلبية مطالب المجتمع، بما في ذلك المرأة، وإظهار تفوق الاشتراكية.

٢١٣ - ومنذ عام ١٩٩٥، ووفقا للقانون الأساسي للتأمين الاجتماعي للدولة، الذي صدر مشفوعا بالمرسوم الحكومي 12/CP لسنة ١٩٩٥، تم تنقيح سياسة التأمين الاجتماعي فيما يتعلق بالأهداف وآليات التنفيذ ومصادر التمويل بهدف إنهاء مساعدات الدولة تدريبحياً. ونتيجة لذلك تم إنشاء صندوق للتأمين الاجتماعي بلغ مجموع ودائعه أكثر من ٨ بلايين دونغ فييتنامي بحلول حزيران/يونيه ١٩٩٨، وتم توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل العاملين بأجر في جميع القطاعات الاقتصادية. وفي قطاع الدولة حيث تشكل المرأة ٤٧ في المائة من أكثر من ٣ ملايين موظف عام وعامل يشاركون في أشكال التأمين الاجتماعي الإجباري. وتضم المؤسسات غير التابعة للدولة أكثر من ٠٠٠ ١٦٠ عامل يشملهم التأمين الاجتماعي الإجباري. ويحق للمرأة العاملة الحصول على أجازة مدفوعة الأجر بالكامل في العطلات الرسمية وأجازة سنوية من ١٢ إلى ١٦ يوما حسب فرع النشاط، والمهنة والأقدمية (يوم إضافي واحد لكل خمس سنوات عمل). ويمنح عدد من المؤسسات المرأة أجازة من العمل في يوم المرأة الدولي الموافق ٨ آذار/مارس وذكرى تأسيس الاتحاد النسائي الفييتنامي الموافق ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر. وتقضي أنظمة الدولة بأن المرأة يمكنها التقاعد في سن الخامسة والخمسين أو أقل حسب صحتها ومهنتها. ويحق للمرأة أيضا الحصول على أجازة وضع مدفوعة الأجر بالكامل لمدة تتراوح بين ٤ و ٦ أشهر حسب ظروف عملها. وتحتوي المواد ١٠ و ١١ و ١٢ من النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي والوثائق الإرشادية ذات الصلة على أحكام تفصيلية بشأن هذه المسألة. ويحق للعامل والعاملة بدلات مرضية متساوية وأجازة لرعاية الطفل للذين أطفالهم دون سن السابعة.

٢١٤ - ويدل الواقع على أن سياسات التأمين الاجتماعي التي تتجدد دوريا كفلت للمرأة العاملة تدريجيا حقوقا متساوية. وفضلا عن ذلك، فإن متطلبات حصول المرأة على استحقاقات التأمين الاجتماعي هي في العادة أقل من مثيلاتها بالنسبة للرجل، وهناك استحقاقات تفضيلية تقدم للمرأة من أجل أداء وظيفة الأمومة. غير أنه نظرا للصعوبات الراهنة في الاقتصاد الوطني وأن الاقتصاد يمر بفترة انتقالية، من المحتم أن يُظهر نظام التأمين الاجتماعي الكثير من أوجه القصور، وخاصة فشله في الوصول إلى أشكال أخرى من العمل (الأعضاء التعاونيون والعاملون لحسابهم الخاص). وتحت إدارة وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية، يجري حاليا الاضطلاع بأبحاث بالتنسيق مع الوكالات ذات الصلة لاستكمال وتعديل النظام الأساسي للتأمين الاجتماعي في اتجاه توسيع نطاق التأمين الاجتماعي ليشمل جميع أشكال العمل، وإصدار نظام للبدلات في حالة البطالة وتلبية احتياجات المرأة العاملة إلى التأمين الاجتماعي على نحو أفضل.

الوقاية الصحية للمرأة بما في ذلك حماية وظائفها الإنجابية وسلامة ظروف العمل

٢١٥ - يتم في الواقع احترام حق المرأة العاملة في الوقاية الصحية وتنفيذه على الوجه الصحيح. وتحصل المرأة العاملة في حالة المرض على علاج طبي وبدلات وأجازات مرضية. وبالإضافة إلى ذلك، تتوفر في أماكن العمل غرف اغتسال للمرأة وفقا لأحكام قانون العمل. ولحماية صحة المرأة، تم تعديل قائمة الأعمال الثقيلة والخطرة التي يحظر فيها على أصحاب العمل استخدام المرأة ثلاث مرات. وآخر قائمة تضم وفقا للتعميم المشترك بين الوزارات 03/TT-LB المؤرخ ٢٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، والصادر عن وزارة العمل ومشوهي الحرب والشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة، فئتين: ٤٩ من الأعمال محظور فيها بالكامل استخدام المرأة العاملة، و ٨٣ من الأعمال محظور فيها استخدام المرأة العاملة الحامل أو المرضعة والمراهقة. وفي حالات تعذر النقل المباشر لعاملة من الأعمال المدرجة في القائمة، يخفض يوم عمل العاملة بمقدار ساعتين

على الأقل مع بقاء الأجر كما هو دون تغيير (المادة ١٣ من المرسوم الحكومي 195/CP المؤرخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ بشأن الأحكام والإرشادات العملية لتنفيذ أحكام قانون العمل بشأن ساعات العمل وفترات الراحة). وقد حددت الحمولة القصوى للأثقال التي يمكن للمرأة العاملة أن تحملها بخمسين كيلوغراما. وهناك مجموعة من اللوائح التفصيلية بشأن ضمان السلامة للأمهات وأطفالهن، بما في ذلك الفحوص الطبية المنتظمة للمرأة العاملة الحامل حسبما تنص عليه المادة ١١٥ من قانون العمل لعام ١٩٩٤. ويحق للمرأة العاملة أن تأخذ فترة راحة لمدة ٣٠ دقيقة تستقطع من وقت العمل يوميا خلال دورة حيضها الشهرية، وفترة راحة لمدة ٦٠ دقيقة تستقطع من وقت العمل يوميا عندما تقوم بإرضاع طفل دون السنة الأولى من عمره، مع الاستمرار في تقاضي أجرها بالكامل. وتقضي المادة ١١١ من قانون العمل بأنه لا يجوز لصاحب العمل أن يفصل أو أن ينهي عقد عمل من جانبه لامرأة عاملة بسبب الزواج أو الحمل أو أجازة الوضع أو إرضاع طفل دون السنة الأولى من عمره. ووفقا للمادة ١١٤ من قانون العمل يمكن للمرأة العاملة أن تعود إلى العمل بالمؤسسة قبل انقضاء أجازة ما بعد الولادة إذا كانت قد استنفدت شهرين على الأقل من هذه الأجازة، وحصلت على شهادة خطية من طبيب بأن العودة المبكرة إلى العمل لن تضر بصحتها، وأخطرت صاحب العمل بذلك مقدما، مع استمرار حصولها على بدلات الأمومة بالإضافة إلى تقاضي أجورا كاملة مقابل أيام عملها. ويكفل للمرأة العاملة الاستمرار في وظيفتها خلال قيامها بأجازة الوضع (بما في ذلك أجازة إضافية غير مدفوعة الأجر لأسباب صحية أو لأسباب تتعلق برعاية الطفل). وتقيم المؤسسات التي تعمل بها أعداد كبيرة من النساء العاملات، وخاصة المؤسسات الواقعة في أماكن بعيدة عن المراكز الحضرية، دور حضانة ورياض أطفال، أو تقدم مصاريف جزئية لرعاية الطفل للنساء العاملات اللاتي لديهن أطفال في سن الحضانة أو رياض الأطفال.

٢١٦ - وتقدم أيضا للمرأة العاملة استحقاقات أخرى بموجب النظم العامة من حيث الحالة الصحية لظروف العمل وسلامتها، مع مراعاة الخصائص التي تنفرد بها المرأة. وتجري الوكالات الفنية أبحاثاً بشأن تدابير الوقاية وتعمل على الأخذ بها وبتوفير العلاج من الأمراض الضارة بالمرأة مثل أمراض الرئتين في مصانع النسيج، وأمراض الجلد في مواقع بناء الطرق والتسمم الكيميائي. وتدفع الدولة والمؤسسة تكاليف الفحوص الطبية والعلاج. وقد أسهم نظام الرعاية الصحية في وكالات الدولة والمؤسسات والتنفيذ السليم للنظم السالفة الذكر، في حماية صحة العاملين، وخاصة المرأة. غير أنه يوجد حاليا ٠٠٠ ٣٥ امرأة يعملن في بيئات للتسمم الكيميائي و ٠٠٠ ٧٠ امرأة يعملن في بيئات مليئة بالغبار والضجيج في صناعة النسيج.

٢١٧ - ويطلب من المرأة في الزراعة والحراجة وصيد الأسماك العمل في جو يتعذر التنبؤ به، وباستخدام أكثر الأدوات بدائية وعلى صلة بالكيماويات ومبيدات الآفات. ولتحسين هذا الوضع، وضعت الدولة سياسة لتصنيع المناطق الريفية وإحلال الآلات محل الأدوات البدائية. واتخذت وزارة الزراعة والتنمية الريفية ورابطة المزارعين الفييتناميين ورابطة النهوض بالزراعة تدابير لتشجيع وإرشاد المزارعين على استخدام الكيماويات ومبيدات الآفات على نحو آمن، واستحداث تدابير محسَّنة للوقاية من الأمراض والآفات ومكافحتها حماية لصحة المزارعين.

تطوير الخدمات الاجتماعية واستحداث شبكة من دور الحضانة ورياض الأطفال لمساعدة الآباء

٢١٨ - من أجل هدف تنظيم حقوق الطفل ومصالحه وتحقيقا لبرنامج العمل الوطني للطفل ٢٠٠٠-١٩٩١، تبذل الحكومة جهودا لمساعدة الآباء على الوفاء بالتزاماتهم الأسرية والاجتماعية. والخدمات المتوفرة هي كما يلي:

(أ) الرعاية الصحية الأولية والفحوصات الطبية للأطفال دون سن السادسة وعلاجهم بالمجان في مؤسسات الدولة للرعاية الصحية وفقا للمادة ٩ من قانون ١٩٩٠ بشأن حماية الأطفال ورعايتهم وتعليمهم؛

(ب) برنامج موسع للتحصين يقدم اللقاحات للأطفال ضد ستة أمراض قاتلة. ويجري تنفيذ البرنامج منذ عام ١٩٨١. وفي عام ١٩٨٩، تم تطعيم ٨٧ في المائة من الأطفال في هذه الفئة العمرية ضد الأمراض الستة، وفي عام ١٩٩٦، بلغت النسبة ٩٥,١ في المائة. وفي عام ١٩٩٧، أضيفت إلى البرنامج أربعة أنواع إضافية من اللقاحات (ضد فيروس الكبد الوبائي باء، والتهاب الدماغ، والتيفود، والكوليرا). وكان معدل الأطفال الذين تم تحصينهم ٩٥,٤ في المائة في عام ١٩٩٧؛

(ج) برنامج للوقاية من سوء التغذية والقضاء عليه بين الأطفال مما ساعد على خفض معدل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية من حيث الوزن من ٥٣,١ في المائة في عام ١٩٩٢ إلى ٤٠,٦ في المائة في عام ١٩٩٧؛

(د) خدمات للأطفال العاجزين والمعوقين بهدف معالجة ومساعدة الأطفال المعوقين على استعادة وظائفهم من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع. وتقدم هذه الخدمة إرشادات بشأن إعادة التأهيل الوظيفي، والدعم المالي والعلاج والمعدات للأسر التي لديها أطفال معوقون، فضلا عن تسهيلات خاصة ترمي إلى المساعدة في تنشئة وتعليم الأطفال المعوقين. ولدى فييت نام حاليا أكثر من ٥٠ مركزا للأطفال المعوقين؛

(هـ) تضطلع لجنة حماية ورعاية الطفل على المستويين المركزي والمحلي بأنشطة لصالح الطفل هي والجماعات المعنية بالطفل (مثل جماعات النجوم الصغيرة) واتحاد الرواد في المدارس وفي المجتمع المحلي، التي تتشاور مع الآباء بشأن رعاية الطفل وتعليمه وتنظيم أنشطة جماعية للطفل؛

(و) تتوفر على صعيد الأقاليم والمقاطعات شبكة تضم ٠٠٠ ٢ دار للطفل ومركز للترفيه من أجل الأطفال، وهي تلبي احتياجات الطفل إلى اللعب والإبداع بشكل أفضل؛

(ز) توجد ١٥ صحيفة ومجلة للطفل. وتبث جميع محطات الإذاعة والتليفزيون على الصعيدين المركزي والإقليمي برامج للطفل. وينشر كل عام قرابة ٠٠٠ ١ كتاب للطفل تحت رقابة الدولة فيما يتعلق بالمحتوى والشكل؛

(ح) تتوفر صناديق للأطفال وصناديق للمواهب الشابة على الصعيدين المركزي والمحلي؛ وتقدم منح دراسية للأطفال الفقراء الذين لديهم سجلات دراسية جيدة؛

(ط) دور للحضانة ورياض للأطفال سبق أن حظيت بمساعدات من الدولة ووصلت إلى مستوى الكوميونات والأحياء السكنية لتلبية طلبات الآباء الذين لديهم أطفال في هذه الفئة العمرية. وفي أوائل التسعينات، عندما تم إلغاء المساعدات المقدمة من الدولة، تدهورت الشبكة ويجري الآن إصلاحها. ولدى وزارة التعليم والتدريب سياسة لإدماج دور الحضانة ورياض الأطفال في نظام تعليمي لمرحلة ما قبل المدرسة، وذلك لتعزيز التدريب الرسمي لمعلمي مرحلة ما قبل المدرسة، والنهوض بإضفاء الطابع الاجتماعي على تطوير هذا النظام (تشجيع المدارس التي يمولها أفراد الشعب والمدارس الخاصة). غير أنه لما كان يوجد في فييت نام تقاليد تقضي بأن يساعد الأجداد في رعاية الطفل، فإن ٣٠ في المائة فقط من الأطفال في هذه الفئة العمرية يلتحقون بمرحلة ما قبل المدرسة. وفيما يلي إحصاءات تفصيلية لذلك:

السنة الدراسية	١٩٨٦-١٩٨٥	١٩٩١-١٩٩٠	١٩٩٥-١٩٩٤	١٩٩٧-١٩٩٦	١٩٩٨-١٩٩٧
دار للحضانة	١ ١٥٠ ٠٠٠	٥٣٠ ٠٠٠	٤٤٠ ٠٠٠	٤٥٢ ٠٠٠	٤٤٩ ٠٠٠
روضة للطفل	١ ٦٤٠ ٠٠٠	١ ٤٩٠ ٠٠٠	١ ٧٠٠ ٠٠٠	٢ ٠٩٢ ٠٠٠	٢ ٢٤٦ ٠٠٠

٢١٩ - وتشكل البنات ٤٩,٨ في المائة من الأطفال الذين يلتحقون بمرحلة ما قبل المدرسة. ومن المتوقع في السنوات القادمة، عند تحسن الأوضاع الاقتصادية، أن يجذب نظام ما قبل المدرسة عددا أكبر من الأطفال في هذه الفئة العمرية.

٢٢٠ - وباختصار، تحسنت قوانين حماية عمل المرأة بشكل ملحوظ. وتقوم وكالات الدولة والمؤسسات بتنفيذ القوانين. وبالإضافة إلى فرقة تتألف من ٢٠٠ مفتش صحة وسلامة العمل، تقوم مجالس عمل المرأة بدور إيجابي في مراقبة سياسات حماية المرأة والتقدم باقتراحات بشأنها. ولتحسين تنفيذ سياسات العمل، من الضروري إعادة تقييم السياسات المتعلقة بعمل المرأة من أجل استكمالها وتعديلها لتناسب الوضع الجديد واستحداث سياسات جديدة؛ وإصلاح الوضع في نحو ثلث مؤسسات الإنتاج التي تعجز عن تلبية شروط صحة وسلامة العمل، وإصدار لوائح بشأن سلامة قوة العمل في القطاعات الاقتصادية والزراعية المنزلية؛ وتكثيف النشر عن السياسات المتعلقة بعمل المرأة من أجل زيادة توعية القوى العاملة وأصحاب الأعمال بشأن تنفيذ الحقوق والالتزامات الأساسية لعمل المرأة.

لام - المادة ١٢

٢٢١ - تدعو الحكومة إلى الاستثمار في أنشطة رعاية الصحة العامة وتطوير وممارسة إدارة متناسقة لهذه الأنشطة، وتهيئة الفرص أمام الشعب كافة للحصول على خدمات الرعاية الصحية. وينص دستور ١٩٩٢ على

أنه من مسؤولية الدولة والمجتمع والأسرة والمواطن كفالة الحماية للأمهات والأطفال والتنفيذ الفعال لبرنامج السكان وتنظيم الأسرة (المادة ٤٠)؛ وأن من حق المواطن الحصول على الحماية الصحية (المادة ٦١). ويخصص قانون رعاية صحة الشعب الصادر في عام ١٩٨٩ الفصل الثالث بأكمله لتنفيذ تنظيم النسل ورعاية صحة الأم والطفل. ويتضمن الفصل لوائح بشأن كفالة حصول المرأة على الفحوص الطبية وعلاج أمراض النساء والإجهاض (المادة ٤٤)، وحقوق استعمال تدابير منع الحمل (المادة ٤٣) وحماية صحة النساء العاملات (المادة ٤٥). وتعكس القوانين الفرعية واللوائح آراء الدولة في المساواة وعدم التمييز بين الرجل والمرأة في خدمات الرعاية والحماية الصحية.

هيكل وتنظيم شبكة الرعاية الصحية للمرأة

٢٢٢ - كانت شبكة الرعاية الصحية في السابق مدعومة بالكامل من جانب الدولة. وقد تمتع الشعب كافة بخدمات الرعاية الصحية بالمجان. ومنذ أوائل التسعينات تم تعديل آلية الخدمة نحو توجه اجتماعي عن طريق تعبئة جميع القطاعات الاقتصادية في توفير الرعاية الصحية. وقد تحسنت نوعية الفحوص الطبية والعلاج بدرجة ملحوظة بعد تطبيق نظام خدمات الرعاية الصحية المدفوعة الرسوم. وكان من شأن إنشاء نظام بوليصة التأمين للرعاية الصحية الذي تم توسيعه، تلبية الطلب على الرعاية الصحية لجميع أفراد الشعب بمن فيهم النساء.

٢٢٣ - وتوفير الرعاية لصحة المرأة مهمة ضخمة ومعقدة، وتتطلب جهودا وموارد كبيرة، ودعما من جميع الفروع على جميع المستويات ومن المجتمع بأسره. ومن أجل تنفيذ هذه المهمة بنجاح، أنشأت وزارة الصحة شبكة تشغيلية ابتداء من المستوى المركزي وحتى القواعد الشعبية، وتتألف من إدارة حماية الأم والطفل وتنظيم الأسرة وفقا للمرسوم الحكومي 68/CP لعام ١٩٩٣ بشأن وظائف ومهام وحقوق والتزامات وزارة الصحة ومراكز حماية الأم والطفل وتنظيم الأسرة على مستوى البلديات والأقاليم (القرار 1319/BMTE) المؤرخ ١٢ تموز/يوليه ١٩٩١)، وجماعات حماية صحة الأم والطفل وتنظيم الأسرة على مستوى المقاطعات. ووفقا لهذا النظام، ينبغي لكل وحدة للرعاية الصحية على مستوى الأحياء والكوميونات أن يكون لديها طبيب مساعد متخصص في طب الولادة أو طب الأطفال أو ممرضة توليد. واليوم تعمل ٤٠ في المائة من وحدات الرعاية الصحية في الأحياء والكوميونات بمشاركة أطباء مساعدين في الولادة والأطفال، في حين يتوفر لدى ٥٠ في المائة منها ممرضات توليد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن لجنة الدولة للسكان وتنظيم الأسرة، وهي وكالة خاضعة لرقابة الحكومة، تمارس مهمة إدارة الدولة لأنشطة السكان وتنظيم الأسرة على جميع المستويات. ويوجد حاليا ٤٨ من المستشفيات والإدارات والغرف المتخصصة في الولادة من المستوى المركزي إلى مستوى المقاطعات مسؤولة عن رعاية الصحة الإنجابية. ويتم تعزيز الشبكة تدريجيا وتطويرها من أجل تيسير حصول المرأة والطفل على خدماتها.

٢٢٤ - وحدد البرنامج الوطني للرعاية الصحية أهدافا لحماية صحة المرأة ورعايتها في كل مرحلة من مراحل النمو. وشملت أهدافه الوقاية من تورم الغدة الدرقية ومكافحته (من الشائع مشاهدته لدى النساء)، وبرامج التحصين الموسع (بما في ذلك الحوامل والنساء في سن الحمل)، تنفيذ تدابير للوقاية من الأمراض والأوبئة، تطوير قطاع الصيدلة لضمان اللوازم الطبية المنزلية. وتهدف أنشطة رعاية صحة الأم والطفل

وتنظيم الأسرة إلى زيادة خدمات الرعاية الصحية، وتخفيض معدلات الوفيات لدى الأمهات والأطفال، والوقاية من انتشار أمراض الولادة، وزيادة طاقة توفير خدمات تنظيم الأسرة. وقد أسهم التوسع في شبكة الرعاية الصحية على مستوى القواعد الشعبية، وزيادة العاملين الطبيين في المجتمعات المحلية، والارتفاع بمستوى المرافق والتجهيزات الطبية، في تحسين نوعية الحالة الصحية، والوقاية من الوبائيات والأمراض، وتوفير خدمات الرعاية الصحية في حينها للمرأة والطفل. وعلى العموم، تتمتع النساء الحوامل وفي فترة ما بعد الولادة بخدمات طبية بالمجان، ما عدا في الحالات الخاصة عندما تختار المرأة أن تفحص وأن تعالج خارج المؤسسات العامة أو المنشأة بموجب النظام العام.

٢٢٥ - ولدى قطاع الرعاية الصحية نسبة عالية من العمالة النسائية، تمثل ٦٨ في المائة من مجموع العاملين وعددهم ٠٠٠ ٢٠٠. ويشكل العاملات الإناث ما يصل إلى ٧٠ في المائة من الموظفين الذين يتعاملون مباشرة مع المرضى، و ٥٨ في المائة من العاملين العلميين، و ٥٠ في المائة من العاملين في قطاع التدريب. وهناك الآلاف من الممارسين الطبيين التقليديين (معظمهم من الرجال) يستخدمون تطبيبا وخبرة تقليديين لمعالجة الأمراض وقابلات لمساعدة الريفيات أثناء الولادة. وبالاقتران مع قطاع الرعاية الصحية الذي تديره الدولة، يحقق الممارسون والقابلات إسهامات إيجابية في تلبية الاحتياجات، وخاصة من جانب المرأة، إلى خدمات الرعاية الصحية، ويوفرون الحصول على الخدمات بطريقة مرنة وزهيدة وميسورة.

خدمات تنظيم الأسرة ومنع الحمل

٢٢٦ - تهدف الحكومة، انطلاقا من تخفيض معدلات زيادة السكان الطبيعية لتحسين أوضاع المعيشة، إلى الارتقاء بنوعية الأنشطة المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة، عن طريق تنفيذ حلول متزامنة، وتنظيم ووضع سياسات مناسبة، ونشر معلومات وتقديم خدمات لتنظيم الأسرة إلى أعضاء المجتمعات المحلية. وتعتبر أنشطة تنظيم الأسرة وحماية صحة الأم والطفل عاملا هاما لضمان الاستدامة للبرنامج الموضوعي الوطني بشأن السكان وتنظيم الأسرة. ويشكل نشر المعلومات والتشجيع على استعمال تدابير منع الحمل وخدمات تنظيم الأسرة عوامل حاسمة، مع تأكيد الأهمية المعقودة على صحة وسلامة المستعملين لهذه الوسائل. وقد أصبحت أنشطة السكان وتنظيم الأسرة حركة تجتذب مشاركة المنظمات الجماهيرية، بما في ذلك الاتحاد النسائي الفييتنامي، وغالبية أفراد الشعب على مدى السنوات القليلة الماضية. ولسياسات تنظيم الأسرة والسكان أثر على التمييز ضد المرأة عن طريق تشجيع الرجل على استخدام تدابير منع الحمل من أجل المشاركة في المسؤولية مع المرأة. وتفيد نتائج دراسة استقصائية أن ٩٥ في المائة من السكان في سن الإنجاب يزودون بمعلومات عن تدابير منع الحمل. وتشمل تدابير ضبط النسل المستخدمة في أغلب الأحيان الوسائل الرحمية، وأقراص منع الحمل، والواقيات الذكرية، والتعقيم. وتزود المرأة والرجل بمعلومات ويشجعان على استخدام تدابير ضبط النسل على أساس تطوعي. ولديهم أيضا إمكانية للحصول على استشارات ومساعدات من العاملين الطبيين والخبراء في مؤسسات الرعاية الصحية العامة ومكاتبها ومشروعاتها ومن الاجتماعات المعقودة بالاشتراك مع الإدارة المحلية وبالتعاون مع قطاعات الرعاية الصحية والسكان وتنظيم الأسرة.

٢٢٧ - ويسمح القانون الفييتنامي بالإجهاض بشرط إجرائه في المؤسسات المرخص لها بذلك من وزارة الصحة. ويمكن للمرأة أن تجري إجهاضا في أي مركز للرعاية الصحية يقدم هذه الخدمة. والإجهاض مسألة موضع سرية. وتزود المرأة بمعلومات تتعلق بالإجهاض حتى يمكنها أن تتخذ قرارها بنفسها وتعرف كيفية الاعتناء بنفسها على نحو أفضل. وتوزع الواقيات الذكرية وأقراص منع الحمل بالمجان في المناطق المرتفعة والريفية والمنعزلة والنائية أو يمكن شراؤها من أي مستودع للأدوية أو مركز للرعاية الصحية. وتجري عمليات تعقيم المرأة وقطع القنوات المنوية لدى الرجل في مراكز للرعاية الصحية جيدة التجهيز على أساس تطوعي. ويتم في العادة تزويد الزوجين بمعلومات عن تدابير منع الحمل لتمكينهما من اختيار ما يناسبهما من تدابير من الناحيتين النفسية والبدنية. وعادة ما يطلب الزوجان اللذان لديهما عدد كبير من الأطفال أو اللذان لا يستطيعان استخدام تدابير أخرى، التعقيم وقطع القنوات المنوية. وتدخل مصاريف الإجهاض والتعقيم في صندوق التأمين الصحي للمؤمَّن عليهم (تحصل صناديق تأمين الرعاية الصحية على اشتراكات من كل من العامل وصاحب العمل، ويدفع كل منهما ما يعادل ١ في المائة من مرتبه الشهري). وبالإضافة إلى ذلك، يسمح للموظفات العموميات اللاتي تجرى لهن عمليات إجهاض أو تعقيم على فترة انقطاع عن العمل لمدة ٥ إلى ٧ أيام دون خصم من المرتب. وتتوفر في المجتمعات المحلية على نطاق واسع اختبارات للاكتشاف المبكر للحمل. وذلك يساعد المرأة على التخلص من الجنين غير المرغوب في وقت مبكر. ويشيع استخدام اختبارات الحمل ليسرها وانخفاض تكلفتها وانعدام الآثار الجانبية.

٢٢٨ - وثمة مشكلة قائمة حاليا في فييت نام وهي ارتفاع معدل الإجهاض. وتفيد الإحصاءات أنه أجريت ١,٢ مليون عملية إجهاض في عام ١٩٩٦ و ١,١ مليون في عام ١٩٩٧، مع ارتفاع عدد الشابات غير المتزوجات. وبسبب سوء النظافة الصحية والمعدات، تعرض عدد من النساء اللاتي أجريت لهن عمليات إجهاض إلى النزيف والعدوى وآثار جانبية أخرى. ومازال معدل الرجال الذين يستعملون تدابير منع الحمل منخفضا. ويتطلب الوضع توفير المعدات اللازمة للمراكز الطبية لتحسين نوعية وسلامة تدابير تنظيم الأسرة، وبذل المزيد من الجهود للارتقاء بأنشطة التدريب والتعليم من أجل زيادة وعي المرأة بتنظيم الأسرة.

التغذية والنظام الغذائي

٢٢٩ - يشيع سوء التغذية بين النساء في فييت نام بسبب عادات الأكل التقليدية وتضحيات المرأة بحفظ الطعام لأفراد الأسرة الآخرين. وقد هبط معدل فقر الدم لدى النساء الحوامل من نسبة تتراوح بين ٥٠ و ٦٠ في المائة قبل سنوات قلائل إلى ٣٥ في المائة في عام ١٩٩٦. ويمثل المواليد الجدد ذوو الوزن الخفيف نحو ١٠ في المائة من جميع المواليد. ويمثل الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية ٤٠ في المائة من الأطفال دون سن الخامسة في عام ١٩٩٧. ويحصل نحو ٩٨,٣ في المائة من الرضع على رضاعة طبيعية. ويوفر قطاع الرعاية الصحية معلومات وإرشادات للأسر والنساء الحوامل للاهتمام بأنفسهن واتخاذ تدابير للوقاية من فقر الدم. وتقدم عدة محليات حامض الفوليك وأقراص الحديد إلى المرأة في سن الإنجاب. وللاتحادات النسائية المحلية، بصفة خاصة، دور مفيد في النهوض بالبستنة وتربية الحيوانات المنزلية حتى تتوفر كميات أكبر من الطعام للمسنين والأطفال والحوامل. وحسب عادات العديد من المحليات، غالبا ما كانت النساء الحوامل وفي أعقاب الولادة يتبعن نظاما منخفض التغذية في الماضي. وتم القضاء على هذه

العادة بفضل الجهود المبذولة لنشر المعلومات عن التغذية والرعاية الصحية من جانب المنظمات الإعلامية فضلا عن زيادة الروابط بين المقيمين في مختلف المناطق. ولا يشيع الآن نظام التغذية الهزيل إلا في المناطق النائية والمنعزلة التي تقطنها جماعات الأقلية الإثنية.

ختان الذكر والأنثى

٢٣٠ - ختان الذكر والأنثى ليس من العادات المتبعة في فييت نام. ولا توجد أي وثائق عن هذه المسألة. وتقوم مراكز الخدمة الصحية بعمليات ختان طفيفة كعلاج جراحي للذكور ذوي التشوهات الخلقية مما يؤثر على أنشطتهم الجنسية. غير أن هذه الحالات نادرة.

الوقاية من الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي (بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز)

٢٣١ - ضمن مجهود لحماية صحة المرأة، وسعادة الأجيال والأسر القادمة، اضطلعت الحكومة في السنوات الأخيرة ببرنامج لمنع انتشار الأمراض التي تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي، وتحسين الصحة الإنجابية، وإدارة برنامج وطني بشأن فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. وأنشئت في عام ١٩٩٠ اللجنة الوطنية للوقاية من الايدز بموجب قرار صادر عن رئيس مجلس الوزراء (رئيس الوزراء حاليا). وقد أبلغ عن عدد كبير من النساء التي تعاني من أمراض النساء في المناطق الريفية. وتم فحص صحة ٣,٩٩ مليون امرأة منهن ١,٥ مليون امرأة تلقت علاجا طبيا من أمراض النساء. وتم شفاء نحو ٣٨ في المائة من المريضات بأمراض النساء. واكتشفت ٨٠٦٠ حالة إصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في عام ١٩٩٧، وبحلول آذار/مارس ١٩٩٨ ازداد العدد إلى ٨ ٤١٧ حالة منها ١ ٢٤٦ حالة من الإناث، أي بنسبة ١٤,٨ في المائة من المجموع، وتمثل البغايا ٥ في المائة، والمرضى بأمراض تنتقل عن طريق الاتصال الجنسي ٢,٤ في المائة. وقد انتشر فيروس نقص المناعة البشرية/الايدز في فييت نام، مثلها كمثل سائر البلدان في المنطقة، وشملت الفئات المعرضة لأخطار شديدة البغايا ومدمني المخدرات. وركزت الحكومة جهودها على توعية وإعلام وتعليم الناس بشأن المرض والتدابير الوقائية وكيفية رعاية المرضى بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز، وزيادة الاستثمار في هذه الأنشطة، وتعزيز هياكل الوكالات ذات الصلة، وتشجيع المشاركة الشعبية في هذه الجهود والدعوة إلى المزيد من المساعدات الدولية.

٢٣٢ - وفي الختام، تكفل للمرأة الفييتنامية بصفة جوهرية فرص الحصول على الخدمات الصحية. ومن بين المزايا في هذا الشأن السياسات المناسبة التي تنتهجها الحكومة بشأن الرعاية الصحية للمرأة والطفل، وتشجيع المشاركة من جانب المجتمع بأسره، فضلا عن الأنشطة الفعالة لنشر المعلومات. غير أن المعوقات الأولية تتمثل في التمويل المحدود والمرافق التقنية الهزيلة لتقديم الخدمات. ولا يحصل على خدمات الرعاية الصحية سوى ٨٠ في المائة من النساء بسبب الزيادة السريعة في السكان. وتمثل الأوضاع الصحية الهزيلة وممارسة عادات عفا عليها الزمن تحديات كبيرة أمام المجتمع. وينبغي للحكومة، من أجل تحسين تنفيذ مهمة حماية ورعاية صحة المرأة والطفل، أن تواصل جهودها فيما يلي:

(أ) زياد الاستثمار في نشر المعلومات عن الرعاية الصحية للمرأة والطفل وخاصة في تنفيذ البرنامج الوطني للسكان وتنظيم الأسرة في المناطق المنعزلة والنائية والريفية والمرتفعة؛

(ب) تعزيز شبكة الرعاية الصحية القائمة، وتحسين نوعية الخدمات الطبية لتلبية الاحتياجات المشتركة، وبناء شبكة من المستشفيات للأم والطفل؛

(ج) وضع وتنفيذ برنامج لتحسين الصحة الإنجابية تمشيا مع روح المؤتمر الدولي للسكان والتنمية المعقود في القاهرة في عام ١٩٩٤ والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة المعقود في بيجين في عام ١٩٩٥؛

(د) الإسراع بإضفاء الطابع الاجتماعي على الرعاية الصحية للمرأة والطفل وحمايتهما.

ميم - المادة ١٣

٢٣٣ - بعد أكثر من عشر سنوات منذ الاضطلاع بعملية التجديد الوطني، ربطت الحكومة أهداف النمو الاقتصادي للبلد بهدف المساواة الاجتماعية، مع تركيز قدر أكبر من الاهتمام على حقوق المواطن الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتنص المادة ٣٢ من دستور ١٩٩٢ على أن الدولة سوف توظف استثمارات من أجل النهوض بالثقافة والآداب والفنون؛ وتعمل على تسهيل تمتع الشعب بالأنشطة الأدبية والفنية؛ ورعاية المواهب الخلاقة في الآداب والفنون، وتعزيز التنوع في الآداب والفنون؛ وتنص المادة ٤١ على أن تمارس الدولة الإدارة العامة لتنمية التربية البدنية والألعاب الرياضية وتعمل على تشجيع ومساعدة مختلف أشكال التربية البدنية وحرية ممارسة الشعب لأنشطتها. ولا توجد أي قيود أو تمييز ضد المرأة في سياسات الحكومة. وفضلا عن ذلك تولي الدولة اهتماما إلى تهيئة الظروف المواتية لحصول المرأة على برامج الرفاه الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والتمتع بها.

كفالة حق المرأة في الاستحقاقات العائلية

٢٣٤ - كانت الإعانات العائلية في الماضي تدرج في مرتب موظفي الدولة. وكانت المدفوعات لموظفي الدولة تتألف من عدة أنواع من الإعانات تشمل الإسكان ورعاية الطفل والرفاه الاجتماعي والمعونة في حالات الإغاثة وتوفير السلع الأساسية الضرورية. ومع صدور المرسوم 235/HDBT المؤرخ ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٥ عن مجلس الوزراء (الحكومة الآن) بشأن إصلاح السياسات المتعلقة بمرتبات موظفي الدولة والعاملين في القوات المسلحة، تغيرت أنظمة دفع المرتبات. وبموجب المرسوم، تقوم مرتبات الدولة على أساس السلع. ويعمل نظام المرتبات الجديد وفقا لتوزيع العمل، وإلغاء الدعم، وكفالة نظام جديد للأجور/ المرتبات في أنحاء البلد من أجل التحسين التدريجي للأوضاع المعيشية لموظفي الدولة والعمال والعاملين في القوات المسلحة. وينص نظام المرتبات الجديد على أن من حق موظفي الدولة ذكورا وإناثا، متزوجين وغير متزوجين، الحصول على المدفوعات ذاتها عند العمل في الظروف ذاتها. وأصدرت الحكومة المرسوم 25/CP في عام ١٩٩٣ والمرسوم 05/CP في عام ١٩٩٤ ليحلا محل المرسوم 235/HDBT. ومع صدور قانون العمل في

عام ١٩٩٥، ظل نظام المرتبات كما هو دون تغيير من حيث المبدأ. غير أن قانون العمل ينطبق على مجموعة أوسع من الأهداف، ويشمل العاملين في مختلف القطاعات الاقتصادية. ويحق لهم، بغض النظر عن نوع الجنس، الحقوق ذاتها عند الاشتراك في علاقات العمل. وفي عام ١٩٩٧، أصدرت الحكومة المرسوم 06/CP من أجل المزيد من تحسين نظام المرتبات.

٢٣٥ - وفضلا عن ذلك، تطبق الوكالات التي تديرها الدولة والمشروعات أنظمة بشأن المعونة في حالات الإغاثة للعاملين وأسرهم على أساس منتظم و/أو طارئ في حالة الكوارث الطبيعية والحوادث والأحداث المؤسفة. وعادة ما تعطي هذه الأنظمة الأولوية للمرأة. وفي أغلب الأحيان تمنح الإدارة المحلية ومنظمات الأعمال والنقابات مكافآت مختلفة للموظفين الذين يحققون إنجازات بارزة في الأنشطة المتعلقة بالسكان وتنظيم الأسرة، وفي النهوض بأساليب الحياة الأسرية الصحية، ورعاية أطفالهم.

كفالة حقوق المرأة في الحصول على القروض المصرفية والرهون العقارية وغير ذلك من أشكال الائتمان المالي

٢٣٦ - استنادا إلى الأنظمة المتعلقة بالحقوق في التملك والوراثة والمشاركة في أنشطة الإنتاج ومشاريع الأعمال، يكفل القانون الفييتنامي، على أساس المساواة بين الرجل والمرأة، الحق في الحصول على قروض مصرفية ورهون عقارية وأشكال أخرى من الائتمان المالي. ولا يوجد أي تمييز ضد المرأة في هذه الأنشطة. وينص القانون الصادر في ٢٤ أيار/مايو ١٩٩٠ والمتعلق بالمصارف والتعاونيات الائتمانية والمؤسسات المالية على أن يطلب من الذين يسعون للحصول على ائتمانات مالية ورهون عقارية من المصارف تقديم مستندات تبين أغراضهم من الاقتراض، وقدراتهم المالية أو ضامنيهم، وأن يكون لديهم ملف عقاري قانوني. وينص القانون المتعلق بمصرف الدولة في فييت نام والقانون المتعلق بالمنظمات الائتمانية الصادران في عام ١٩٩٧ على أن يطلب من الذين يريدون الحصول على رهون عقارية أو ائتمانات بضمان طرف ثالث، تقديم مستندات إلى المصرف بشأن جدوى خطط مشاريعهم التجارية والقدرة المالية للمقترض أو الضامن.

٢٣٧ - وعند الوفاء بالشروط السالفة الذكر، يحق للمرأة، متزوجة أو غير متزوجة، وللرجل الاقتراض من المصرف أو رهن عقارهم دون موافقة أطراف ثالثة. ومن الشائع في المدن والمناطق الصناعية أن تقترض المرأة من المصرف لتنمية الإنتاج أو لمشاريع الأعمال أو الخدمات. ولا تمنعها المصارف أو المنظمات الائتمانية عن ذلك على أساس نوع جنسها. وفي المناطق الريفية، تهدف البرامج الائتمانية (الائتمان الريفي والبرنامج الوطني لتوليد فرص العمل والبرنامج الوطني للحد من الجوع وتخفيف حدة الفقر) إلى تنمية الإنتاج وتحسين ظروف معيشة المزارعين، وتتعامل مع الأسرة المعيشية في أغلب الأحيان على أنها عميلها. وتعتبر المادة ١١٧ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ رب الأسرة المعيشية على أنه الشخص الذي يمثل مصالح الأسرة في المعاملات المدنية. ويسمح لرب الأسرة بتفويض أعضاء راشدين آخرين في الأسرة للعمل بوصفه ممثلا للأسرة في أي معاملة مدنية. وعليه، لا يوجد عائق أمام حصول المرأة على الخدمات الائتمانية. وفي أغلب الأحيان تمنح الأسر المعيشية الفقيرة التي تكون فيها المرأة هي ربة الأسرة الأولوية في الحصول على القروض في وقت مبكر عن المستفيدين الآخرين أو بمبالغ أكبر بالمقارنة بهم. وفيما يلي

إحصاءات واردة في تقرير لمصرف التنمية الزراعية والريفية بشأن تنفيذ البرنامج الوطني للحد من الجوع وتخفيف حد الفقر في أقاليم نغي آن وهاتنه وكوانغ بنه المركزية:

سلف المقترضين من حيث القطاع الاقتصادي ونوع الجنس

(عضو/ مليون دونغ فييتنامي)

القطاع الاقتصادي	أقل من نصف مليون		نصف إلى واحد مليون		١ إلى ١,٥ مليون		١,٥ إلى ٢ مليون		٢ إلى ٢,٥ مليون	
	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
الخدمات	١,٢/٣	١/٣	١٨,٢/٢	١٩,٢/٢	٣٩,٩/٣٧	٦٥,٨/٦٠	٤٢,٧/١٦	٢١,٩/٢٤	١٣٩/٦٩	٨٠,٤/٤٠
الزراعة	٨٥٦,٢/١,٣٧٨	٢٠٢,١/٣٨٧	٦,٣١٩/٧,٤٢٩	٢,٦٨٩/٣,٠٨٠	١٣,١١٨/٩,٦٦٢	٥,١١٣/٣,٦٨٨	١٠,٦٠٤/٦,٢٤٨	٣,٦٥٨/٢,١٧٩	٥,٢٦٤/٢,١٦٧	١,٤١٥/٦٠٧
قطاعات أخرى			١٣٦/١٣٧	١٢/١٣	١٨٩/١٥٣	٧٧,٥/٦٤	١٠٨/٦٨	١٧٩/١٢٣	١٨٧/٨٠	١٠٣,٥/٤١

٢٣٨ - ومن أجل مساعدة المرأة على رفع الإنتاج وزيادة دخلها، وضعت المنظمات الجماهيرية، وخاصة الاتحادات النسائية المحلية، نماذج فعالة للائتمان والادخار. وفيما بين عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٨، منحت أكثر من مليون امرأة قروضا قيمتها ٩,٨ بليون دونغ. وبالإضافة إلى ذلك، قدمت المرأة مساعدات متبادلة عن طريق تقاسم شتلات النباتات وسلالات الحيوانات وأدوات الإنتاج.

الحق في الاشتراك في الأنشطة الترويحية والألعاب الرياضية والأنشطة الثقافية

٢٣٩ - ينعكس تفوق النظام الاشتراكي في فييت نام بشكل جزئي في توفيره للرفاهية العامة والأنشطة الثقافية والترويحية والألعاب الرياضية لأفراد الشعب كافة. وتشجع المرأة على الاشتراك في الأنشطة الترويحية، والتمتع بمختلف العروض الفنية، والمشاركة في الأنشطة الثقافية والألعاب الرياضية للهواة، فضلا عن الاشتراك في المسابقات الرياضية على جميع المستويات. وقد حصلت المرأة الفييتنامية على كثير من الجوائز في ميادين الفنون والألعاب الرياضية. وفيما يلي أداء المرأة بحلول عام ١٩٩٦:

(أ) ٢١ جائزة لفنان الشعب؛

(ب) ٥٨ جائزة لفنان قدير؛

(ج) ٥٧ ميدالية ذهبية في المسابقات الوطنية والدولية؛

(د) ٥٤ ميدالية ذهبية وفضية وبرونزية في مسابقات الألعاب الرياضية الدولية؛

(هـ) ٣٧٤ ميدالية ذهبية وفضية وبرونزية في مسابقات الألعاب الرياضية الوطنية.

٢٤٠ - وجدير بالذكر أن عدد الإناث الفائزات بجوائز يرتفع كثيرا عن عدد الذكور، وخاصة في الشطرنج وألعاب المضمار والمصارعة. وكثيرا ما تنظم دورات لكرة القدم النسائية في فييت نام. وأول مستكشف فييتنامي يصل إلى القطب الجنوبي كان امرأة. وتجذب المناسبات الثقافية والألعاب الرياضية للهواة التي تنظمها الوكالات ومشاريع الأعمال والمدارس والمناطق السكنية بانتظام اشتراك عدد كبير من النساء. وأولت الحكومة اهتماما إلى التوجيه والإرشاد في هذه الأنشطة لضمان صحتها وجدواها. وأصدرت وزارة الثقافة والإرشاد في ١٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ التوجيه رقم 46/VH/QD الذي يحكم مضمون وتنظيم مسابقات الجمال من أجل ضمان أثرها التربوي تمشيا مع الطابع الثقافي الوطني مع منع الاتجاهات نحو التسويق التجاري. وفي ميدان الأنشطة الترويحية، ما زالت هناك فروق قائمة بين الأزواج والزوجات، وبين المرأة الحضرية والريفية، وخاصة الإناث القاطنات في مناطق نائية ومنعزلة. وفيما يلي نتائج دراسة استقصائية أجرتها اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة (بالنسب المئوية):

جوانب المشاركة	لم يحدث إطلاقا		أحيانا		يوميا	
	الزوجة	الزوج	الزوجة	الزوج	الزوجة	الزوج
الاستماع إلى الإذاعة	٢٥,٢	١٥,٥	٣٦,٦	٣٢,٠	٣٨,١	٥٢,٠
مشاهدة التليفزيون	١٩,٨	٣,٩	٣٧,٩	٣٥,٦	٤٢,١	٥٠,٣
قراءة الصحف	٥٣,٠	٣٩,٠	٣٦,٥	٤١,٩	٩,٦	١٨,٩

٢٤١ - وفي الختام، تشهد كفالة الاستحقاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمرأة صعوبة في فييت نام على الرغم من التحسن الأخير الملحوظ في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي. وقد اتسعت الفجوة القائمة بين الأغنياء والفقراء، وبين سكان الحضر والريف، في حين كان للأخذ باقتصاد السوق أثر على الاستحقاقات العائلية والأنشطة الثقافية والألعاب الرياضية. وإلى جانب أعباء العمل المنزلي، وبسبب المستويات الأدنى من التعليم، تتوفر أمام المرأة فرص أقل من المتوفرة أمام الرجل للحصول على قروض مصرفية. وحتى إذا ما حصلت على قروض مصرفية، فإن استخدامها أقل كفاءة. وتتوفر أمام المرأة أيضا فرص أقل من الرجل في المشاركة في الأنشطة الترويحية والثقافية والألعاب الرياضية.

نون - المادة ١٤

٢٤٢ - طبقت دولة فييت نام منذ تأسيسها العدالة الاجتماعية. وقد تجلى موقف الدولة بشأن هذه المسألة باستمرار في مختلف الوثائق القانونية والخطط الاجتماعية والاقتصادية لكل مرحلة من مراحل التنمية الوطنية. وهذا بمثابة شرط جوهري لتمتع المرأة الريفية بحقوقها ومصالحها.

دور المرأة الريفية والمشاكل الخاصة التي تواجهها المرأة الريفية

٢٤٣ - تمثل المرأة الريفية ٧٨,٦٦ في المائة من مجموع عدد النساء في فييت نام، وتشكل ٥٣ في المائة من القوى العاملة في الزراعة. وتشكل المرأة بوصفها ربة أسرة معيشية ٢٧,٩ في المائة من مجموع أرباب الأسر المعيشية للمزارعين.

٢٤٤ - وقد أسهمت المرأة الريفية بقدر كبير في الأسرة والمجتمع. وإلى جانب دورها كأم وزوجة، تقوم برعاية الأطفال وكبار السن في الأسرة والمرضى، ومسؤولة عن إطعام الأسرة. وتشترك المرأة الريفية الفييتنامية مباشرة أيضا في التنظيم والعمل من أجل الحصول على الدخل والغذاء للأسرة. وتشارك المرأة في جميع فروع الزراعة والحراجة وصيد الأسماك والخدمات تقريبا، مع اشتراك الغالبية من النساء في إنتاج الأغذية وتربية الحيوان. وعادة ما تضطلع المرأة الريفية بأعمال شاقة ويدوية. وفضلا عن ذلك، تشكل المرأة قوة حاسمة في تنفيذ مشاريع التنمية الريفية التي تشمل الري وبناء الطرق وأعمال إمدادات المياه والمرافق الصحية، والبرنامج الوطني للسكان وتنظيم الأسرة. وتشارك المرأة أيضا في الأنشطة الاجتماعية والثقافية والمجتمعية على مختلف المستويات.

٢٤٥ - وعلى الرغم من إسهامها الكبير في المجتمع، تواجه المرأة الريفية أنواعا من الحرمان والتحديات منها ما يلي:

(أ) أعمال إضافية بانتظام من أجل كفالة البقاء الاقتصادي للأسرة؛

(ب) نقص موسمي في فرص العمل وكفاءة متدنية في العمل؛

(ج) مستويات هزيلة من التعليم وانعدام التدريب الوظيفي؛

(د) الافتقار إلى المعلومات وقلة الفرص للمشاركة في الأنشطة الثقافية والألعاب الرياضية؛

(هـ) أعباء العادات البالية والتحيزات من الأسرة والمجتمع؛

(و) مرافق أساسية هزيلة وأوضاع صحية سيئة؛

(ز) معدلات مرتفعة للمواليد وتوزيع غير متناسب لأعباء العمل.

٢٤٦ - وقد أثرت المشكلات السالفة بدرجة كبيرة على سكان الريف، رجالا ونساء على السواء. غير أن المرأة الريفية، في وضعها الراهن تعاني أشكالا من الحرمان أكبر مما يعانيه الرجل وقريناتها من المناطق

الحضرية. واسترعى الوضع اهتمام الإدارة على جميع المستويات ويتم معالجته من خلال برامج التنمية الزراعية والريفية.

التدابير المتخذة لكفالة حقوق المرأة الريفية ومصالحها

المشاركة في وضع وتنفيذ التخطيط الإنمائي على جميع المستويات

٢٤٧ - تنص المادة ٥٣ من دستور ١٩٩٢ على أن جميع المواطنين، بمن فيهم المرأة الريفية، لهم الحق في المشاركة في الإدارة الاجتماعية وإدارة الدولة، وفي مناقشة وتنفيذ خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في مناطقهم مباشرة. وعادة ما يتم اشتراك المرأة الريفية في إعداد الخطط من خلال أنشطة الاتحادات النسائية على جميع المستويات. والاتحاد النسائي المحلي هو الممثل للإدارة المحلية على مختلف المستويات لضمان أن تكون إدارة الدولة من خلال الاتحاد النسائي الفييتنامي متمشية مع القرار 163/HDBT الصادر عن مجلس الوزراء (الحكومة الآن) في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨. ومن الناحية التطبيقية، أثبتت آلية التمثيل أنها مناسبة للمستوى التعليمي والخصائص المعينة للمرأة الريفية، وأنها تقدم إسهامات فعالة على المستوى الريفي. وأكد تقرير يستعرض تنفيذ قرار الحكومة ١٦٣ لعام ١٩٥٥ لمدة ست سنوات أن الاتحاد النسائي يمارس تنسيقا وثيقا مع الإدارة المحلية ويقدم إسهامات فعالة في إنجاح تنفيذ أهداف المشاريع في الميادين الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والسكان وتنظيم الأسرة.

٢٤٨ - وقد اجتذبت البرامج والمشاريع، وخاصة تلك المتعلقة بالقضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر وإمدادات المياه والمرافق الصحية والسكان وتنظيم الأسرة، تدريجيا مشاركة متزايدة ومباشرة من جانب المرأة على جميع المستويات. ويعد مرسوم الحكومة 29/1998/ND-CP المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٩٨، بشأن إصدار أنظمة تتعلق بممارسة الشعب للحق في الديمقراطية على صعيد الأحياء والكوميونات، تأكيدا لاحترام الحكومة لحقوق المواطنين، بمن فيهم المرأة الريفية. ووفقا للقرار، يسمح لأفراد الشعب بمناقشة وتقرير ست قضايا مختلفة، ومجرد مناقشة ثماني قضايا مختلفة ورفع توصيات بشأنها إلى المجلس الشعبي واللجنة الشعبية، وتنفذ ومراقبة تنفيذ ١٠ قضايا مختلفة. ولتنفيذ المرسوم، أصدر رئيس الوزراء في ١٥ أيار/مايو ١٩٩٨، الأمر 22/1998/CT-TTg بشأن تنفيذ الأنظمة المتعلقة بالديمقراطية على صعيد الكوميونات.

الحق في الرعاية الصحية والتعليم والتدريب

٢٤٩ - المرأة والرجل في الريف متساويان في التمتع بالسياسات الحكومية للرعاية الصحية والتعليم. غير أن تنفيذ السياسات يواجه صعوبات كبيرة في المناطق الريفية بسبب ضعف المرافق الأساسية ونقص الموارد البشرية.

٢٥٠ - وبالنسبة للصحة العامة، تهدف الحكومة إلى تعزيز شبكة الرعاية الصحية على مستوى القواعد الشعبية من خلال التوفير المدعوم بالكامل لجميع المعدات الطبية والعاملين الطبيين، ودعم رسوم نقل

الأدوية، وإنشاء صناديق للطب الوقائي، وتقديم الأدوية بالمجان، بما قيمته في المتوسط ٠٠٠ ١٠ دونغ للفرد الواحد في السنة، إلى الأشخاص المقيمين في المناطق النائية. وتمنح المحليات أيضا بوالص للتأمين الصحي إلى مشوهي الحرب، وأفراد الأسرة المحتاجين من شهداء الحرب والعائلات الفقيرة. وقد انطلقت حركة الرعاية الصحية الأولية على نطاق واسع في المجتمعات السكنية. وتم توسيع شبكة العاملين الطبيين لتشمل القرى. وأسفرت الجهود عن تحسن ملحوظ في صحة المرأة الريفية. وتوزع المعلومات المتعلقة بالسياسات والتدابير الرامية إلى تنفيذ تنظيم الأسرة على نطاق واسع بين سكان الريف في أعقاب صدور التعميم 497 UB/GDTT عن اللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة، الذي يتضمن تعليمات بشأن تنفيذ استراتيجية الإعلام - التعليم - الاتصال من أجل السكان وتنظيم الأسرة. وبعبارة عامة، تتمكن المرأة الريفية من الحصول على خدمات مناسبة للرعاية الصحية، بما في ذلك خدمات تنظيم الأسرة (انظر المادة ١٣).

التعليم

٢٥١ - تتمتع المرأة الريفية، بسبب سياسة الحكومة بشأن تعزيز شبكة المدارس في المناطق الريفية، بأوضاع تعليمية أفضل بالمقارنة بمثيلاتها في العقد الماضي. وإلى جانب الالتحاق بمدارس التعليم الابتدائي والثانوي، يمكن للمرأة أيضا أن تلتحق بدورات ثقافية وغير نظامية للتدريب الوظيفي في مراكز التدريب المهني ودورات تدريبية قصيرة الأجل. وتشمل الدورات التدريبية المتوفرة في المناطق الريفية تقنيات متقدمة لتربية الحيوان والزراعة، وإدارة متكاملة لمكافحة الآفات، وتجهيز إنتاج المزارع، ومهارات تجارية جديدة، وإدارة مشاريع الأعمال الصغيرة والخدمات.

الرفاه الاجتماعي

٢٥٢ - تهدف الحكومة إلى تنفيذ سياسة تفضيلية تجاه الذين يقدمون خدمات عظيمة إلى البلد. وتستفيد كثير من النساء الريفيات من هذه السياسة. و ٨٠ في المائة من المستفيدين من هذه السياسة حاليا هم من النساء الريفيات، ومنهم أمهات وزوجات، وأبناء مشوهي الحرب والمحاربين الذين ضحوا بأرواحهم، والنساء المساهمات في القوات المسلحة. وتشمل المعاملة التفضيلية تقديم بدلات شهرية نقدية أو في شكل أغذية، والإعفاء من المصاريف المدرسية أو تخفيضها، وتقديم منح دراسية، وبوالص لتأمين الرعاية الصحية، وتخفيض الضرائب على مشاريع الأعمال الزراعية والخدمات الزراعية. وبالإضافة إلى ذلك، ومن خلال الحركة الجماهيرية التي موضوعها "سداد دين العرفان بالجميل"، تقدم هبات لبناء ٠٠٠ ٧٠ مسكن "للتراحم" والارتفاع بمستوى ٠٠٠ ٦٠ مسكن آخر للمستفيدين من هذه السياسة. وبلغ مجموع أموال "صندوق سداد دين العرفان بالجميل" ٢٥٢ بليون دونغ. وأنعمت الدولة بلقب "الأم الفييتنامية البطل" على ٠٠٠ ٣٦ امرأة ريفية. وتتلقى جميع الأمهات الفييتناميات البطلات الباقيات على قيد الحياة رعاية ودعما من الوكالات والمشاريع.

٢٥٣ - والمشكلة القائمة بالنسبة للعاملين في المجتمعات الريفية من النساء والرجال هي أنه لا تتوفر لديهم إمكانية الحصول على بوالص للتأمين الاجتماعي. وعلى الوكالات ذات الصلة أن تسارع بتقديم توصيات إلى الحكومة لإعداد بوالص مناسبة في المستقبل القريب.

تنظيم جماعات للإنتاج بالجهود الذاتية وتهيئة فرص لحصول المرأة الريفية على القروض

٢٥٤ - أدى قرار الحزب العاشر الصادر في ٥ نيسان/أبريل ١٩٨٢ بشأن إصلاح الإدارة الزراعية والاقتصادية إلى تغيير أساسي في آلية الإدارة الزراعية في المناطق الريفية في فييت نام، مثل تحرير قوة العمل، واستقلال المزارعين في اتخاذ قرارات الإنتاج؛ والأسرة المعيشية بوصفها وحدة اقتصادية تدعم ذاتها بذاتها ودور التعاونيات الزراعية المساند لاقتصاد الأسر المعيشية. ومع تنفيذ قانون التعاونيات لعام ١٩٩٦، تشهد مناطق فييت نام الريفية حاليا تغيرات هيكلية، تتمثل في إنشاء تعاونيات نموذجية جديدة، واستحداث برنامج الائتمان الريفي لمساعدة المزارعين في القضاء على الجوع وتخفيف حدة الفقر وتنمية إنتاج السلع. وتهيأت أمام المرأة الريفية فرص أكبر لتنمية الإنتاج، ومن ثم تحسين وضعها الاجتماعي نحو تحقيق المساواة بين الرجل والمرأة. وإلى جانب الاشتراك في التعاونيات المحلية، تهيأ الفرص أمام المرأة الريفية للانضمام إلى جماعات الائتمان أو الادخار النسائية التي أنشأتها الاتحادات النسائية المحلية، وفروع مشاريع الإنتاج والأعمال الناجحة في رابطة المزارعين، والمنظمات التابعة لرابطة النهوض بالزراعة، ورابطة العاملين بالبساتين. ويمكن مشاهدة تنمية قوية في تطوير نماذج الاقتصاد الزراعي. وتم تنويع شبكة الخدمات في خدمة الإنتاج والحياة اليومية. وأسفرت هذه التغييرات عن تهيئة فرص أكبر أمام المرأة للحصول على أعمال لزيادة دخلها. والواقع أن المرأة الريفية تقوم بدور أساسي في القطاعات غير الزراعية والخدمات ومشاريع الأعمال الصغيرة. وخلال الأوقات في غير المواسم الزراعية، غالبا ما تترك المرأة الريفية بيتها إلى المناطق الحضرية سعيا وراء أعمال مؤقتة لزيادة دخلها. ومن الواضح أن عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية قد هيأت المزيد من الفرص أمام المرأة للمشاركة في الأنشطة الاقتصادية لكفالة معيشة أفضل للأسرة.

٢٥٥ - وفيما يتعلق بمسألة الائتمان، تنص المادة ٣٧٦ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ على أنه "يجوز للمنظمات الاجتماعية والسياسية في المحليات أن تضمن الالتزامات عن طريق "إعلان الثقة" من أجل أن يقترض الفقراء من الأفراد والأسر المعيشية مبالغ صغيرة من المصارف أو المؤسسات الائتمانية لأغراض الإنتاج أو مشاريع الأعمال أو تقديم الخدمات وفقا لأنظمة الحكومة". وتتمتع المرأة الريفية بسياسة الائتمان الحكومية للمزارعين التي تتيح للمرأة الحصول على قرض تصل قيمته إلى مليون دونغ دون اشتراط رهن عقاري. وتقدم هذه القروض من خلال الجماعات النسائية وجماعات المساعدة الذاتية وفقا لروح المرسوم CP 14 الصادر عن الحكومة في ١٢ آذار/ مارس ١٩٩٣. ولدى نحو ٥٠ في المائة من النساء الريفيات في الوقت الحاضر إمكانية الحصول على قروض ائتمانية منخفضة الفائدة. وتعطي الحكومة الأولوية للأسر الفقيرة التي تعيلها امرأة في الحصول على تسهيلات صندوق الدولة للفقراء وصندوق دعم المزارعين. وتقدم أيضا لهذه الأسر مساعدة تقنية وتصدر إليها تعليمات بكيفية زيادة الإنتاج. وقد تمكن الاتحاد النسائي من جمع ٧٠ بليون دونغ عن طريق تنظيم حملة موضوعها "يوم ادخار للنساء الفقيرات". وتم توجيه المبلغ إلى ٠٠٠ ٢٦ من النساء الفقيرات. وأمكن للاتحاد النسائي باستخدام مبلغ ٢٣ بليون دونغ خصصها الصندوق الوطني لإيجاد فرص للعمل، توفير ٠٠٠ ١٤٠ فرصة عمل جديدة للمرأة. غير أن المرأة الريفية تود أن تتاح لها فرص أكبر للحصول على قروض ائتمانية، وأن تزود بمساعدات تقنية وتسهيلات تسويقية حتى تتمكن من زيادة فعالية القروض التي تحصل عليها.

حقوق المرأة الريفية في الانتفاع بالأرض

٢٥٦ - تنص المادة ١٨ من دستور ١٩٩٢ على أن تعهد الدولة بأراض إلى المنظمات والأفراد للانتفاع بها على نحو مستقر ودائم. ويجوز لهذه المنظمات والأفراد نقل الحق في الانتفاع بالأرض التي عهدت بها الدولة إليهم وفقا للقانون. وطبقا لقانون الأرض لعام ١٩٩٣ والمرسوم 64/CP لعام ١٩٩٣ الذي ينطوي على أنظمة لتخصيص الأرض الزراعية للأسر المعيشية والأفراد لأغراض الإنتاج الزراعي الطويل الأجل، يعهد إلى الأسر المعيشية والأفراد، بغض النظر عن نوع الجنس، بأراض من أجل الإنتاج المستقر والدائم إذا استوفوا أحد المعايير التالية: ينبغي أن يكونوا إما من المقيمين الدائمين أو المتعلمين أو الجنود أو المزارعين. وتوجد لائحة تكميلية فيما يتعلق بتخصيص الأرض للمرأة غير المتزوجة البالغة من العمر ٣٠ عاما أو أكثر بناء على رغبتها في أن تعيش بمفردها. وتفيد الإحصاءات الأولية أن أكثر من ٧ ملايين أسرة معيشية ريفية منحت شهادات انتفاع بالأرض وأن ٤ ملايين آخرين منحوا شهادات لاستخدام أرض للسكنى. وفي معظم الحالات، يشترك الزوج والزوجة في توقيع الشهادة، أو يوقعها الزوج بمفرده بموافقة مسبقة من الزوجة بوصفهما شريكين في ملكية الأرض أو المسكن. ونحو ١٢,٧ في المائة من هذه الشهادات تمنح لأسر معيشية ترأسها امرأة، ومعظم هؤلاء النساء عزباوات أو أرامل. ويتساوى الرجل والمرأة في عملية تخصيص الأرض في المناطق الريفية في فييت نام. وتتمتع المرأة بالحقوق ذاتها التي يتمتع بها الرجل، وهي الحق في مبادلة حق الانتفاع بالأرض أو نقله أو تأجيره أو توريثه أو رهنه. غير أنه لا تزال هناك قضايا قائمة ينبغي لمقرري السياسات أن يعالجوها في المستقبل. وعلى سبيل المثال، كثير من النساء بعد الزواج ليست لديهن أرض للزراعة لأن آبائهن وآباء أزواجهن لا يعطونهن الحق في الانتفاع بالأرض المخصصة لعائلة كل منهم. وفضلا عن ذلك، لا يحق للمرأة عادة وراثة الأرض من آبائها نظرا لعادات الأسرة التقليدية بتفضيل الإبن.

الهياكل الأساسية والمرافق الصحية

٢٥٧ - تتمتع المرأة الريفية التي تقيم في المناطق الريفية بأوضاع معيشية وإنتاجية أفضل نظرا للتحسن الملحوظ في حياة المجتمعات الريفية في البلد. وتنفيذا لقرار الاجتماع الخامس للجنة المركزية للحزب، والمؤتمر السابع في عام ١٩٩٣، بشأن مضاعفة عملية التجديد والنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في المناطق الريفية زادت الحكومة من استثماراتها في المناطق الريفية. واليوم فإن قرابة ١٠٠ في المائة من الكوميونات تحصل على التيار الكهربائي من شبكة الكهرباء الوطنية، و ٩٣ في المائة منها تربطها بمراكز الأقاليم التابعة لها طرق واسعة في حين أن لدى جميع الكوميونات مدرسة ابتدائية وعيادة ومكتب إعلامي. وأولت الحكومة أيضا عناية خاصة إلى قضايا إمدادات المياه والصرف الصحي. وحصل نحو ٣٠ في المائة من سكان الريف على مياه جارية بحلول عام ١٩٩٧. وحددت الحكومة هدفا يتمثل في تثقيف ٥٠ في المائة من نساء الريف بشؤون الصرف الصحي وحثهن على اتباع أنظمة النظافة الشخصية، وتقديم المساعدة إلى المرأة في المناطق التي تجتاحها الفيضانات لبناء المساكن وإلى السكان من الأقليات الإثنية لإقامة مساكن دائمة. وهذه نتائج أولية وإن كانت هامة تساعد على كفالة وتحسين ظروف معيشة سكان الريف، بمن فيهم المرأة.

٢٥٨ - وترغب كثير من النساء الريفيات في الحصول على مساعدات رأسمالية وتقنيات جديدة لتوسيع إنتاجهن وتسويق منتجات مزارعهن وأحراجهن ومصايدهن السمكية. ويأملن أيضا في التمتع بأنشطة أفضل في ميادين الرعاية الصحية والتعليم والترفيه. ومن الضروري مواصلة استكمال الأنظمة والإجراءات المتعلقة بقانون الأرض من أجل كفالة حق المرأة بالكامل في الإنتاج واستخدام الأرض السكنية. وينبغي القيام بمراقبة وتفقد إنفاذ القانون وتنفيذ الأنظمة المتعلقة بالمرأة والطفل في المحليات على أساس أكثر انتظاما وجدية.

سين - المادة ١٥

المساواة بين الرجل والمرأة أمام القانون

٢٥٩ - تنص المادة ٥٢ من دستور ١٩٩٢ على أن جميع المواطنين سواء أمام القانون. وتنص المادة ١٢٥ من قانون العقوبات على أن أي شخص يلجأ إلى العنف أو يرتكب أعمال خطيرة أخرى لمنع المرأة من المشاركة في الأنشطة السياسية أو الاقتصادية أو العلمية أو الثقافية أو الاجتماعية سيوجه إليه تحذير أو يقضي فترة إصلاح غير مشفوعة بالحبس لمدة تصل إلى سنة أو يُحكم عليه بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر أو سنة. ومن ثم، يكفل القانون الفييتنامي مساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة، ولا يتضمن أي تمييز ضد المرأة في المعاملات المدنية ويحمي المرأة من أي نوع من أنواع التمييز.

المركز القانوني للمرأة في المعاملات المدنية

٢٦٠ - تنص المادة ٨ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ على أنه في العلاقات المدنية تتساوى جميع الأطراف؛ ولا يجوز للمرء أن يستغل الفوارق فيما يتعلق بنوع الجنس كأسباب لعدم المساواة في معاملة الواحد للآخر. وتنص المادة ١٢ على أنه عند انتهاك الحقوق المدنية لشخص ما، فإن من حقه أن يطلب إلى المحكمة أو السلطات المختصة في الدولة اتخاذ التدابير اللازمة لحمايته.

٢٦١ - ووفقا للمواد ١٦ و ١٧ و ١٨ و ١٩ من القانون المدني لعام ١٩٩٥، للمرأة نفس الحقوق والالتزامات التي للرجل بموجب القانون الفييتنامي. وتنص المادة ٢٠ على أن الشخص البالغ من العمر ١٨ سنة أو أكثر لديه الأهلية المدنية الكاملة للدخول على نحو مستقل في معاملات مدنية، بما في ذلك الحق في إبرام عقود مدنية وإدارة أملاكه بنفسه والمشاركة في إجراءات الدعاوى المدنية أمام المحكمة. وفضلا عن ذلك، ينص في المادة ٢٢ من القانون المدني لعام ١٩٥٥ على أنه في الظروف التي يكون فيها شخص عمره أكثر من ١٥ عاما ولكن دون ١٨ عاما ولديه أموال مستقلة وكافية لضمان أداء الالتزامات، يمكن لهذا الشخص أن يقيم ويعقد معاملات مدنية، بما في ذلك إبرام العقود دون الحاجة إلى موافقة ممثل له.

٢٦٢ - وتدل النظم الوارد ذكرها على أن القانون الفييتنامي يكفل من الناحية العملية المساواة بين الرجل والمرأة في المعاملات المدنية. ولا توجد أي نظم تقيد هذا الحق أو تغيره أو تنكره بالنسبة للمرأة.

٢٦٣ - وفي الواقع، للمرأة الفييتنامية اليوم الحرية الكاملة لعقد وتنفيذ عقود مدنية (بوصفها فردا أو ممثلا لأسرة، أو جماعة تعاونية، أو كيان قانوني آخر). وأظهرت دراسة استقصائية شملت ١ ٠٠٠ امرأة أن أكثر

من ٧٦ في المائة من النساء الحضريات و ٥١,٢ في المائة من النساء الريفيات ذكرن أن لديهن استقلالا كاملا وأنهن أبرمن بأنفسهن عقودا مدنية (وخاصة عقود لاقتراض أموال من المصرف، ورهون عقارية، إلخ). وكشفت الدراسة ذاتها أن ٢٣ في المائة من نساء الحضر و ٤٦ في المائة من نساء الريف ذكرن أنهن نقلن هذا الحق طواعية إلى أزواجهن (أو أبنائهن) للتنفيذ.

٢٦٤ - وللمرأة الحق، فرديا أو بالتعاون مع آخرين، في إنشاء شركات خاصة أو أعمال تجارية أو مشاريع أعمال. ولديها كامل الحرية في إدارة أموال الشركة بنفسها ودون حاجة إلى موافقة زوجها أو أبيها. وحق المرأة في إدارة أموالها مكفول بموجب القانون. ويفيد الواقع أنه لا يوجد أي تمييز ضد المرأة في هذا المجال. ووفقا لأحد التقارير أصدرته غرفة فييت نام للتجارة والصناعة أن ١٥ في المائة من بين ٠٠٠ ٣٠ مشروع حكومي وخاص لديها مديرون ونواب مديرين من النساء، في حين أن ٢٧ في المائة من بين ٠٠٠ ٩٠٠ مشروع أعمال أسري تديرها امرأة.

٢٦٥ - وفي الملكية أو المنازعات الاقتصادية، للمرأة حسب قانون ١٩٨٩ بشأن إجراءات تسوية القضايا المدنية وقانون ١٩٩٤ بشأن إجراءات تسوية القضايا الاقتصادية، حق مستقل للمشاركة شخصيا في إجراءات الدعوى أو توكيل محام لحماية حقوقها أمام المحكمة. وفي عام ١٩٩٦ وحده، تلقت المحاكم المحلية في أنحاء البلد وتصرفت في أكثر من ٠٠٠ ٤٠ قضية من قضايا المنازعات حول الملكية، و ٣٠ في المائة من هذه القضايا رفعتها نساء. وللمرأة الحق في المشاركة في الإجراءات القانونية كما ينظمها القانون.

٢٦٦ - وتنظر المحاكم والوكالات القانونية الأخرى وتبت في القضايا دون تقييد أو منع أو إنكار لحق المرأة في الاشتراك في أنشطة التقاضي لحماية مصالح المنظمات أو مشاريع الأعمال التي تمثلها.

مبادئ المساواة والحرية والالتزام الطوعي والاتفاق

٢٦٧ - تنص المادة ٥٧ من الدستور على أن المواطنين، بغض النظر عن نوع جنسهم، يتمتعون بحرية تكوين مشاريع الأعمال على النحو المحدد في القانون. وتنص المادة ٣٩٥ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ على أن الأطراف، رجالا ونساء على السواء، الذين يبرمون عقودا مدنية، سوف يتقيدون بمبدأ الطواعية والمساواة وحسن النية والتعاون والأمانة والإخلاص. وعندما يكون أحد الطرفين في عقد مدني امرأة والطرف الآخر رجلا، تظل المبادئ المعلنة كما هي دون تغيير ودون أي تمييز. وفي الحالات التي لا تراعى فيها بدقة هذه المبادئ أو تكون هناك انتهاكات للطواعية وعدم مساواة في إبرام العقد على أساس نوع الجنس، يكون العقد باطلا وفقا للمادة ١٣٦ من القانون المدني لعام ١٩٩٥.

الحقوق المتساوية للمرأة في حرية الحركة وحرية اختيار محل إقامتها

٢٦٨ - تنص المادة ٦٨ من دستور ١٩٩٢ والمادة ٤٤ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ على أن يتمتع الرجل والمرأة بحرية الحركة وحرية اختيار محل الإقامة داخل البلد؛ ويمكن لكل منهما السفر بحرية إلى الخارج والعودة إلى الوطن على النحو المحدد في القانون. وتتقرر حرية الحركة وحرية اختيار محل الإقامة لكل فرد

حسب حاجته ورغبته وطاقته وظروفه دون أي حظر بموجب القانون. وتنص المادة ٥١ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ على أنه يجوز للزوجة والزوج أن يكون لكل منهما محل إقامة مستقل إذا رغب في ذلك.

٢٦٩ - والواقع أن سياسات الحكومة والنظم المحلية بشأن الحركة والإقامة والسكن تعكس باستمرار المساواة بين الرجل والمرأة ولا تحتوي على أي تقييد أو تمييز ضد المرأة. ومع استحداث اقتصاد السوق في فييت نام، ينتقل المزيد من الأشخاص، رجالا ونساء، من الريف إلى المناطق الحضرية سعيا وراء عمل مستقر وإقامة مستقرة. وتشجع الحكومة الأشخاص على الإقامة في مناطق اقتصادية مخططة سلفا. وتتخذ المحليات الجبلية مبادرات لمساعدة السكان المحليين على الاستقرار في حياتهم وإنتاجهم، ومن ثم تحسين ظروف معيشتهم. غير أن الواقع يدل على أن هناك حالات لا تستوفي فيها المرأة والرجل المتطلبات اللازمة لحرية الهجرة واختيار محل الإقامة. إذ أن الإناث من السكان في المناطق المرتفعة والمناطق النائية لا يستطعن الانتقال إلى محل يقع عليه اختيارهن، خاصة في ظل الأوضاع الهزيلة للنقل والطرق. ويتبين من الإحصاءات القائمة على الدراسات الاستقصائية أن نحو ٩٠ في المائة من الأسر في المراكز الحضرية مثل هانوي وهوتشي منه سيتي من الميسور لهم اقتناء دراجة أو دراجة بخارية في حين أن المعدل ينخفض إلى ٣٥-٥٠ في المائة في المناطق الريفية وإلى نسبة أدنى قدرها ١٦ في المائة في المناطق التي يقيم فيها جماعات إثنية مثل أقليات التاي والنونغ والثاي. وتظل هناك نواحي قصور في كفالة حق المرأة في حرية الحركة والإقامة والسكن. ويعزى التقييد جزئيا إلى ضعف المرافق الأساسية والممارسات الاجتماعية. وفي عملية التجديد، يشكل تحسين ظروف المعيشة والارتقاء بالوعي العام شروطا مسبقة هامة لتمتع الجميع، ومنهم المرأة، بهذه الحقوق.

عين - المادة ١٦

الأساس القانوني للحقوق المتساوية في العلاقات الزواجية

٢٧٠ - ظل مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وحماية مصالح المرأة في الأسر الفييتنامية مطبقا منذ استقلال البلد في عام ١٩٤٥. وفي كل مرحلة من مراحل التنمية، يتواصل تطوير المبدأ وتأكيده. ويستند التوسع في المبدأ إلى الأنظمة القائمة في الدستور والقوانين. وتنفيذ المبدأ مكفول أيضا بموجب سياسات البلد للتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

٢٧١ - وتم تنقيح قانون الزواج والأسرة للمرة الثانية في عام ١٩٨٦، وهو العام الذي شهد بداية عملية التجديد الوطني. وبموجب القانون المنقح، فإن الزواج والعلاقات الأسرية، بما في ذلك الحالات التي تشمل شركاء أجانب، موضع حماية. ويتم تدريجيا القضاء على التحيزات والعادات الرجعية بشأن الزواج والأسرة. ويرتفع دور المرأة في الأسرة والمجتمع.

٢٧٢ - وقانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦ هام من حيث أنه يكفل من الناحية القانونية الحق في المساواة بين الرجل والمرأة في جميع علاقات الزواج والأسرة، ابتداء من الزواج والطلاق والعلاقات الشخصية وملكية الأموال بين الزوج والزوجة وبين الآباء والأبناء، وحتى تبنّي الأطفال والولاية.

٢٧٣ - وتؤكد المادة ٦٤ من دستور ١٩٩٢ والمادتان ٣٥ و ٣٦ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ وغير ذلك من أنظمة القانون الفييتنامي، أن الزواج سوف يتفق مع مبادئ الرضا الحر والانسجام التدريجي والزواج بقرين واحد والمساواة بين الزوج والزوجة. وينبغي أن يتمتع الزوج والزوجة بالمساواة في جميع جوانب الزواج حتى عند انتهاء الزواج وخاصة في الشؤون المتعلقة بشخصيتهما وأموالهما.

٢٧٤ - ويطبق باستمرار مبدأ الحرية والطواعية في الزواج على كل من الرجل والمرأة عندما يكونان مؤهلين للزواج على النحو المحدد في القانون. وتنص المادة ٦ من قانون ١٩٨٦ على أنه يمكن تقرير الزواج بمعرفة الرجل والمرأة اللذين يسعيان إليه، ولا يرغم أي منهما من جانب أي طرف آخر على الزواج. وتنص المادة ٥ من قانون ١٩٨٦ على أنه عندما يبلغ الرجل سن العشرين والمرأة سن الثامنة عشرة يصبحان مؤهلين للزواج. والفارق في السن المقرر للرجل والمرأة لا ينطوي على أي تمييز ضد المرأة، ولكنه يرجع إلى التطور النفسي والبدني للشعب الفييتنامي، بهدف كفالة تنفيذ الالتزامات الزواجية والأبوية وحماية صحة أبنائهما وعقولهم.

٢٧٥ - وتنص المادة ١٤٣ من قانون العقوبات لعام ١٩٨٥ على أن كل من يرغم شخصا آخر على عقد زواج ضد إرادته أو منع شخص آخر من التعاقد أو الاستمرار في أواصر زواج عقد بحرية، من خلال الاعتداء البدني أو سوء المعاملة أو القهر النفسي أو المطالبة بمال أو بأي وسيلة أخرى، يوجه إليه تحذير أو قضاء فترة إصلاح غير مقترن بحبس لمدة تصل إلى سنة، أو السجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر أو ثلاث سنوات.

المساواة في الزواج القائم على الحرية والرضا الكامل

٢٧٦ - أولت الحكومة والمنظمات الجماهيرية عناية إلى نشر المعلومات والتعليم في المدارس بشأن قانون الزواج والأسرة. ويدرك الشبان والشابات حقهم في الزواج بحرية وطواعية. ويتمتعون بالحق نفسه في اختيار الزوج أو الزوجة ويتلقون في معظم الحالات دعما من أسرهم ومجتمعاتهم. وقد انتهى عهد انتهاك مبدأ الزواج الحر. ووفقا لتقرير مقدم من محاكم الشعب المحلية، فإن عدد الحالات التي كان فيها الزواج الحر والتقدمي مقيدا أقل بكثير بالمقارنة بالحالات الأخرى للزواج والأسرة في عام ١٩٩٧.

٢٧٧ - ولوحظ تحسن في تنفيذ مبدأ الزواج الحر والتقدمي في مناطق تسكنها مجتمعات إثنية. وكشفت الدراسات الاستقصائية عن أن غالبية الشبان والشابات (٨١,١ في المائة من الأقليات "التاي"، و ٦٠,٧ في المائة من "النونغ" و ٧٧,٤ في المائة من التاي) يستشيرون طواعية آبائهم قبل اتخاذ قرار بشأن الزواج. وعدد ضئيل منهم فقط (١,٥ في المائة من التاي و ١,٣ في المائة من النونغ و ٣,٢ في المائة من التاي) اتخذوا قرارا بشأن الزواج دون استشارة آبائهم.

٢٧٨ - غير أن حالات من الزواج بالإكراه أو تعطيل الزواج الحر والتقدمي مازالت قائمة، وخاصة في المناطق الريفية والمرتفعات والمناطق التي تسكنها الجماعات الإثنية. وفي الفترة ١٩٨٧-١٩٩٥، قدمت ٣٣ قضية زواج بالإكراه أمام محكمة الشعب في إقليم كون - توم (في المرتفعات الوسطى)، في حين أن محكمة

الشعب في إقليم ثاي نينه الجنوبي نظرت في خمس من هذه الحالات. وللتغلب على هذا الوضع، من الضروري تكثيف التعليم المتعلق بالقانون، ومن ثم زيادة الوعي القانوني لدى الشعب، بما في ذلك المرأة.

٢٧٩ - وبفضل التحسن في وعي المجتمع بأسره بما في ذلك المرأة بالزواج، انخفضت تدريجيا حالات انتهاك مبدأ الزواج من امرأة واحدة. ويعتبر تعدد الزوجات غير قانوني ويعاقب بصرامة من جانب المحكمة ويدينه المجتمع. وفي كثير من المحليات، تعمل الاتحادات النسائية بنشاط لمساعدة المرأة على حماية سعادة الأسرة، خاصة عند إهمال الزوج لها. وفي السنوات الأخيرة، بلغت نسبة حالات الطلاق بسبب اتخاذ الزوج لخليلة ٠,٥ في المائة فقط من مجموع حالات الطلاق. غير أن العنف ضد المرأة وسوء معاملة الزوجة والأبناء في المناطق الريفية مازال يسبب قلقا اجتماعيا شديدا.

٢٨٠ - ويتعين تسجيل الزواج لدى وكالات الدولة المأذون لها بذلك على النحو المحدد في القانون. غير أنه مازالت هناك حالات من الزواج غير المسجل.

٢٨١ - وتقرر محاكم الشعب على اختلاف درجاتها مسألة الطلاق استنادا إلى وضع الزواج وبعد استنفاد عملية النصح والتصالح. وتنفَّذ حالات الطلاق وفقا لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة وبعيدا عن الإكراه.

المساواة في الحقوق والالتزامات في الزواج

٢٨٢ - تنص المادة ٦٣ من دستور ١٩٩٢، والمادة ٣٦ من القانون المدني لعام ١٩٩٥، والمواد ١٠ إلى ١٨ من قانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦ على أن الزوج والزوجة متساويان في الحقوق والالتزامات في جميع جوانب الأسرة وفي التفاعل الاجتماعي. ويحق للمرأة الاحتفاظ باسمها قبل الزواج ولا يطلب منها استعمال اسم عائلة زوجها بعد الزواج. وفي الحياة الزوجية وكذلك في فترة ما بعد الطلاق، يحق للمرأة اختيار العمل الذي يناسب مؤهلاتها وقدراتها بالاستقلال عن إرادة الزوج. وفي العلاقات الأسرية، عادة ما يناقش الزوجان ويتفقان على نصيب مناسب من المسؤوليات الأسرية.

٢٨٣ - وفي الغالبية العظمى من الأسر الفييتنامية اليوم، وخاصة في المدن الكبيرة والصغيرة، يتساوى الزوج والزوجة في الحياة الأسرية على أساس الاحترام المتبادل والحب والمساعدة في تنشئة الأطفال ورعايتهم وتعليمهم. وقد تحسن بشكل متزايد دور المرأة في الأسرة والمجتمع. ويتم الآن مناقشة شؤون الأسرة، وخاصة الهامة منها، والاتفاق عليها فيما بين الزوج والزوجة.

٢٨٤ - وفي المناطق الريفية، يكون الرجل عادة مسؤولا عن الأعمال الشاقة مثل حرث الحقول في حين تضطلع المرأة بالأعمال الخفيفة مثل الغرس وحصاد المحاصيل وتربية الحيوان. وأظهرت الدراسات الاستقصائية التي أجريت في السنوات الأخيرة في عدد من المحليات التي تقطنها جماعات الأقلية الإثنية أن تقاسم الأعمال في الأسر متناسب بشكل نسبي: فالرجل مسؤول عن ٨١,٧ في المائة من تطهير الأرض

وحرثها و ٧٢,٨٢ في المائة من زراعة المحاصيل و ٨٠,٢٦ في المائة من الحصاد، بينما المرأة مسؤولة عن ٧١,٥٢ في المائة من تربية الحيوان و ٩٠,٦ في المائة من الأعمال المنزلية.

٢٨٥ - وفي علاقات الملكية تنص المادة ١٥ من قانون الزواج والأسرة على أن للزوج والزوجة حقوقا وواجبات متساوية فيما يتعلق بملكيتهما المشتركة وأن جميع المعاملات التي تشمل أموالا كبيرة القيمة تتطلب اتفاقا عاما بين الزوج والزوجة. ولا يعترف القانون الفييتنامي بالنعرة التعصبية لدور الرجل في الأسرة. وأظهرت الإحصاءات من مختلف الاستقصاءات أن قرابة ٩٠ في المائة من النساء الحضريات و ٧٠ في المائة من النساء الريفيات يتحكمن في أموال أسرهن. ويوافق غالبية الأزواج على منح زوجاتهم هذا الحق، ومن ثم يمكن للمرأة أن تدخل في معاملات مدنية. وفي مناطق المرتفعات، يرتفع عدد النساء اللاتي يمكنهن اتخاذ قراراتهن بأنفسهن بشأن شراء لوازم الأسرة. ويبلغ المعدل ٦٩,٦ في المائة بالنسبة للمرأة و ٢٨,٧ بالنسبة للرجل في جماعة التاي الإثنية؛ و ٥٢,٦ و ٢٢,٤ في جماعة النونغ الإثنية؛ و ٣٠,٩ و ٥٠,٨ في المائة في جماعة الثاي الإثنية.

٢٨٦ - ووفقا للممارسات الفييتنامية، غالبا ما يكون الزوج هو المسؤول عن إدارة أملاك الأراضي الزراعية/السكنية والأملاك ذات القيمة التي تمتلكها الأسرة، ومن ثم يكون مسؤولا عن تسجيل هذه الأصول. ومن الناحية العملية، فإن كثيراً من العقود المدنية (مثل شراء أو بيع ملك سكني و/أو مرتفع القيمة) التي يبرمها الزوج دون استشارة الزوجة لا تقرها السلطات باعتبارها لاغية وباطلة. وهناك حالات أخرى رفعت فيها المرأة دعاوى ضد زوجها بسبب الخداع في المعاملات المتعلقة بالأملاك الأسرية، وتصدر أحكام المحاكم باعتبار هذه العقود لاغية وباطلة. وعلى سبيل المثال، أصدرت المحاكم في الفترة ١٩٩٧-١٩٩٥ وحدها ٢٠٠ حكم بشأن قضايا من هذا النوع.

٢٨٧ - غير أن المرأة مازالت تواجه صعوبات مختلفة في تنفيذ حقوقها المتساوية في الملكية، وخاصة في تحديد حقوق الحيازة. ومن الناحية القانونية، لا يمكن للمرأة أن تستخدم شهادات للملكية باسم زوجها لأملاك يمتلكها كل من الزوج والزوجة في معاملات مدنية أو كضمان إضافي لدى طلب قروض من المصرف. وللتخلص من ذلك، تنصح الإدارات المحلية الأسر بوجوب تسجيل أملاك الأسرة باسم كل من الزوج والزوجة. وهذا يمثل أيضا تدبيرا إيجابيا لحماية مصالح المرأة في حالة الطلاق.

المساواة في الحقوق والمسؤوليات، في الأمور المتعلقة بالأطفال

٢٨٨ - تنص المادة ٦٤ من دستور ١٩٩٢، والمادة ٣٦ من القانون المدني لعام ١٩٩٥، والمواد ١٩ و ٢٠ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ من قانون الزواج والأسرة، والمادتان ١٦ و ١٧ من قانون رعاية وحماية الطفل لعام ١٩٩١، على أن للأم وللأب الحقوق والمسؤوليات ذاتها في الأمور المتعلقة بأطفالهما، بغض النظر عن حالتهما الزواجية. وللأم في الأسرة حقوقا مساوية لحقوق الزوج في رعاية أطفالهما وتنشئتهم وحمايتهم وكفالة التعليم لهم، فضلا عن التصرف بصفتهما ممثلين أمام القانون وإدارة أموال أطفالهما القصَّر (أقل من ١٨ سنة). وفي حالات الطلاق، لكل من الأب والأم الحقوق والالتزامات ذاتها تجاه أطفالهما بغض النظر عن إقامة الأطفال مع أي منهما.

٢٨٩ - وتنص المادتان ٤٠ و ٦٩ من القانون المدني لعام ١٩٩٥ والمادتان ٣٤ و ٣٦ من قانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦ على أن يتم تبني طفل في فييت نام وفقا لمبدأ الإنسانية ولغرض تحقيق الأفضل للطفل وفقا لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي وقعتها فييت نام. ولا ينطوي القانون الفييتنامي على أي نظم تعيق المرأة أو تمنعها من ممارسة حقوق متساوية مع الرجل في رعاية أطفالهما والإشراف عليهم. وتنص الوثائق القانونية على أن للأطفال، بنيناً وبنات، الحق ذاته في شمولهم بالتبني أو الإشراف عليهم والتمتع بأفضل ما يقدمه لهم آباؤهم بالتبني.

٢٩٠ - ومن الناحية العملية، أقام القانون في فييت نام بصفة أساسية المساواة بين الرجل والمرأة في رعاية أطفالهما وتنشئتهم وتعليمهم، وخاصة الأطفال دون سن الثامنة عشرة.

٢٩١ - وفي حالات الطلاق، غالبا ما تحكم المحاكم بأن ترعى الأم الأطفال الصغار، وخاصة الأطفال في سن الرضاعة الطبيعية. وفي كثير من الحالات، تحدد المحكمة المسؤولية عن تنشئة الأطفال مع الأخذ بعين الاعتبار المصالح العملية للأطفال أنفسهم. ويطلب من الآباء والأمهات الذين لا يقومون مباشرة بتنشئة أطفالهم تقاسم تكاليف تربية الطفل.

٢٩٢ - وللمرأة والرجل الحقوق ذاتها في تقرير حجم الأسرة والمباعدة بين الولادات. وإدراكا تاما من جانب حكومة فييت نام لخطورة الانفجار السكاني الذي يؤثر تأثيرا عكسيا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية الوطنية، قامت منذ عام ١٩٨٥ بتنظيم حملة موضوعها "ينبغي أن يكون لكل زوجين طفل واحد أو طفلين فقط حتى يمكنهما توفير الرعاية والتعليم المناسبين له أو لهما"، وخاصة في أوضاع المصاعب الاقتصادية. ويقوم قطاع الرعاية الصحية واللجنة الوطنية للسكان وتنظيم الأسرة بالتنسيق مع المنظمات الجماهيرية، وخاصة الاتحاد النسائي، بتشجيع الأزواج الشباب على المحافظة على فترة مباعدة بين ولادة الطفل الأول والطفل الذي يليه تتراوح بين ثلاث وخمس سنوات. وتهدف هذه الحملة إلى تحسين صحة الأمهات والأطفال. وبصفة عامة، يتم مناقشة مسألة حجم الأسرة والمباعدة بين ولادة الأطفال ويتفق عليها بين كل من الزوج والزوجة. وقد تحسن وعي المرأة بهذه المسائل تدريجيا.

٢٩٣ - غير أنه كانت هناك حالات أُرغمت فيها المرأة على أن تلد كثيرا من الأطفال وبين الولادات فترة مباعدة قصيرة وذلك بسبب الضغط الذي تمارسه أسرة الزوج بأن تحصل على صبي وأيضا للاعتقاد البالي بأن "الثروة تتحقق مع الأسرة الكبيرة الحجم". ويلاحظ هذا الوضع بشكل شائع في المناطق الريفية والمنعزلة والنائية التي تقطنها جماعات الأقليات الإثنية. ويلزم بذل جهود متزايدة من جانب الحكومة والمنظمات الجماهيرية لزيادة توعية الشعب بقضايا تنظيم الأسرة. وينبغي لبرامج خدمات الرعاية الصحية وتظيم الأسرة بذل قدر أكبر من الجهود لتوفير مرافق طبية ضرورية لتلبية احتياجات الشعب إلى تنظيم الأسرة، ومن ثم تمكين المرأة من اتخاذ القرار بنفسها. وثمة مشكلة يتعين معالجتها بتدابير قضائية وهي الطلاق بسبب عدم إنجاب صبي ليحمل اسم الأسرة، وهو الأمر الشائع في الريف والمناطق التي تقطنها مجتمعات الأقليات الإثنية. وفي عام ١٩٩٦ وحده، نظرت المحاكم المحلية في ٧١١ ٤٩ قضية طلاق منها ١٧,٥ في

المائة أعلن فيها أصحابها أنهم مضطرون إلى طلب الطلاق لعدم إنجابهم صبيا، وهو أمر غير مقبول لدى أسرتهم وأقاربهم.

التسجيل وخطبة وزواج الأطفال

٢٩٤ - تنص المادة ٥ من قانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦ على أن كل من بلغ سن العشرين من الرجال وسن الثامنة عشرة من النساء يحق لهم الزواج. وهذا هو الحد الأدنى لسن الزواج. ولا استثناء للرجل والمرأة في الزواج مبكرا عن ذلك. وبالتالي، ينطبق هذا النظام على الجميع بغض النظر عن جماعتهم الإثنية أو دينهم أو خلفيتهم الأسرية. وتنص المادة ٩ من قانون الزواج والأسرة على أنه في حالة انتهاك هذا النظام، يعتبر الزواج باطلا ولاغيا، وتقرر المحكمة فسخه.

٢٩٥ - وتنص المادة ١٤٥ من قانون العقوبات أن كل من يتخذ ترتيبات لعقد زواج دون السن القانونية أو يعقد زواجا مع شخص دون السن القانونية سيوجه إليه تحذير أو يعاقب بفترة إصلاح دون حبس تصل إلى سنة أو بالسجن لمدة تتراوح بين ثلاثة أشهر وسنتين، وسوف تقرر المحكمة إنهاء هذا الزواج.

٢٩٦ - ولإقرار الزواج، تنص المادة ٨ من قانون الزواج والأسرة لعام ١٩٨٦ على أن يتم إقرار الزواج وتسجيله في دفتر سجل الزواج، وذلك بموجب إجراءات تحددها الدولة أو اللجنة الشعبية في الكوميونة أو الحي أو البلدة التي يقيم فيها أحد الزوجين المرتقبين.

٢٩٧ - وقد أظهر استعراض تنفيذ قانون الزواج والأسرة لفترة عشر سنوات (١٩٨٦-١٩٩٦) أن غالبية الشعب تقيدت بالأنظمة القانونية للزواج. ويبلغ متوسط سن الزواج لسكان الحضر ٢٤-٢٨ ولسكان الريف ١٩-٢٢.

٢٩٨ - وأظهر الاستعراض أيضا أن هناك انتهاكا للأنظمة المتعلقة بسن الزواج والتسجيل. وغالبا ما يقع زواج دون السن بين نساء في سن ١٦ أو ١٧ سنة ورجال في سن ١٨ و ١٩ سنة، ويرتفع المعدل غالبا في حالة الفتيات. ويرجع ذلك بدرجة رئيسية إلى تدني مستوى الوعي بين أفراد الشعب، وخاصة فيما بين جماعات الأقليات الإثنية، ونقص المعرفة القانونية بشأن الزواج والأسرة، أو لأن كثيرا من الشابات تخشين من صعوبات العثور على زوج، أو للحاجة إلى وجود أيدٍ عاملة أكثر في الأسرة. ونظرا لانعدام الوعي بمسؤولياتهم، غالبا ما تصدر الإدارة المحلية شهادات زواج للزوجين اللذين ينتهكان قوانين الزواج.

٢٩٩ - وكما ذكر أعلاه، يكون الزواج قانونيا لدى تسجيله وإقراره من جانب السلطات المختصة. غير أن هناك حالات كثيرة حيث أقام الرجل والمرأة حفلات عـُرس. وأقاما معا دون تسجيل زواجهما. وتـُشكل الزيجات غير المسجلة نسبة كبيرة تصل إلى ٥٠ في المائة من مجموع الزيجات في بعض الكوميونات في إقليمي هاتاي وآن غيانغ. والسبب الرئيسي في ذلك هو أن الأشخاص إما غير عارفين بالقانون أو لا يحترمونه.

٣٠٠ - ويتطلب القضاء على الزيجات غير القانونية تطبيق تدابير موحدة. وينبغي لهيئات الدولة المعنية أن تولي قدرا أكبر من الاهتمام للنهوض بالوعي العام بقانون الزواج والأسرة وأن تثابر على ذلك. ويتطلب أيضا القيام بدور أكثر إيجابية من جانب الاتحاد النسائي الفييتنامي واتحاد الشباب. ويتعين القيام بعمليات تفتيش منتظمة لسجلات الزواج من جانب اللجان الشعبية على صعيد الكوميونات والأحياء. وينبغي تنظيم دورات تدريبية، وتطبيق عقوبات قاسية إذا لزم الأمر، من بينها المقاضاة الجنائية، على انتهاك قانون الزواج والأسرة.

فاء - تحفظ بشأن الفقرة ١ من المادة ٢٩

٣٠١ - أظهر تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فييت نام على مدى السنوات السبع عشرة الماضية أن المنازعات المتعلقة بتفسير وتطبيق الاتفاقية بين فييت نام والدول الأطراف الأخرى قد تم حلها من خلال المفاوضات دون عرضها على محكمة العدل الدولية.

٣٠٢ - وتعبِّر حكومة فييت نام عن تقديرها البالغ للفقرتين ٢ و ٣ من المادة ٢٩ من الاتفاقية في إطار التكامل الاقتصادي العالمي، وتؤكد في الوقت نفسه من جديد أن جميع المنازعات المتعلقة بتفسير الاتفاقية وتطبيقها ينبغي أن تحل على أساس التعاون واحترام المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

٣٠٣ - ولهذه الأسباب، تستمر حكومة فييت نام في تحفظها بشأن الفقرة ١ من المادة ٢٩ من الاتفاقية.

رابعا - خاتمة

٣٠٤ - حقق تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة في فييت نام على مدى السنوات العشر الماضية تقدما ملحوظا وأسفر عن كثير من النتائج العملية. وبذلت حكومة فييت نام جهودا كبيرة لتنفيذ التزاماتها تجاه الاتفاقية. وانعكست الجهود بوضوح في تجديد النظام السياسي وتطوير نظامها القانوني من أجل إرساء أساس سياسي وقانوني مناسب ومستدام فضلا عن إنشاء مؤسسات فعالة لضمان تمتع المرأة بحقوقها الواردة في الاتفاقية. وكان من شأن السياسات المتعلقة بتجديد الأجهزة الاقتصادية وتشغيل الفروع السياسية والثقافية والاجتماعية، إلى جانب المنجزات التي تحققت أثناء العملية، أن ساعدت بالفعل في تعزيز المساواة بين الرجل والمرأة وفقا للاتفاقية. ومن خلال سياساتها وإجراءاتها العملية، أمكن للحكومة هي والمنظمات السياسية والاجتماعية، أن تنهض بالوعي العام بتقدم المرأة. وهذه نتيجة مشجعة، خاصة عند الأخذ بعين الاعتبار الصعوبات الشديدة التي واجهت فييت نام والناجمة عن آثار النظم السابقة في البلاد، ونتائج عدة عقود من الحرب، وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية وفترة التحول الاقتصادي.

٣٠٥ - ويلاحظ التقدم في تنفيذ الاتفاقية من استمرار المنجزات المسجلة من خلال الجهود المتواصلة من جانب الحكومة والشعب في فييت نام على مدى عدة عقود. وفكرة تحرير المرأة والنهوض بالمساواة بين الرجل والمرأة تغلغلت في السياسات والإجراءات من جانب الحزب الشيوعي والحكومة. وقد اعتبر الحزب الشيوعي لفييت نام، منذ تأسيسه في عام ١٩٣٠، "المساواة بين الرجل والمرأة" واحدة من المهام العشر الرئيسية للثورة الفييتنامية. وقال الرئيس هوتشي منه، أول رئيس لدولة فييت نام المستقلة، في إحدى المناسبات، أنه "ما لم تتحرر المرأة، فلن يتحرر نصف البشرية". وكان من شأن سياسة التجديد الشامل التي بدأها الحزب الشيوعي وحكومة فييت نام فضلا عن تنفيذ هذه السياسات أن تهيأت دوافع وأوضاع جديدة لتحقيق هذه الفكرة.

٣٠٦ - وبينما تفتخر فييت نام، حكومة وشعبا، بما في ذلك المرأة، بما تم إنجازه، فهي تدرك تمام الإدراك أنه مازالت هناك الكثير من الصعوبات والتحديات التي يتعين التغلب عليها لتحويل أحكام الاتفاقية إلى واقع. ويمكن ملاحظة الصعوبات في استمرار وجود الأيديولوجية الإقطاعية الماثلة في احترام الرجل والحط من شأن المرأة، والتحيزات الاجتماعية ضد دور المرأة ومكانتها الاجتماعية، ونواحي القصور نتيجة لانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، وضعف أجهزة الدولة والنظام القانوني وآليات إنفاذ القوانين. وتشكل التطورات الاجتماعية والاقتصادية المعقدة والصعوبات الدولية والإقليمية تحديات أيضا لفييت نام.

٣٠٧ - وتعتبر فييت نام، حكومة وشعبا، النهوض بتقدم المرأة، جزءا حاسما من عملية التجديد الوطنية. ومن شأن النجاح في عملية التجديد الجارية أن يعزز المنجزات في النهوض بتقدم المرأة وتوفير الأوضاع المواتية لذلك، بما فيها تنفيذ حقوق المرأة الواردة في اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على نحو أفضل. وقد اعتمدت الحكومة في عام ١٩٩٧ خطة عمل وطنية للنهوض بالمرأة حتى عام ٢٠٠٠. وتحتوي الخطة على تدابير عملية لتحسين الحياة المادية والثقافية، والتوظيف الكامل لمؤهلات المرأة

وقدراتها ودورها. وتهدف الخطة إلى مساعدة المرأة على الاضطلاع بدورها الصحيح والمشاركة على قدم المساواة في جميع جوانب الحياة، وخاصة في الأنشطة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، ومن ثم الإسهام بجدارة في التصنيع الوطني والتحديث بهدف قيام مجتمع يسوده الرخاء، وبلد قوي، ومجتمع عادل ومتحضر. وخطة العمل تمثل التزام فييت نام الرسمي بتنفيذ الاستراتيجية العالمية المعنية بالمرأة والمعتمدة خلال المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين في أيلول/سبتمبر ١٩٩٥.

٣٠٨ - وتدرك فييت نام، حكومة وشعبا، بما في ذلك المرأة، أن تنفيذ المهام المذكورة أعلاه يتطلب عناية منتظمة من السكان والفروع على جميع المستويات بالسياسات وتدابير التنفيذ. ولا يمكن إنجاز هذه المهام دون بذل جهود مشتركة من جانب المجتمع الدولي في التعامل مع القضايا المتعلقة بالنهوض بالمرأة والمساواة بين الجنسين والتضامن والتعاون الدوليين.

٣٠٩ - والحكومة من جانبها تتعهد بمواصلة النهوض بتنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

المرفق الأول

الوثائق القانونية المتعلقة بحقوق المرأة التي أقرتها الحكومة منذ عام ١٩٨٥

المرفق الأول (تابع)

عنوان الوثيقة	تاريخ الإقرار
قانون العقوبات	١٩٨٥/٧/٩
قانون الزواج والأسرة	١٩٨٦/١/٣
قانون الأرض	١٩٨٨/١/٨
قانون الإجراءات الجنائية	١٩٨٨/٧/٩
قانون الجنسية الفييتنامية	١٩٨٨/٧/٩
قانون تعديل واستكمال عدد من مواد قانون تنظيم المحاكم الشعبية	١٩٨٩/١/٤
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون مفوض الشعب	١٩٨٩/١/٤
قانون انتخاب المجلس الشعبي	١٩٨٩/٧/١١
قانون تنظيم المجلس الشعبي واللجنة الشعبية	١٩٨٩/٧/١١
قانون حماية صحة الشعب	١٩٨٩/٧/١١
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون العقوبات	١٩٩٠/١/٢
قانون الصحافة	١٩٩٠/١/٢
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون الإجراءات الجنائية	١٩٩٠/٧/٧
قانون مشاريع الأعمال الخاصة	١٩٩١/١/٢
قانون رعاية الطفل وحمايته وتعليمه	١٩٩١/٨/١٦
قانون تعميم التعليم الابتدائي	١٩٩١/٨/١٦
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون العقوبات	١٩٩١/٨/١٦
قانون تنظيم الجمعية الوطنية	١٩٩٢/٤/١٨
دستور ١٩٩٢	١٩٩٢/٤/١٨
قانون انتخاب الجمعية الوطنية	١٩٩٢/٤/١٨
قانون تنظيم الحكومة	١٩٩٢/١٠/٢
قانون تنظيم محكمة الشعب	١٩٩٢/١٠/١٠

المرفق الأول (تابع)

عنوان الوثيقة	تاريخ الإقرار
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون العقوبات	١٩٩٣/١/٢
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون الإجراءات الجنائية	١٩٩٣/١/٢
قانون الأرض	١٩٩٣/٧/٢٤
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون تنظيم محكمة الشعب	١٩٩٤/١/١٠
قانون العمل	١٩٩٤/٧/٥
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون مشاريع الأعمال الخاصة	١٩٩٤/٧/٥
قانون تنظيم المجلس الشعبي واللجنة الشعبية (المعدل)	١٩٩٤/٧/٥
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون تنظيم محكمة الشعب	١٩٩٥/١١/٩
القانون المدني	١٩٩٥/١١/٩
قانون التعاونيات	١٩٩٦/٤/٣
قانون انتخاب الجمعية الوطنية	١٩٩٧/٤/١٧
قانون التعديلات والاستكمالات لعدد من مواد قانون العقوبات	١٩٩٧/٥/٢٢
قانون التجارة	١٩٩٧/٥/٢٣
قانون منظمات الائتمانات	١٩٩٧/١٢/٢٦
قانون مصرف الدولة	١٩٩٧/١٢/٢٦
قانون الجنسية	١٩٩٨/٥/٢٠

المرفق الثاني

الاتفاقيات الدولية التي وقعتها الحكومة بشأن حقوق الإنسان

اتفاقية جنيف بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والموقعة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٥٧

اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والموقعة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٥٧

اتفاقية جنيف لتحسين حال جرحى ومرضى وغرقى القوات المسلحة في البحار المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والموقعة في ٥ حزيران/يونيه ١٩٥٧

البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة، الموقع في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٧ والمصدق عليه في ٢٨ آب/أغسطس ١٩٨١

اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الموقعة في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٨٠، والمصدق عليها في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١، والسارية النفاذ في ١٩ آذار/مارس ١٩٨٢

الاتفاقية الدولية لقمع جريمة الفصل العنصري والمعاقبة عليها، الموقعة في ٣ نيسان/أبريل ١٩٨١، والمصدق عليها في ٩ تموز/يوليه ١٩٨١

اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، الموقعة في ٩ حزيران/يونيه ١٩٨١

الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، الموقعة في ٦ آذار/مارس ١٩٨٢

العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الموقع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الموقع في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٨٢

اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب من الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية المصدق عليها في ٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، والسارية النفاذ في ٤ آب/أغسطس ١٩٨٣

اتفاقية حقوق الطفل، المصدق عليها في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٠

الاتفاقيات ٥ و ٦ و ١٤ و ٢٧ و ٤٥ و ٨٠ و ٨١ و ١١٦ و ١٢٠ و ١٢٣ و ١٢٤ و ١٥٥ والاتفاقيات الأخرى لمنظمة العمل الدولية

المرفق الثالث

معلومات إحصائية

ألف - السكان

١ - المعدل المتوسط لتوزيع السكان، حسب نوع الجنس

السنة	المجموع	رجل	امرأة	نسبة مئوية	
				رجل	امرأة
١٩٨٥	٥٩ ٨٧٢ ٠٠٠	٢٩ ٢٨٥ ٠٠٠	٣٠ ٥٨٧ ٠٠٠	٤٨,٩	٥١,١
١٩٩٠	٦٦ ٢٣٣ ٠٠٠	٣٢ ٣٢٧ ٠٠٠	٣٣ ٩٠٦ ٠٠٠	٤٨,٨	٥١,٢
١٩٩١	٧٣ ٩٦٢ ٤٠٠	٣٦ ٠٩٥ ٤٠٠	٣٧ ٨٦٧ ٠٠٠	٤٨,٨	٥١,٢
*١٩٩٧	٧٦ ٧٠٩ ٦٠٠	٣٧ ٧٣٦ ٤٠٠	٣٦ ٩٧٣ ٢٠٠	٤٩,٢	٥٠,٨
*تقديري					

٢ - السكان والتركيب السكاني لبعض الجماعات الإثنية، حسب نوع الجنس، ١٩٨٩

الجماعة الإثنية	العدد (بالآلاف)	النسبة المئوية	
		رجل	امرأة
كينة	٥٥ ٩٠٠	٤٨,٨	٥١,٢
تاي	١ ١٩٠	٤٩,٦	٥٠,٤
تاي	١ ٠٤١	٤٩,٨	٥٠,٢
هوا	٩٠٠	٤٩,٦	٥٠,٤
خومي	٨٩٥	٤٧,٤	٥٢,٦
ميونغ	٩١٤	٤٨,٩	٥١,١
نونغ	٧٠٦	٤٩,٤	٥٠,٦
همونغ	٥٥٨	٤٩,٦	٥٠,٤
داو	٤٧٤	٥٠,٠	٥٠,٠

الجماعة الإثنية	العدد (بالآلاف)	النسبة المئوية	
		رجل	امرأة
جيراري	٢٤٢	٤٨,٨	٥١,٢
إيدي	١٩٤	٤٩,٥	٥٠,٥
بانا	١٣٧	٤٩,٦	٥٠,٤
سانشاي	١١٤	٥٠,٠	٥٠,٠
شام	٩٩	٤٩,٥	٥٠,٥

٣ - التركيب السكاني، حسب الفئة العمرية ونوع الجنس (نسبة مئوية)

المجموعة العمرية	١٩٩٢		١٩٩٤	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
صفر-٤	٥٠,٥٥	٤٩,٤٥	٥١,٧٠	٤٨,٣٠
٩-٥	٥١,٩٩	٤٨,٠١	٥١,٦٠	٤٨,٤٠
١٤-١٠	٤٩,٦٨	٥٠,٣٢	٥١,٦٠	٤٨,٤٠
١٩-١٥	٤٩,٧٣	٥٠,٢٧	٤٩,٣٠	٥٠,٧٠
٢٤-٢٠	٤٧,٨٢	٥٢,١٨	٤٧,٧٠	٥٢,٣٠
٢٩-٢٥	٤٧,٢١	٥٢,٧٩	٤٩,٠٠	٥١,٠٠
٣٤-٣٠	٤٧,٥٣	٥٢,٤٧	٤٧,٦٠	٥٢,٤٠
٣٩-٣٥	٤٦,٢٦	٥٣,٧٤	٤٦,٩٠	٥٣,١٠
٤٤-٤٠	٤٥,٣٨	٥٤,٦٢	٤٧,٦٠	٥٢,٤٠
٤٩-٤٥	٤٥,٤٩	٥٤,٥١	٤٨,٤٠	٥١,٦٠
٥٤-٥٠	٤٢,٦٠	٥٧,٤٠	٤١,٤٠	٥٨,٦٠
٥٩-٥٥	٤٥,٦٥	٥٤,٣٥	٤١,٤٠	٥٨,٦٠
٦٤-٦٠	٤٥,٤٧	٥٤,٥٣	٤٦,٧٠	٥٣,٣٠
٦٥ فما فوق	٤٢,٠٦	٥٧,٩٤	٤١,٤٠	٥٨,٦٠

باء - المرأة والعمالة

١ - تركيب السكان العاملين، حسب الفئة العمرية ونوع الجنس (نسبة مئوية)

الفئة العمرية	١٩٩٦		١٩٩٧	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
٢٤-١٥	٣٤,٠٥	٣٣,٤٩	٣٣,٥٠	٣٢,٧٣
٣٤-٢٥	٢٧,٩١	٢٩,٢٩	٢٧,٣٨	٢٨,٦٢
٤٤-٣٥	٢٢,٠٦	٢٤,٣٨	٢٢,٦٩	٢٤,٩٢
٥٤-٤٥	١١,٢٩	١٢,٤٨	١٢,٠٤	١٣,٧٣
٥٩-٥٥	٤,٦٩	٠,٠٠	٤,٣٩	٠,٠٠

٢ - التركيب السكاني في العمالة العادية، حسب الفئة العمرية ونوع الجنس (نسبة مئوية)

الفئة العمرية	١٩٩٦		١٩٩٧	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
٢٤-١٥	٢٦,٢٩	٢٥,٧٦	٢٤,٦٣	٢٥,٠٧
٣٤-٢٥	٢٩,٣٣	٣٠,٢٨	٣٠,٢٤	٢٩,٥٣
٤٤-٣٥	٢٤,٦١	٢٣,٨١	٢٥,٠٤	٢٥,٨٦
٥٤-٤٥	١١,٥٠	١١,٢٥	١٢,٢٤	١٢,٤٩
٥٩-٥٥	٣,٩١	٣,٩٢	٣,٦٢	٣,٣٧
٦٠ فما فوق	٤,٣٦	٤,٩٨	٤,٢٣	٣,٦٨

٣ - تركيب السكان العاملين، حسب المهنة ونوع الجنس (نسبة مئوية)

المجموعة المهنية	المجموع	رجل	امرأة

الإدارة	٧,٧	٧,٨	٧,٧
الصناعة	٩,١	٩,٧	٨,٤
التشييد	١,٤	٢,١	٠,٦
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٧١,٩	٧١,٠	٧٢,٨
النقل والاتصالات والبريد	٢,١	٤,٠	٠,٥
التجارة والتوريدات	٥,٥	٢,٤	٨,٣
الخدمة العامة	١,١	١,٧	٠,٦
مجموعات أخرى	١,٢	١,٣	١,١

٤ - تركيب السكان فوق سن الخامسة عشرة في العمالة العادية، حسب المستوى التعليمي ونوع الجنس، وفي المناطق الريفية والحضرية، ١٩٩٧ (نسبة مئوية)

المستوى التعليمي	حضر وريف		حضر		ريف	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة
عدم معرفة القراءة والكتابة	٤,٣٩	٧,٠٨	١,٧٨	٢,٧٨	٥,٠٣	٨,٠٦
عدم إتمام المرحلة الابتدائية	١٨,٤٦	٢٣,٣٢	١١,٧٦	١٥,٦٥	٢٠,١١	٢٥,٦٠
إتمام المرحلة الابتدائية	٢٨,٣٢	٢٧,٢٦	٢٣,٤٠	٢٢,٩٨	٢٩,٥٢	٢٨,٢٣
إتمام المرحلة الإعدادية	٣٣,٥٨	٣٠,٥٨	٣٠,٣٣	٢٨,٠١	٣٤,٣٧	٣١,١٧
إتمام المرحلة الثانوية	١٥,٢٥	١١,٧٦	٣٢,٧٣	٣٠,٥٨	١٠,٩٧	٧,٤٨

٥ - تركيب السكان فوق سن الخامسة عشرة في العمالة العادية، حسب المهنة ونوع الجنس (نسبة مئوية)

الفروع	١٩٩٦		١٩٩٧	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
المجموع				
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٦٧,٨٨	٧١,٧٥	٦٥,٠٥	٦٦,٦٢
الصناعة والتشييد	١٢,٢٨	٨,٨٠	١٠,٣٩	٩,٦٥
الخدمات	١٧,٦٧	٢١,٦٥	٢٤,٥٦	٢٣,٧٣
حضر				
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	١٨,٧٧	١٦,٦٣	١٧,٤٤	١٤,٨٠
الصناعة والتشييد	٣١,١١	٢٢,٦٣	٢٣,٤٨	٢٢,١٦
الخدمات	٥٠,١٢	٦٠,٧٤	٥٩,٠٨	٦٣,٠٤
ريف				
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٨١,٣١	٨١,٩٦	٧٧,١١	٧٩,٠٣
الصناعة والتشييد	٨,١٨	٥,٥٣	٧,٠٧	٦,٦٥
الخدمات	١٠,٥١	١٢,٥١	١٥,٨٢	١٤,٣٢

٦ - تركيب السكان فوق سن الخامسة عشرة في العمالة العادية، حسب المؤهل ونوع الجنس، ١٩٩٦ (نسبة مئوية)

المؤهل	رجل	امرأة
عمالة غير ماهرة	٨٥,٠١	٩٠,٣١
مهارات أولية	١,٧٧	١,٧٨
عمالة تقنية بشهادة	٣,٨٨	٠,٦٧
عمالة تقنية بدون شهادة	٢,٩٦	١,٤٠
عمالة مهنية	٣,٧٤	٣,٩٥
كلية، جامعة	٢,٦٨	١,٨٨
دراسات عليا	٠,٠٦	٠,٠١

٧ - الأنشطة الاقتصادية، حسب نوع الجنس (نسبة مئوية)

الحالة الفعلية	١٩٩٦		١٩٩٧	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
نشطون	٨٤,٣٧	٨٢,٤٩	٨٣,٧٠	٧٩,٠٣
غير نشطين	١٥,٦٣	١٧,٥١	١٦,٣٠	٢٠,٩٧

جيم - المرأة والاقتصاد الأسري

١ - رئيس الكيان الأسري، ١٩٨٩

	الأسر المعيشية (بالآلاف)		الكيان (نسبة مئوية)	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة
المجموع:	٨,٨٢١	٤,١٣٧	٦٨,٠٨	٣١,٩٢
الحضر	١,٣٢٣	١,٢٣٣	٥١,٧٦	٤٨,٢٤
الريف	٧,٤٩٨	٢,٩٠٤	٧٢,١٠	٢٧,٩٠

٢ - رئيس الكيان الأسري، حسب الحالة الزواجية، في المناطق الحضرية والريفية، ١٩٩٢

الحالة الزواجية	المجموع		حضر		ريف	
	رجل	امرأة	رجل	امرأة	رجل	امرأة
متزوج	٩٥,٦	٤٢,٢	٩٤,٢	٥٧,٣	٩٥,٨	٣٤,٨
مطلق	٠,٣	٥,٣	١,٣	٥,٩	٠,١	٥,١
منفصل	٠,٤	٥,٧	٠,٤	٣,٦	٠,٤	٦,٧
أرمل	٣,٠	٤٠,٩	٣,٤	٢٧,٥	٢,٩	٤٧,٤
أعزب	٠,٧	٥,٩	٠,٧	٥,٧	٠,٧	٦,٠

٣ - توزيع أفراد الأسرة، حسب دخل الفرد ونوع الجنس، ١٩٩٢ (نسبة مئوية)

متوسط دخل الفرد (مليون دونغ للفرد في السنة)	نوع الجنس	
	رجل	امرأة
أقل من ٠,٥	٢٩,٢٣	٢٥,٦٢
أكثر من ٠,٥ وأقل من ٠,٧٥	٢٠,٢٣	١٧,٨١
أكثر من ٠,٧٥ وأقل من ١	١٥,٥١	١٤,٥١
أكثر من ١-١,٥	١٦,٧١	١٦,١٥
أكثر من ١,٥-٢	٧,٦٨	١٠,٢٣
أكثر من ٢-٣	٥,٨٠	٨,٥٨
أكثر من ٣-٥	٣,٤٧	٤,٨٠
أكثر من ٥	١,٣٨	٢,٢٩

٤ - تركيب الدخل، حسب مصدر دخل الأسرة المعيشية، والمنطقة، ١٩٩٤

	مصدر الدخل				
	الأجر/المرتب	الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	الصناعة والتشييد	الخدمات	مصادر أخرى
حضر	٣١,٤٤	١٢,٦١	٩,٤٣	٢٦,٤٢	٢٠,١٠
رئيس	٣٠,٦١	١٥,٣٧	٩,٦٠	٢٥,٩٥	١٨,٤٧
رئيسة	٣٢,٩٩	٧,٤٠	٩,١١	٢٧,٣١	٢٣,١٩
ريف	١٥,٨٦	٥٦,٢٢	٥,٠١	١٠,٦٠	١٢,٣١
رئيس	١٤,٧١	٥٨,٦٢	٥,٢٤	١٠,٠٧	١١,٣٦
رئيسة	٢٢,١٦	٤٣,٠٤	٣,٧٦	١٣,٥٢	١٧,٥٢

دال - المرأة والصحة

١ - متوسط سن الزواج، حسب نوع الجنس، ١٩٨٩

	رجل	امرأة	الفرق
على النطاق الوطني	٢٤,٥	٢٣,٢	١,٣
المناطق الحضرية	٢٦,٥	٢٤,٧	١,٨
المناطق الريفية	٢٣,٤	٢٢,٧	٠,٧

٢ - معدل استعمال وسائل منع الحمل (نسبة مئوية)

وسائل منع الحمل	١٩٨٨	١٩٩٤
المجموع	٥٣,١٨	٦٤,٩
وسائل منع الحمل الحديثة	٣٧,٦٩	٤٣,٣
أقراص منع الحمل	٠,٤١	٢,٠
وسائل رحمية	٣٣,١٤	٣٣,٢
حقن	-	٠,١
أغشية منع الحمل	-	٠,٠
واقيات ذكرية	١,١٦	٤,٠
تعقيم الإناث	٢,٦٧	٣,٩
تعقيم الذكور	٠,٣١	٠,١
وسائل منع الحمل التقليدية	١٥,١٠	٢٠,٩
التنظيم الطبيعي للنسل	٨,٠٩	٩,٧
طريقة العزل	٧,٠١	١١,٢
وسائل أخرى	٠,٣٣	٠,٢

٣ - معدل الخصوبة النوعي ومعدل الخصوبة الكلي

الفئة العمرية	١٩٨٩	١٩٩٤
١٩-١٥	٠,٠٣٥	٠,٠٤١
٢٤-٢٠	٠,١٩٧	٠,١٨٧
٢٩-٢٥	٠,٢٠٩	٠,١٨٧
٣٤-٣٠	٠,١٥٥	٠,١٠٩
٣٩-٣٥	٠,١٠٠	٠,٠٦٠
٤٤-٤٠	٠,٠٤٩	٠,٠٣٣
٤٩-٤٥	٠,٠١٤	٠,٠٠٢
المتوسط	٣,٨	٣,١

٤ - متوسط معدل المواليد الأحياء للمرأة، حسب الفئة العمرية

الفئة العمرية	١٩٨٩	١٩٩٤
١٩-١٥	٠,٠٥	٠,٠٤
٢٤-٢٠	٠,٦٣	٠,٦٤
٢٩-٢٥	١,٦٧	١,٦٦
٣٤-٣٠	٢,٧٧	٢,٥٧
٣٩-٣٥	٣,٦٤	٣,٤٩
٤٤-٤٠	٤,٣٦	٤,١٢
٤٩-٤٥	٤,٩٤	٤,٦٢
المتوسط	١,٩٤	١,٩٠

٥ - معدل وفيات الأمهات (نسبة مئوية)

المنطقة	١٩٨٩	١٩٩٠	١٩٩١
المجموع:	٢,٥	٢,١	٢,٠
حضر	٣,٦	٣,١	٢,٩
ريف	٢,٣	٢,٠	١,٨

٦ - معدل وفيات الرضع والأطفال، ١٩٨٤-١٩٩٣ (نسبة مئوية)

نوع الجنس	معدل وفيات الرضع أقل من سنة	معدل وفيات الأطفال	معدل وفيات الأطفال أقل من خمس سنوات
ذكور	٥٠,٣٠	١٧,١١	٦٦,٦٧
إناث	٣٩,١٢	١٧,٦٠	٥٦,١٦

٧ - عدد وتركيب المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، حسب نوع الجنس

	في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧		في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٨	
	العدد	المعدل (نسبة مئوية)	العدد	المعدل (نسبة مئوية)
المجموع	٨ ٠٦٠	١٠٠,٠٠	٨ ٤١٧	١٠٠,٠٠
ذكور	٦ ٥٤٩	٨٣,٨	٧ ٠٥٣	٨٣,٨
إناث	١ ١٥١	١٤,٧	١ ٢٤٦	١٤,٨
غير معروفين	١١٩	١,٥	١١٨	١,٤

٨ - توزيع الكوادر الطبيعية، حسب نوع الجنس والمنطقة، ١٩٩٣ (نسبة مئوية)

المنطقة	ذكور	إناث
المنطقة الجبلية الشمالية	٣٧,١	٦٢,٩
الدلتا الشمالية	٣٦,٢	٦٣,٨
المنطقة الشمالية الوسطى	٣٨,٠	٦٢,٠
الساحل الأوسط	٣٤,١	٦٥,٩
المرتفعات الوسطى	٥٦,٥	٤٣,٥
المنطقة الجنوبية الشرقية	٣٧,٩	٦٢,١
دلتا الميكونغ	٥٣,٢	٤٦,٨
المجموع	٤٠,٢	٥٩,٨

٩ - توزيع المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، حسب السبب

السبب	في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧		في ٣٠ آذار/ مارس ١٩٩٨	
	العدد	المعدل (نسبة مئوية)	العدد	المعدل (نسبة مئوية)
استعمال المخدرات	٥ ١٥١	٦٥,٩	٥ ٤٨٨	٦٥,٢
البغاء	٣٨١	٤,٩	٤٠٤	٤,٨
الأمراض التناسلية	١٨٩	٢,٤	٢٠٢	٢,٤
نقل الدم	١٨٠	٢,٣	٢٠٢	٢,٤
الدرن	٣٠٢	٣,٩	٣٢٨	٣,٩
أسباب أخرى	١٦١٦	٢٠,٦	١ ٧٩٣	٢١,٣
المجموع	٧ ٨١٩	١٠٠,٠٠	٨ ٤١٧	١٠٠,٠٠

هاء - المرأة والتعليم

١ - معدل محو الأمية، حسب الفئة العمرية، ١٩٩٢-١٩٩٣ (نسبة مئوية)

الفئة العمرية	معدل محو الأمية		معدل الأمية	
	إناث	ذكور	إناث	ذكور
١٠	٨٦,٣١	٨٧,٧٦	١٣,٦٩	١٢,٢٤
١٤-١١	٩٢,٠٢	٩٠,١٠	٧,٩٨	٩,٩٠
١٧-١٥	٩٠,٩٢	٩٢,٣٨	٩,٠٨	٧,٦٢
٢٤-١٨	٩٢,٥٠	٩٢,٢٩	٧,٥٠	٧,٧١
٢٩-٢٥	٩٢,٨٦	٩٣,٨٧	٧,١٤	٦,١٣
٣٤-٣٠	٩٣,٣٠	٩٥,٢٣	٦,٧٠	٤,٧٧
٣٩-٣٥	٩٠,٦٨	٩٥,٧٠	٩,٣٢	٤,٣٠
٤٤-٤٠	٨٦,١٥	٩٤,٤٤	١٣,٨٥	٥,٥٦
٤٩-٤٥	٧٩,٣٣	٩٥,٣٦	٢٠,٦٧	٤,٦٤
٥٤-٥٠	٧٤,٨٩	٩٤,٤٦	٢٥,١١	٥,٥٤
٥٩-٥٥	٦٤,٢٩	٨٨,٤٤	٣٥,٧١	١١,٥٦
٦٤-٦٠	٥٠,٨٧	٨٧,٥٠	٤٩,١٣	١٢,٥٠
٦٥-فما فوق	٢٧,١١	٧٤,٥٤	٧٢,٨٩	٢٥,٤٦
المجموع	٨٢,٣١	٩١,٤٠	١٧,٦٩	٨,٦٠

٢ - معدل محو الأمية للسكان فوق سن العاشرة، حسب المنطقة، ١٩٩٢-١٩٩٣ (نسبة مئوية)

المنطقة	إناث	ذكور
المجموع:	٨٢,٣١	٩١,٤٠
حضر	٩٠,٧٣	٩٦,٣٠
ريف	٩٩.٧٩	٩٠,٠٨

المنطقة	إناث	ذكور
المنطقة المنطقة الجبلية الشمالية	٨١,٦٠	٩٠,٦٣
دلتا النهر الأحمر	٨٧,١٥	٩٦,٣٧
المنطقة الشمالية الوسطى	٨٦,٩٦	٩٥,٦٢
الساحل الأوسط	٨٠,٧٠	٨٨,٩٨
المرتفعات الوسطى	٥٦,٣٢	٧٢,١٣
المنطقة الجنوبية الشرقية	٨٧,٤٥	٩٣,٧٠
دلتا الميكونغ	٧٧,٠٨	٨٧,٦٦

٣ - المدرسون

	المجموع	إناث	إناث (نسبة مئوية)
المرحلة قبل المدرسة	١٥٢ ٦٦٠	الكل تقريبا	١٠٠,٠٠
المدرسة الابتدائية	٣٢٤ ٤٣١	٢٥١ ١٤٤	٧٧,٤١
المدرسة الإعدادية	١٧٩ ٥١٢	١٢٣ ١٢١	٦٨,٥٩
المدرسة الثانوية	٣٩ ٣٩٨	٢٣ ٨٨٣	٥٠,٨٣
المدرسة الثانوية الفنية	٩ ٧٧٠	٤ ٣٦٣	٤٤,٦٥
التدريب المهني	٥ ٢٩٦	١ ٣٦٢	٢٥,٧
الكلية	٦ ٤٠٦	٣ ١٠٥	٤٨,٤٧
الجامعة	١٧ ٦٧٤	٥ ٦٠٧	٣١,٧٢
المجموع	٧٤٢ ٧٣٤	٥٦٥ ٢٥١	٧٦,١

٤ - توزيع المهن المتخصصة، حسب نوع الجنس، ٩٢-١٩٩٣، (نسبة مئوية)

القطاع	ذكور	إناث
العلوم الطبيعية	٥٠,٧٠	٤٩,٣٠
العلوم الاجتماعية	٤٢,٧٦	٥٧,٢٤
الاقتصاد	٥٥,٢١	٤٤,٧٩
العلوم والتكنولوجيا	٧٧,٧٣	٢٢,٢٧
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٦٥,٨٥	٣٤,١٥
الرعاية الصحية والصيدلة	٤٢,٤٨	٥٧,٥٢
الثقافة والألعاب الرياضية	٨٢,٣٥	١٧,٦٥
الآداب واللغات الأجنبية، والعلاقات الدولية، والتاريخ، والمهارات التدريسية الخاصة	٣٤,٥٨	٦٥,٤٢
قطاعات أخرى	٥٥,٣٢	٤٤,٦٨

٥ - العاملون في مجال العلم والتكنولوجيا على الصعيد المركزي، ١٩٩٦

	المجموع	التوزيع		النسبة المئوية	
		ذكور	إناث	ذكور	إناث
العلوم الطبيعية	٢ ٥٣٨	١ ٦٠٨	٩٣٠	٦٣,٣٥	٣٦,٦٤
الزراعة والحراجة وصيد الأسماك	٥ ٣٨٤	٣ ٠٤٦	٢ ٣٣٨	٥٦,٥٧	٤٣,٤٢
الرعاية الصحية والصيدلة	٤ ٠٢٦	١ ٤٥٢	٢ ٥٧٤	٣٦,٠٦	٦٣,٩٣
العلم والتكنولوجيا	٧ ٤٢٦	٤ ٩٧٠	٢ ٤٥٦	٦٦,٩٢	٣٣,٠٧
العلوم الاجتماعية والإنسانية	٢ ٩٣٩	١ ٨١٧	١ ١٢٢	٦١,٨٢	٣٨,١٧
المجموع	٢٢ ٣١٣	١٢ ٨٩٣	٩ ٤٢٠	٥٧,٧٨	٤٢,٢١

واو - المرأة في الإدارة، في الحزب والدولة والمنظمات الجماهيرية

١ - المرأة في اللجان الحزبية

(أ) على المستوى المركزي

المنصب	١٩٩١-١٩٩٥		١٩٩٦-٢٠٠٠	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
عضو المكتب السياسي	-	-	١	٥,٢٦
أمين الحزب	١	١١,١١	-	-
عضو لجنة التفتيش الحزبية	١	١١,١١	١	١٤,٢٨
عضو اللجنة المركزية	١٢	٨,٢١	١٨	١٠,٥٨

(ب) على المستوى المحلي

المنصب	مستوى الإقليم/المدينة				مستوى الناحية/الحي			
	١٩٩١-١٩٩٥		١٩٩٦-٢٠٠٠		١٩٩١-١٩٩٥		١٩٩٦-٢٠٠٠	
	العدد	النسب المئوية	العدد	النسب المئوية	العدد	النسب المئوية	العدد	النسب المئوية
الأمين	١	٢,٣٨	٥ (٢)	٨,٢	٩	٢,١٦	١٣ (٢)	٢,٦١
نائب الأمين	-	-	(٢) صفر	-	-	-	٢٢ (٢)	٣,٩٦
عضو اللجنة الدائمة	٣٢	٦,٢٩	٥٥ (٣)	٨,٢١	٢٦٣	٧,٠٩	٣٦٥ (٢)	٧,٥٠
عضو لجنة التفتيش الحزبية	-	-	٢٠ (٢)	١٣,٤٢	-	-	١٠٦ (٣)	١٠,٤٠
عضو اللجان الحزبية	١٨٢	٩,٧٨	٢٨٠ (٢)	١١,٢٥	١ ٣٨٠	١٠,٥٧	١ ٩٥٦ (٢)	١١,٧١

٢ - المرأة في الجمعية الوطنية

المنصب	دور الانعقاد الثامن (١٩٨٧-١٩٩٢)		دور الانعقاد التاسع (١٩٩٢-١٩٩٧)		دور الانعقاد العاشر (١٩٩٧-٢٠٠٢)	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نواب	٨٨	١٧,٨	٧٣	١٨,٥	١١٨	٢٦,٢٢
نائب رئيس	١	٢٠,٠	-	-	١	٢٥,٠٠
رئيس لجنة	٣	٤٢,٩	٢	٢٢,٢	٢	٣٣,٣٣

٣ - المرأة في الإدارة على جميع المستويات

(أ) المستوى المركزي

المنصب	١٩٩١		١٩٩٦	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
نائب رئيس الدولة	١	١٦,٩٠	١ (٥)	١٠٠,٠٠
وزير ومَن في حكمه	٤	٩,٥٢	٥ (٥)	١١,٩١
نائب وزير ومَن في حكمه	١١	٧,٠٥	٢٥ (٦)	٧,٢٩
رئيس إدارة ومَن في حكمه	٣٠	١٣,٣٣	٤٦ (٦)	١٣,٠٣
نائب رئيس إدارة ومَن في حكمه	٥٤	٨,٩٧	٨٤ (٦)	١٢,١٢
مدير عام	١٧	٢,٧٢	٢٥ (٥)	٣,٩٧
نائب مدير عام	١٤٨	٤,٣٤	١٣٨ (٥)	٤,٠١

(ب) على المستوى المحلي

المنصب	مستوى الإقليم/المدينة				مستوى المقاطعة/الحي			
	١٩٩١		١٩٩٦		١٩٩١		١٩٩٦	
	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية	العدد	النسبة المئوية
المجلس الشعبي								
عضو	٤٣٩	١٢,١٧	٦٣٣ (٥)	٢٠,٤	٦٣٠ ٢	١٢,٢٦٣	٣ ١١٢ (٥)	١٨,٤
رئيس	١	١,٨٩	٤ (٥)	٧,٥٥		٣,٠٠	١٢ (٣)	٣,٥٧
نائب رئيس	١	١,٨٩	١ (٥)	١,٨٨		٩,٠٠	٢٩ (٣)	٧,٧٣
عضو الأمانة	١	١,٨٩	١ (٥)	٢,٧٠			١ (٣)	٢,٧٠
اللجنة الشعبية								
عضو	١٨	٣,٠٠	٣٢ (٥)	٦,٤٠		٦,٨٨	٩٠ (٣)	٤,٩٠
رئيس	١	٢,٠٠	١ (٣)	١,٦٤	٣١١	١,٤٠	١٠ (٥)	١,٨٠
نائب رئيس	١٢	٢٦,٠٠	٢٠ (٥)	١١,٥٦	٦	٥,٢٧	٥٦ (٣)	٨,٥٠
عضو الأمانة			١ (٣)	٢,٧٠	٥٤		٦١ (٣)	٤,١٠
مناصب أخرى								
رئيس فرع			٨٠ (٥)	٤,٤٠			٤٤٨ (٣)	١٩,١٥
نائب رئيس فرع	٤٣٨		٢٥٠ (٥)	٨,٥٠			٥٨٤ (٣)	٢٠,٦٢
مدير شركة			٨٩ (٣)	٩,٦٤			٩٦ (٣)	١٨,١١
مدير إدارة بشركة	٧٩		١٢٦ (٣)	١٢,٠٥			٧٠ (٣)	١٥,٦

المرفق الرابع

قائمة المراجع

١ - دستور جمهورية فييت نام الاشتراكية لعام ١٩٩٢

٢ - قانون العمل لعام ١٩٩٤

٣ - القانون المدني لعام ١٩٩٥

٤ - قانون العقوبات (المعدل في عام ١٩٩٧)

٥ - قانون الجنسية لعام ١٩٩٨

٦ - التقرير القطري لفييت نام إلى مؤتمر بيجين: الجزء الثالث: استراتيجيات التنمية للنهوض بالمرأة الفييتنامية حتى عام ٢٠٠٠

٧ - خطة العمل الوطنية للنهوض بالمرأة بحلول عام ٢٠٠٠

٨ - كتيب اللجنة الوطنية للنهوض بالمرأة في فييت نام

٩ - كتيب الاتحاد النسائي الفييتنامي

- - - - -